

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٢٧

الأربعاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأردن	السيد جوده
	إسبانيا	السيد غارسيا مارغايو
	أنغولا	السيد تشيكوتي
	تشاد	السيد محمد
	شيلي	السيد مونيوث
	الصين	السيد وانغ يي
	فرنسا	السيد فابيوس
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة رودريغيث غوميث
	ليتوانيا	السيد لنكيفتشيوس
	ماليزيا	السيد أمان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاموند
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد ماكولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيري

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتصدي لخطر الإرهاب في المنطقة

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2015/678)

1529554 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تسوية التراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتصدي لخطر الإرهاب في المنطقة

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2015/678)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء والممثلين الموقرين الآخرين المشاركين في جلسة مجلس الأمن اليوم. ويؤكد حضورهم هنا اليوم، أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، صربيا، العراق، غواتيمالا، فنلندا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. ومعالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية. ومعالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وسعادة السيد عبد العزيز العمار، المراقب الدائم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس غبطة الأسقف، بول ريتشارد غالاغر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي، إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/678، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة الهامة جدا، وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري العميق للعدد الكبير من وزراء الخارجية الذين يشاركون في هذه الجلسة. إن عدد وزراء الخارجية المشاركين فيها مثير للإعجاب. وآمل أن يكون هذا النوع من التضامن دائما معنا بينما نعالج الكثير من المواضيع قيد نظرنا.

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقعة في خضم بعض أشد الصراعات دموية، وأسوأ الحالات الإنسانية الطارئة في عصرنا. فالجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية

في العراق والشام والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، تعمل على رفع مستوى الرعب وتعقيد البحث عن حلول. ومع أن الأزمات والصراعات يتغاير جدا بعضها عن بعض، غير أنها تكشف في العراق، وليبيا، وسورية، واليمن عن ارتكاب فظائع متشابهة. ولقد ثبت أن الوضع في سورية هو الأصعب. إنه يولّد الخطر تلو الآخر: استخدام الأسلحة الكيميائية، وصعود الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام وغيرها من الجماعات المتطرفة، وأسوأ أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، وتشريد ٨ ملايين شخص في داخل البلد.

نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية المدنيين من الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلينا التزام تجاه الشعب السوري بالمساعدة في كفالة المساءلة عن الجرائم الخطيرة. وإنني أناشد المجلس أن يدعم بقوة الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص للتشجيع على عملية انتقالية سياسية شاملة وموثوق بها، استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). أمّا شواغلنا المشتركة، فتشمل العراق، وليبيا، وسورية، واليمن، وحل أزماتها هو من مسؤوليتنا المشتركة.

سوف تحتفل الدول الأعضاء في العام المقبل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومع وجود هذه الاستراتيجية العريقة التي باتت راسخة الآن بوصفها إطار العمل المقبول، يجب أن ندفع باتجاه المزيد من التنفيذ الملموس. ويجب أن تكون تلك الجهود متوازنة ومرتكزة على القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يكون لدينا أيضا شعور قوي بالحاجة إلى تجنب العواقب غير المقصودة. والأمم المتحدة تعمل مع العديد من الشركاء بغية توسيع نطاق المساعدة لبناء قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتصدي للمساوئ الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم الإلكترونية.

إن مكافحة الإرهاب ليست كافية؛ فيجب علينا أيضا أن نمنع التطرف العنيف، مع الحرص على عدم اتخاذ الخطوات التي تولّد الاستياء والتغريب اللذين يغذيان التطرف العنيف. وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة، سوف أتقدّم إلى الدول الأعضاء بخطة عمل شاملة تحدد السبل التي تجعلنا نعمل معا لتحقيق هذا المسعى. وسوف توصي خطة العمل بالسبل التي يمكن للدول الأعضاء أن تعمل من خلالها لمواجهة دوافع التطرف العنيف على الصعد العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية. وسوف تحدد أيضا كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الدول الأعضاء عن طريق اتباع نهج كلي في الأمم المتحدة بأسرها يشمل السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني.

وتظهر الاستعراضات الحالية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام أيضا أهمية معالجة الأسباب الجذرية. كذلك تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، مع تركيزها على العدالة والمؤسسات الشاملة للجميع والمرونة، بعدا وقائيا قويا. وسيكون العالم الأكثر استدامة عالما أكثر أمانا.

إن الصراعات، وإخفاقات الحكم، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان لا تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، وإنما على العالم بأسره. فالنساء والفتيات يواجهن وحشية ممنهجة. والشباب يُسلَب منهم مستقبلهم قُبيل أن تسنح لهم الفرصة بأن يحلموا. ويجب أن نعمل معا لوقف هذا التدهور، باستخدام أدوات الأمم المتحدة كافة. وشعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحق دعمنا الكامل لاجتياز هذه الاختبارات، وتوجيه المنطقة نحو مسار يفضي إلى الحرية والسلامة والكرامة للجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أتلو الآن بيانا بصفتي وزير خارجية الاتحاد الروسي.

قبل عام، أثار الاتحاد الروسي مسألة القيام، تحت إشراف مجلس الأمن، بإجراء تحليل شامل للمشاكل المتصلة باندلاع الإرهاب والتطرف على نحو مفاجئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، ازدادت الحالة تدهورا هناك. ووصلت الإمكانات المتزايدة لهذه الأزمة إلى نقطة حيث بات من الممكن التكلم عن تدمير الخريطة السياسية للمنطقة كما كانت من قبل.

أمّا اليوم، فيمكننا القول بوضوح إن المحاولات الرامية إلى معالجة الوضع بشكل منعزل، دون ربطه بالسياق الإقليمي والتاريخي العام للصراعات الفردية، هي محاولات غير مجدية. فقد عالجنا الأوضاع في العراق، وليبيا، واليمن، ولبنان، وسورية بهذه الطريقة في حينه، وسعينا كل مرة لإقناع واحدنا الآخر بأنه إذا توصلنا إلى حل تلك المشكلة المحددة، فكل شيء سيكون على ما يرام. وفي معظم الحالات، كانت الحلول تقوم في أغلب الأحيان على تغيير ذلك النظام تحديدا أو غيره من الأنظمة بأي ثمن، دون أي اعتبار للعواقب، ودون استراتيجية شاملة أو حتى رؤية قصيرة الأجل تتعلق بما يعقب ذلك من خطوتين أو ثلاث خطوات.

والشعور بالفرح الذي انتاب العديدين عقب الربيع العربي تغير إلى شعور بالرعب مع انتشار الفوضى، وتصاعد أعمال العنف، وشبح الحروب الدينية التي خيم على المنطقة، وبطبيعة الحال، التهديد الإرهابي غير المسبوق. أمّا الأنشطة الشنيعة التي كانت تمارسها جبهة النصرة، وتنظيم القاعدة في العراق، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وفرع تنظيم القاعدة في اليمن، وحركة الشباب في الصومال، وبوكو حرام والجماعات الأخرى، فهي تلاشت في ضوء توسع ما يسمى بالدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام. ولقد أوجد تنظيم الدولة الاسلامية على أراض في العراق وسورية شبه دولة متطرفة تمتلك أجهزة قمعية ضخمة، ومصادر ثابتة للدخل، وجيشا مجهزا بشكل جيد، وعناصر من أسلحة الدمار الشامل.

وتزدهر خلايا تنظيم الدولة الاسلامية في ليبيا وأفغانستان وأماكن أخرى. وتتضمن خططها المعلنة الاستيلاء على مكة والمدينة والقدس، وتوسيع أنشطتها الشريرة إلى أوروبا، آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وروسيا. ويرتكب هؤلاء الإرهابيون أعمال القتل الجماعي والإعدامات العلنية، ويهددون وجود مختلف الجماعات الإثنية والدينية بالذات، بما في ذلك المسيحيون والأكراد والعلويون. ويمتلك تنظيم الدولة الاسلامية آلة محترفة تنشط بالدعاية له بعشرات اللغات.

اليوم، وبما أن توسع الإرهابيين الذي لا يرحم يؤدي إلى عدم السيطرة على موجة عمليات انتقال السكان إلى أوروبا، بتنا ندرك الضرر الذي حصل، وأن هناك حاجة إلى العمل المشترك. ونلاحظ أنه في مؤتمر القمة غير الرسمي الأخير الذي عقده المجلس الأوروبي في لكسمبرغ ومؤتمر قمة براغ الذي عقدته مجموعة بلدان فيزيغراد، تم الاعتراف على نحو واضح بأنه لا يمكن حل أزمة الهجرة حتى يجري التصدي لأسبابها الجذرية – وبعبارة أخرى، حتى إقامة سد منيع أمام تنظيم الدولة الاسلامية ورغبتها في إخضاع المنطقة من خلال فرض قوانين يعود تاريخها إلى العصور الوسطى. فينبغي ألاّ نعترض اللاجئين، وإنما الإرهابيون والصراعات والحروب التي يولدونها.

إن التقييم الروسي للحالة القائمة قد جرى الإعراب عنه بوضوح في البيان الذي أدلى به الرئيس بوتين في المناقشة العامة للجمعية العامة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/70/PV.13). نحن لا نسعى لدفع النقاش في الاتجاه العقيم بالقول مَن هو المحق ومَن هو المذنب، ولكن ما لم نتعلم من الدروس التي يمكن استخلاصها من المغامرات المتهورة والخاطئة التي خيضت طوال السنوات العشر أو الاثنتي عشرة الماضية، فلن نتمكن من تحقيق النجاح.

والعبرة هنا أن أي إجراءات أحادية الجانب هي إجراءات خطيرة. فما نحتاج إليه هو نهج جماعية ومتفق عليها مدعومة بقرارات من مجلس الأمن. ونعتقد أن ذلك يجب أن يبدأ بتحديد جلي لا لبس فيه للأولويات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن هناك فهما واضحا بأن التهديد الرئيسي هو العدوان الإرهابي المتجسد في الأفعال التي يضطلع بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ونعتقد أنه يجب أن يترتب على ذلك اتخاذ خطوات متسقة وعملية في ثلاثة مجالات رئيسية ومترابطة. أولاً، لا بد من توحيد وتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف التي يمكنها الإسهام إسهاما حقيقيا في مكافحة الإرهاب، ألا وهي، القوات المسلحة لسورية والعراق، والمليشيات الكردية، والصفوف المسلحة للمعارضة السورية الوطنية، وباختصار أي شخص يعارض تنظيم الدولة الإسلامية على أرض الواقع، فضلا عن الجهات الفاعلة الخارجية التي يمكنها بطريقة أو أخرى دعم جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. ومن الضروري أن يستند هذا التنسيق إلى قرارات مجلس الأمن، ويجري وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي إطار التخطيط لإجراءات مشتركة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، يمكن الاستفادة من إمكانات الهيئات المنشأة بموجب الميثاق مثل لجنة الأركان العسكرية. وهذه تحديدا إحدى الحالات التي تقوم الحاجة فيها إلى الخبرة العسكرية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، توخياً لأقصى قدر من الكفاءة في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة.

ثانيا، تقوم الحاجة إلى تعزيز التقدم المحرز في الحوار الداخلي فيما بين الأطراف السورية على أساس بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2011/560، المرفق) وندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، ونقدم إسهامنا في إطلاق عملية سياسية من شأنها جمع ممثلين من مختلف أطياف قوى المعارضة وحكومة الجمهورية العربية السورية.

ثالثا، ثمة حاجة إلى الدعم الخارجي الشامل والمتوازن للعملية السياسية، بما في ذلك مشاركة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة والأردن وقطر. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الاتحاد الأوروبي عليه الاضطلاع بدور مفيد. كما أن مشاركة الصين ستعزز فرص النجاح. ونعتقد أن تلك المجموعة من الجهات الخارجية الداعمة التي ستعمل في تضافر من شأنها مساعدة السوريين على التوصل إلى اتفاق على أساس الأهداف المشتركة، وهي الحيلولة دون تأسيس خلافة متطرفة وتقوية الدولة السورية على أساس المصالحة الوطنية والتفاهم.

في معرض خطاب الرئيس فلاديمير بوتين أمام الجمعية العامة مؤخرا (انظر A/70/PV.13)، اقترح مناقشة إمكانية إصدار قرار لمجلس الأمن بشأن تنسيق جميع القوى التي تود التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية. وسنقدم اليوم إلى أعضاء المجلس مشروع قرار يستند إلى قرارات كان المجلس قد اتخذها في السابق، بهدف تنسيق الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب على أساس قواعد القانون الدولي. ونتوقع إجراء مناقشة شاملة لهذا الموضوع الشهر القادم.

ونحن ندرك تنامي الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، ومن الضروري الآن إقامة شراكة عملية لأنشطة جميع القوى التي تعمل على مكافحة الإرهاب. لقد طلب رئيس روسيا موافقة مجلس الاتحاد على استخدام القوات المسلحة للاتحاد الروسي في الجمهورية العربية السورية وحصل عليها، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، استجابة لرسالة من رئيس سورية. وأشير هنا حصريا إلى استخدام القوات الجوية الروسية لشن ضربات ضد معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في سورية. وأبلغنا السلطات في الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في

التحالف الذي شكلته. ونحن على استعداد لإنشاء قنوات اتصال مفتوحة بغية كفالة أقصى قدر من الفعالية في مكافحة الجماعات الإرهابية.

وتتمثل المهمة الأهم في مكافحة تمويل الإرهاب. فبراعة الإرهابيين في جهود تنويع مصادر دخلهم لا يمكن إلا أن تثير القلق. ومن بين أهم تلك المصادر الاتجار غير المشروع بالنفط وغيره من الموارد المعدنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والآثار الثقافية، إضافةً إلى التبرعات التي يقدمها المتعاطفون مع المتطرفين. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى مزيد من الصرامة في تنفيذ أحكام القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) المتعلقة بوضع قائمة الجزاءات للكيانات الاعتبارية والقانونية التي تقوم بمعاملات تجارية مع تنظيم الدولة الإسلامية. وهناك أيضا حاجة إلى تحسين فعالية اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بشكل منتظم والاستفادة من إمكانيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال وغيرها من الهياكل الإقليمية ذات الصلة. ونقترح أيضا مساءلة الدول عن تنفيذها للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) بطريقة منتظمة ومنهجية.

ونعتقد أنه من الضروري إدراج تنظيم الدولة الإسلامية بوصفه كيانا منفصلا على قائمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وأي تأخير في معالجة هذه المسألة الملحة، سيؤدي بالطبع إلى نتائج عكسية من حيث فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ونطالب بالمزيد من القوة في مكافحة التهديدات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وينبغي لنا على وجه السرعة إنشاء قاعدة بيانات موحدة بشأن هؤلاء المقاتلين ووضع آليات إضافية لتبادل المعلومات بشأن تحركاتهم وإجراءات مبسطة بشأن إجراءات تسليمهم. فالجهود الوقائية تكتسي أهمية بالغة. ويجب علينا، في المقام الأول، التصدي للتحريض على الإرهاب تمشيا مع القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

ومنذ ذلك الوقت، زادت بشكل كبير الحاجة الملحة إلى مكافحة أيديولوجية الإرهاب. ويمنحنا طابع روسيا المتعدد الأعراق والديانات خبرة فريدة عندما يتعلق الأمر بالتعايش السلمي فيما بين مختلف المجموعات العرقية والطوائف الدينية. ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا والتعلم من شركائنا.

ويستلزم دحر الإرهاب، بما في ذلك الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، التصدي للتطرف العنيف. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تستند المبادرات المقترحة حاليا في هذا المجال بقوة إلى القانون الدولي، بما في ذلك احترام السيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لا يمكن أن يتبادل أحد شعارات تعزيز مكافحة التطرف في بلدان معينة بمنأى عن رؤساء الحكومات الشرعية. لقد وقعت تلك المحاولات بالفعل لكنها لم تؤد إلى أي شئ جيد، كما يعلم الجميع هنا.

فمكافحة تهديد الإرهاب يجب أن تقترن بزيادة الجهود الرامية إلى حل مختلف حالات النزاع في المنطقة، سواء في سورية وليبيا أو اليمن. بل ينطبق ذلك في المقام الأول على حالة الجمود القائمة منذ فترة طويلة في القضية الفلسطينية – الإسرائيلية، التي تأجج مشاعر التطرف في الشارع العربي. يجب أن تدرك المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين والدول العربية وبدعم من أعضاء الأمم المتحدة الآخرين مسؤوليتها عن استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، على أساس مفهوم الحل القائم على وجود الدولتين. فمن شأن التقدم المحرز على ذلك المسار أن يسهم إسهاما كبيرا في كفالة الاستقرار والأمن لشعوب المنطقة.

ونتطلع إلى إجراء مناقشة صريحة بشأن ذلك خلال جلسات اليوم، وكذلك في الجلسات المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن نستمع إلى بعضنا البعض أثناء شرح مواقفنا، وكذلك أن نجد سبلا للتعاون على أساس ميثاق الأمم المتحدة

بغية وضع حد للتهديدات الإرهابية وكفالة الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين.

أعطي الكلمة لمعالي السيد وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين مبادرة روسيا لعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري وتقدرها أيما تقدير. يعتبر حل النزاعات في الشرق الأوسط والقضاء على التهديد الذي يمثله الإرهاب أمرا لا غنى عنها من أجل إحلال السلام في العالم وجزءا من مسؤوليات مجلس الأمن.

إن الحالة في منطقة الشرق الأوسط خطيرة ومثيرة للقلق، وظهور خلافات فيما بين الدول والفئات العرقية والطوائف الدينية يؤدي إلى تفاقم الحالة. فالحروب والنزاعات والكوارث الإنسانية والتهديدات الإرهابية مترابطة. إن صورة الصبي السوري الغريق وعمره ثلاث سنوات لهي إهانة للمبادئ الأخلاقية الإنسانية وتهز ضمير المجتمع الدولي.

نجتمع اليوم في قاعة مجلس الأمن لا للخوض في الخطب الرنانة، بل للإعراب عن الأسف وللتفكير جديا في الأسباب الجذرية وراء اندلاع الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وإجراء تقييم دقيق وموضوعي للحالة في المنطقة، والسعي إلى إيجاد حل ممكن وفعال والعمل على وضع إطار للسلام يمكن أن يكون مقبولا لجميع الأطراف. والأهم من ذلك أننا هنا لاغتنام الفرص المتاحة واتخاذ إجراءات لكسر الحلقة المفرغة للاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط، والامتثال للولاية التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن وتلبية توقعات المجتمع الدولي، لا سيما توقعات شعوب الشرق الأوسط.

وتأمل الصين أن يشترك المجتمع الدولي وشعوب الشرق الأوسط في إقامة منطقة تنعم بالسلام والتسامح والازدهار. إن شعوب الشرق الأوسط بحاجة إلى منطقة تنعم بالسلام. فالاستقرار نعمة، لكن الاضطراب يجلب معه الخطر.

فالسلام هو أثمن شيء. وقد شهد تاريخ الأمم المتحدة الممتد لسبعين عاما دخان بنادق مستمراً وتشريد مدنيين أبرياء في الشرق الأوسط.

لقد علَّمنا تاريخ الشرق الأوسط، مراراً وتكراراً، أنَّ العنف لن يؤدي إلى حلول نهائية للمشاكل وأنَّ الكراهية لن يترتب عليها شيء سوى إخماد جذوة الآمال. ولا يمكن للناس أن يعيشوا معاً في سلام إلاَّ باحترام كل منهم للآخر. ولا يمكن حل المشاكل إلاَّ بالالتزام بالحوار، ولا يمكن بناء مستقبل أفضل إلاَّ بتعزيز الصداقة. وهذا هو ما يأمل المجتمع الدولي أن يراه، وما تهدف الدبلوماسية الصينية إلى تحقيقه.

إنَّ الناس بحاجة إلى شرق أوسطٍ متَّسم بالتسامح. فالشرق الأوسط – مهد الحضارة ذات يوم – يزهو بتاريخ مجيد شهد إسهامات كبرى في تقدم البشرية. وقد جعلت الحضارة المزدهرة والثقة الثقافية من تلك المنطقة مسرحاً هامَّاً للتبادل والتكامل بين الحضارات الشرقية والغربية. وفي القرن الحادي والعشرين، يستدعي تعايش الحضارات روح الوئام، دون تماثل مفروض، أكثر من أي وقت مضى. وتقدم المجتمع يقتضي عدم الإقصاء ورحابة الفكر. وينبغي لأتباع الأديان المختلفة ممارسة التسامح والتعلم من بعضهم بعضا، وللعرقيات المتنوعة العيش في انسجام.

إنَّ الناس بحاجة إلى شرق أوسطٍ قادر على النهضة الذاتية. فالشرق الأوسط هو موطن جميع الشعوب في تلك المنطقة. لذا، فإنَّ مستقبله ومصيره ينبغي أن تقررهما تلك البلدان نفسها عبْر التشاور. ويمكن للبلدان من خارج المنطقة تقديم المساعدة، ولكن ينبغي أن تتجنَّب التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان

الأخرى وأن تتحاشى – وهذا هو الأهم – فرض نموذج محدد عليها. فالنظام الإقليمي ينبغي أن تصوغه البلدان في الشرق الأوسط، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي ضوء الظروف الميدانية ووفقاً لاحتياجات الناس هناك.

إنَّ الأزمة السورية مستمرة منذ نحو خمس سنوات. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يقف مكتوف الأيدي ولا أن يتدخل بتعسُّف. فعلينا أولاً تكثيف المساعدة الإنسانية. وينبغي بشكل خاص معالجة التوتر المتصاعد الناجم عن حالة المهاجرين، بغية تفادي المزيد من المآسي. وإننا نرحب بزيادة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحقيقا لتلك الغاية. والبلدان المجاورة لسورية – التي استقبلت أكثر من ٤ ملايين لاجئ سوري خلال السنوات القليلة الماضية – تواجه ضغطاً أكبر وأكثر إلحاحاً. وتجاهل جهودها وصعوباتها أمر ينطوي على ظلم وغير واقعي.

والتسوية السياسية هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السورية. ولتحقيق هذا الهدف، يتعيَّن على الأطراف إيجاد حلٍّ وسطٍ يستفيد من الممارسات الناجعة الدولية والإقليمية ويلبِّي الشروط الوطنية السورية ويراعي مصالح جميع الأطراف. وعودة قوى الإرهاب العنيف للظهور واتساع نطاق أزمة المهاجرين يمثلان برهانا إضافيا لجميع الأطراف على ضرورة السعي على سبيل الاستعجال إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية.

وانطلاقاً من رغبة متزايدة في التوصل إلى تسوية سياسية، تدعو الصين جميع الأطراف إلى اغتنام الفرصة لعقد مؤتمر جنيف ثالث بشأن سورية وتحث على استئناف عملية انتقالية سياسية شاملة للجميع ولا تفرض شروطاً مسبقة أو نتائج مقررة سلفاً، وتضم جميع أطراف النزاع. فلْندَع أبناء الشعب السوري يقررون لأنفسهم مستقبل بلدهم، بمساعدة المجتمع الدولي ودعم مجلس الأمن.

ولتحقيق هذا الهدف، يبذل الأمين العام بان كي – مون والمبعوث الخاص دي ميستورا جهود وساطة نشطة. وتأمل الصين في هذا الصدد أن تتَّحد جميع الأطراف وراء مسعى الأمم المتحدة وتهيئ الظروف وأن تبني توافق الآراء وتعزز بيئة مواتية للنجاح في إيجاد حل عبر الوساطة.

إنَّ الصين تشعر بقلق عميق حيال النزاع الأخير بين إسرائيل وفلسطين بخصوص حرم المسجد الأقصى. فالعنف لا يجلب الأمن الحقيقي أبدا؛ وهو لن يؤدي إلاّ إلى تعميق الكراهية. والصين تدعم بثبات استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القانونية في وقت مبكر وتحقيق التعايش السلمي بين دولتَي فلسطين وإسرائيل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً لتيسير استئناف المحادثات بين فلسطين وإسرائيل ضمن إطار واسع في ظل المشاركة المباشرة لجميع الأطراف المعنية. فلا شيء سوى المحادثات يجلب الأمل في السلام وفي مستقبلٍ أفضل.

إنَّ الإرهاب آفة تؤثر على البشرية جمعاء. والحالة المتطورة في الشرق الأوسط قد أظهرت تكراراً أنَّ لجميع الأنشطة الإرهابية الطابع ذاته، وأنه لكي نكافحها يجب علينا ألاَّ نعتمد معايير مزدوجة. ومكافحة الإرهاب العنيف بجميع مظاهره ينبغي أن تكون المسؤولية والأولوية المشتركة للبلدان في المنطقة والمجتمع الدولي. والصين تدعو إلى تعاون دولي شامل يستند إلى قاعدة عريضة ضمن إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يشمل التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الأولويات التالية: مكافحة الإرهاب الإلكتروني ومنع نشوء الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة ومنع تدفُّق الإرهابيين وتمويلهم وتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية وإفساح المجال كاملاً لدور مجلس الأمن.

وتؤمن الصين بردٍّ شامل على الإرهاب يعالج الأعراض والأسباب الجذرية على السواء. فعدم الاستقرار والفجوات

الإنمائية على المستوى الإقليمي يولِّدان الإرهاب، فيما يسمح الانقسام العرقي والنزاع الديني للأيديولوجيات المتشددة بأن تطفو على السطح. ولكي نجد حلولا جذرية للمسائل التي تولِّد الإرهاب وتساعد في نشره، يتعيَّن علينا أن نعالج النزاعات الإقليمية بصورة ملائمة وأن نستعيد الاستقرار الإقليمي ونعزز قدرات الحوكمة في البلدان المختلفة، فضلا عن تسريع التنمية الاقتصادية وتحسين حياة الناس بصورة ملموسة.

وتأمل الصين أن تكون هذه الجلسة لمجلس الأمن نقطة انطلاق جديدة لاستئناف جهود المجتمع الدولي، وأن تفتح آفاقاً جديدة للسلام والأمن في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناصر جوده، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد جوده (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم لمعاليكم بالشكر على مبادرتكم بعقْد هذه الجلسة الهامة حول تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتصدي لخطر الإرهاب في المنطقة، في سياق تحليل شامل لطبيعة هذه النزاعات.

إننا في المملكة الأردنية الهاشمية، وبحكم موقعنا الجغرافي، من أكثر الناس تفاعلاً مع هذه النزاعات. وبحكم قُربنا منها وتأثُّرنا المباشرَ والفوري بتداعيات هذه النزاعات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، فإن رؤيتنا لمسبِّبات وعوامل عدم الاستقرار في المنطقة تأتي من منظور واقعي، ومن مصالحنا المباشرة والحيوية في ضرورة حل النزاعات واستعادة الاستقرار والأمن في الإقليم.

إنَّ بذور النزاعات في المنطقة، والتي تفاعلت وتفاقمت في إطار ما عُرِف وسُمِّي بالربيع العربي، كانت نتيجة الحرمان في العديد من دول المنطقة، سواء الحرمان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي بدأت في مراحل مختلفة إبَّان العقود الماضية وتراكمت واستفحلت لمرحلة الانفجار كالتي نشهدها اليوم في بعض دول المنطقة. فالقاسم المشترك في كل دول المنطقة التي تشهد نزاعات اليوم هو تراكمات هذا الحرمان، إن كان سياسيا أو اقتصادياً أو اجتماعيا وغياب الأفق السياسي لتصحيح المسار في هذه الدول والابتعاد عن سياسات الإقصاء والتهميش، والتي بدورها مهَّدت لأرضية تقوم على مقاربات طائفية أو مذهبية أو قبَلية على حساب دور الدولة الجامع والوحدة الوطنية بين مكوِّنات النسيج الوطني لهذه الدول، والتي وفَّرت البيئة الخصبة للتنظيمات الإرهابية لاستغلالها وتعزيز تواجدها.

إنَّ ما يحدث اليوم في القدس المحتلة، وخاصة في المسجد الأقصى المبارك، الحرم الشريف واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية، هو الذي يهدِّد باندلاع حرب دينية كونية.

نحن نطالب إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات فورا واحترام قدسية الأماكن المقدسة، وذلك من منطلق وصاية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم على المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس الشريف، وتفاديا لتفاقم هذه الأزمة وهذه النزاعات في مختلف أنحاء العالم. ومما لا شك فيه، أن البذرة الأولى للحرمان في المنطقة تمثلت في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تحقيق طموحه الوطني والتاريخي بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعلى مدار سبعة عقود. وشكلّت بداية عدم الاستقرار في المنطقة ونشوء الاحتقان لدى كل الشعوب في المنطقة والذي تُرجم إلى أشكال متعددة من التطرف في المنطقة وخارج حدود المنطقة على مدار السنوات والعقود حتى يومنا هذا.

لذلك، فإن الحل الوحيد هو حل الدولتين، أي قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعلى التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس

الشرقية، وتوفير الأمن والسلام لكل دول وشعوب المنطقة. هذا يشكل مصلحة أردنية عُليا كون الأردن معنيا بشكل مباشر بقضايا الحل النهائي كافة المطروحة للتفاوض الجاد.

إن أساس استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة وحل النزاعات بشكل جذري ومستدام يستدعي البدء بعمليات سياسية جامعة تعالج المسببات الجذرية للنزاعات في المنطقة. إن عدم إيجاد حل سياسي للأزمة السورية التي تدنو من عامها السادس، حل يُفضي إلى الانتقال السياسي، ويُلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري في الحرية، ويعيد الأمن والأمان للبلاد، ويضمن وحدتها، يعزز عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم ويفاقم هذه الأزمة ويخدم التطرف والإرهاب. وكذلك غياب عملية سياسية جامعة في العراق وتراكمات سياسات الإقصاء والتهميش المذهبي وفر فرصة لتنظيم داعش الأرهابي لبسط سيطرته على أراض شاسعة في البلاد. فدحر هذا التنظيم الإرهابي لا يكتمل بدون تحقيق المصالحة السياسية الجارية حاليا، وتعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي كافة.

أما في ليبيا، وبالرغم من الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق حل سياسي بين الأطراف الليبية، فإن الانتقال نحو الدولة الحديثة والذي يتطلب دعما دوليا للشرعية، كله مهدد جراء توسع الإرهاب والتطرف، وتحديدا تنظيم داعش الإرهابي وغيره.

أما بالنسبة لليمن، فلا بد من التأكيد على أنه لا بديل عن الحل السياسي للأزمة اليمنية، وعودة الأطراف كافة إلى الطريق السياسي الذي ارتضاه اليمنيون، والمتمثل في المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن أهمية الالتفاف حول الشرعية الدستورية التي يجسدها الرئيس عبد ربه منصور هادي، ولولا الانقلاب على الشرعية الدولية ورفض البعض للحل السياسي، لما كان اللجوء إلى العمل العسكري الذي يهدف إلى دعم الشرعية واستعادتها، والعودة إلى المسار السياسي.

لقد أخذت النزاعات في العديد من دول المنطقة أبعادا مذهبية، وتنذر بمواجهة سنية شيعية تهدد السلم الأهلي والنسيج المجتمعي للبلاد، وتهدد أمن المنطقة ككل، حيث أن إضفاء الطابع المذهبي على النزاعات في المنطقة ساهم في تفاقمها من جهة، وعزز من دور وطروحات التنظيمات الإرهابية التي تسعى لمواجهة من هذا النوع من الجهة الأخرى. أكد الأردن مرارا على رفضه المطلق لطروحات الصراع المذهبي، إن كان سنيا شيعيا أو بين المكونات الأخرى، أو على شكل حرب دينية أو صراعات دينية في هذا الإطار. وإن تفادي الانجراف إلى مواجهة من هذا النوع يستدعي العودة إلى المسارات السياسية والتعامل معها من منظور سياسي صرف، سواء على المستوى الإقليمي أو بين شتى فئات المجتمع.

إن الأبعاد الإنسانية لهذه النزاعات المفتوحة آخذة في التفاقم، فها نحن نرى اليوم تدفق اللاجئين السوريين إلى دول الجوار وقد أخذ يفيض إلى خارج المنطقة. وفي ظل انعدام الحلول السياسية للأزمات في المنطقة يتعذر احتواء التداعيات الإنسانية في منطقة أو إقليم ما. فلا يوجد حل إنساني للأزمة السورية. بل الحل السياسي هو المطلوب لإنهاء هذه المعاناة الإنسانية. يستضيف بلدي، الأردن، اليوم بحدود ١,٤ مليون مواطن سوري، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من اللاجئين من دول أخرى، على الرغم من محدودية قدراته. وقد استنفد بلدي قدرته على استيعاب السوريين في ظل غياب الدعم الدولي المطلوب والضروري، والمشاركة في تحمل الأعباء.

نشاهد اليوم الصور المؤلمة لهذا الشعب العربي العريق وهو نازح داخل بلاده، أو مشرد خارجها. على المجتمع الدولي برمته أن يتحمل هذه المسؤولية، فلا تستطيع فرادى الدول أن تتحمل هذه المسؤولية لوحدها نيابة عن المجتمع الدولي.

من المهم التأكيد على ضرورة الامتثال والتطبيق الكاملين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن مكافحة الإرهاب. ونقول أننا نحن في الأردن في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، سواء على المستوى العسكري أو الأمني أو الأيديولوجي. وقد أكد جلالة الملك عبدالله الثاني أن هذه الحرب هي حربنا، وحرب داخل الإسلام، ضد خوارج العصر الذين يشوهون صورة ديننا الإسلامي الحنيف ورسالته السمحة النبيلة التي تستند بشكل أساسي إلى قبول الآخر وإلى الانفتاح وإلى الحوار وإلى السلم والسلام.

لقد أكد جلالة الملك في خطابه أمام الجمعية العامة قبل أمس (انظر، A/70/PV.13) بأننا يجب أن نكون جميعا على يقين بأن الجبهة الأكثر أهمية في هذه الحرب تدور رحاها في ميادين الفكر ومبتغاها كسب العقول والقلوب، وعلينا جميعا أن نوحد الصفوف بوصفنا مجتمعا إنسانيا في هذه الحرب. نعود ونقول مرة أخرى، بأن من المهم التأكيد على ضرورة الامتثال والتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتي من أهمها القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بشأن الخطر الناجم عن تنظيمي داعش والنُصرة والقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) الذي يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب والقرار ٢١٨٧ (٢٠١٤) الذي يجابه ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنضمين للتنظيمات الإرهابية في مناطق النزاع من أكثر من مائة دولة. فهذه الظاهرة التي تلقي بعواقبها الوخيمة على دول المنشأ ودول العبور ودول الوصول، إضافة إلى الخطر الذي تفرزه تلك التنظيمات على دول جوار النزاعات وطموحها المتصل بتنفيذ هجمات إرهابية في دول الجوار، الأمر الذي يرتب أعباء أمنية جمة على تلك الدول وتهديدها للأمن والسلم الدوليين.

إن فعالية الجهود في محاربة الإرهاب وآفة التطرف تستدعي مقاربة سياسية شاملة تبتعد عن التجاذبات المذهبية، وتعالج المسببات الجذرية للأزمات المتمثلة في الحرمان، أو الإقصاء أو التهميش والتي كانت الداء الرئيسي في إضعاف الدولة، ودورها، وطابعها الوطني وخلق الفراغ الذي استغلته التنظيمات الإرهابية والفكر المتطرف. إن إحياء المسارات السياسية لمعالجة النزاعات في المنطقة من شأنه توفير الأرضية الصلبة التي تعضد الجهد العسكري والأمني في مجابهة الإرهاب والتطرف سواء في المنطقة أو خارجها، وتحديدا فيما يتعلق بالتمويل والمقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال نزع غطاء الشرعية عن مبرراتهم ودوافعهم.

نحن في مجلس الأمن، المكلف بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، يجب علينا الارتقاء إلى مستوى طموحات وتوقعات الشعوب في كل أنحاء العالم، فنحن مطالبون بالنهوض بمسؤولياتنا في هذا الإطار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لورون فابيوس، وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية في الجمهورية الفرنسية.

السيد فابيوس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سأُركِّز بياني على مكافحة الإرهاب في العراق وسورية.

لقد كان مجلس الأمن، في مواجهة الأزمة السورية وهمجية داعش غير المحدودة، في الغالب وللأسف، ”مجلس العجز“. ويمكن التعبير عما يطلبه منا ضحايا هذه المأساة والرأي العام الدولي في كلمتين هما: تحركوا بسرعة. ذلك أيضا هو موقف فرنسا، وأود أن أضيف إن أمكن، تحركوا في انسجام.

فرنسا هي قوة مستقلة. ونحن نسعى إلى تحقيق السلام والأمن في جميع أرجاء العالم. وفي العراق وسورية، حدد هذا الشرط، وسوف يحدد خياراتنا. في العراق، وعندما استولت داعش على الموصل في آب/أغسطس ٢٠١٤، تم تشكيل تحالف دولي. ومنذ اليوم الأول، التزمت به فرنسا. وقد اقترن

عملنا العسكري، الذي كان مدعوما في الميدان من قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة، بعملية سياسية للمصالحة الوطنية. وبعد أقل من سنة على بدء مشاركتنا شرعت داعش في التراجع. وما زالت يمثل تهديدا قويا، وكلنا هنا اليوم ندرك أن هزم الإرهاب سيتطلب جهدا طويل الأجل.

وفي سورية، الحالة أكثر تعقيداً. وبالفعل ازدهرت الجماعة الإرهابية داعش في واقع الأمر بتواطؤ من نظام السيد بشار الأسد. وتوسع نطاق قبضتها على الأراضي السورية في الأشهر الأخيرة، مُتخذةً من مدينة الرقة مركزا لها. وازداد تدفق المقاتلين الأجانب، مما يزيد الخطر الإرهابي ليتجاوز منطقة الشام. إن سياسة الأرض المحروقة التي يتبعها النظام قد نَفَّرَت غالبية السكان. وجرى تنظيم رد عسكري من التحالف. ونعتقد أنه لا بد من تعزيزه، ولكنه بحد ذاته لا يمكن أن يكون ردا كافيا، لأن الحل – وأعتقد أننا جميعا متفقون بشأن هذه النقطة على الأقل – يجب أن يكون سياسيا.

واليوم، فإن البعض يقترحون أن نجمع قواتنا لنشكل ائتلافا كبيرا في سورية ضد داعش. وقد عرض الاتحاد الروسي للتو مبادئ مشروع قرار لمجلس الأمن. ما هو موقف فرنسا؟ إنه يستند إلى بعض المبادئ التي سأعرضها الآن.

أولا، يجب أن نضرب داعش حيثما أمكننا ذلك. وبالنسبة لفرنسا، هذا هو ما نقوم به. وفي العراق، ما برحنا نعمل منذ أكثر من عام في إطار التحالف وبناء على طلب الحكومة العراقية.

وفي سورية، تشارك القوات الجوية التابعة للتحالف منذ عدة أشهر، ويوم الأحد الماضي، وبموجب قرار من رئيس الجمهورية، قامت طائرات فرنسية مقاتلة بعمليات ضد معسكر تدريبي يجري إعداد الهجمات فيه ضد بلدنا على وجه التحديد.

وأقول لجميع الشركاء الذين يرغبون في الانضمام إلى جهودنا: نحن نرحب بهم بشروط ثلاثة.

الأول هو أنه لا يمكن أن يكون هناك أي غموض بشأن مَن نقاتل. فالذين يجب أن نقاتلهم هم الإرهابيون التابعون لداعش والجماعات المتطرفة الأخرى التي تريد فرض قوانينها الهمجية. ولكن من الواضح أن ذلك لا يشمل السكان المدنيين وقوات المعارضة المعتدلة، الذين ما برحوا يدافعون لسنوات وبكل شجاعة عن رؤيتهم – التي هي رؤيتنا أيضا – المتمثلة في سورية موحدة وديمقراطية تحترم الطوائف كافة، على عكس الشكل الآخر من أشكال الإرهاب، أي، القمع الدموي الذي يقوم به النظام. ذلك هو الشرط الأول – العدو هو داعش وليس السكان المدنيين أو المعارضة المعتدلة.

أما الشرط الثاني فهو أن نقوم، في الوقت نفسه، بوقف أشكال العنف الأخرى ضد المدنيين، وهو ما يؤجج في الواقع التطرف والتدفق الكبير للاجئين. ويقال إن ٨٠ في المائة من الـ ٢٥٠ ٠٠٠ قتيل في الأزمة السورية، وأن ٨٠ في المائة من ملايين اللاجئين الذين أخرجوا من البلد في السنوات الثلاث الماضية كانت نتيجة للقصف العشوائي من جانب النظام، وهو ما يجب إيقافه. ويجب على مجلس الأمن، بالتالي، أن يحظر نهائيا استخدام البراميل المتفجرة وقنابل الكلور.

والشرط الثالث هو ضرورة التسليم بأنه يجب معالجة المشكلة من جذورها: الكفاح ضد داعش مرتبط بعملية الانتقال السياسي التي يمكن أن تمنح أملا جديدا للشعب السوري. ومصير هذا الشعب لا يمكن أن يقتصر على الفظائع البديلة – نظام مجرم، من جهة، أو إرهاب همجي، من الناحية الأخرى. وما ينبغي أن نسعى إليه تم تحديده بوضوح في بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢: حكومة بكامل السلطات التنفيذية تجمع بين عناصر من النظام – نعم، عناصر من النظام – وعناصر من المعارضة التي ترفض الإرهاب.

لقد آن الأوان لتنفيذ هذا الانتقال للخروج من الأزمة وطمأنة الشعب السوري على أن مستقبله لن يكون بأيدي جلاد. ونحن نعرف الأهداف الأساسية والمعايير والجهات الفاعلة لهذا الانتقال. ونحن بحاجة الآن إلى تنفيذ هذه العملية. ونرى أنها تنطوي على إجراء مفاوضات واسعة النطاق، تحت رعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة بشأن سورية، وتحت إشراف فريق اتصال يمكن أن تتجاوز عضويته الأساسية، في رأينا، الأعضاء الخمسة الدائمين لتشمل الشركاء الإقليميين الرئيسيين.

وأود أن أضيف أنه لكي تكون هذه الالتزامات ذات مصداقية، لا بد لنا من النظر في الآليات التي يمكن أن تحمي السكان المدنيين بصورة فعالة وبأكثر من الكلمات. وفي سورية، هناك مناطق كاملة تتعرض الآن للقصف العشوائي بالقنابل الذي لا يُبرر بمكافحة الإرهاب. وأجبر آلاف السوريين على الفرار من المدن والقرى. ويجب أن يتوقف ذلك. وقد قدم العديد من شركائنا اقتراحات محددة – بتسميات مختلفة – لإنشاء مناطق آمنة ومناطق حظر الطيران – حيث تتم كفالة سلامة السكان المدنيين. ونحن بحاجة إلى دراسة تلك المقترحات بعناية وبسرعة، وذلك، إن أمكن، من أجل تنفيذها حيثما تساعد على تحقيق السلام.

وفي مكافحة داعش، لا توجد صيغة سحرية يمكن أن تعفينا من الجهد الطويل الأمد واللازم لمكافحة الإرهاب. ولكن هناك حلول زائفة – وينبغي تجنبها – لن تعمل إلا على إطالة أمد الأزمة. إن أي ائتلاف يحظر أساسه، في الواقع، أي احتشاد للسوريين ضد الإرهابيين من شأنه إذكاء دعاية داعش وفي نهاية المطاف تعزيز قوته على جلب الانتباه. وسيكون خطأً أخلاقيا وسياسيا يدفع ثمنه الشعب السوري ومنطقة الشرق الأوسط وأوروبا والعالم على مدى عقود من الزمن.

ولذلك فإن فرنسا على استعداد للعمل مع شركائها التقليديين – ومع روسيا وغيرها – على أساس المبادئ الثلاثة التي حددتها للتو، ما دامت الإجراءات المتخذة تفي بالشروط الثلاثة: المشاركة العسكرية الفعالة لمكافحة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، وليس ضد المقاومين السوريين أو السكان المدنيين؛ ووقف القصف بالبراميل المتفجرة وقصف السكان المدنيين بالكلور؛ وإجراء مفاوضات واسعة النطاق تهدف إلى الانتقال السياسي الذي لا يؤدي إلى بقاء جلاد سورية في السلطة، ولكنه يجعل من الممكن، في نهاية المطاف، لم شمل أبناء الشعب السوري بالفعل.

وتلك هي الشروط الثلاثة المسبقة من أجل فعالية إجراءاتنا في سورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موسى فقيه محمد، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي لجمهورية تشاد.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة البالغة الأهمية بشأن تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتصدي لخطر الإرهاب في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية.

تتيح لنا الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة ليس لمجرد التفكير في استمرار الصراعات المسلحة، ولكن أيضا للتفكير في تهديد من نوع جديد، ألا وهو، الإرهاب الذي ينتشر بوتيرة مذهلة ويهدد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وهذه الجلسة تأتي في الوقت المناسب تماما. ونأمل أن تمكننا من إجراء تحليل شامل ومتعمق لجميع الآفات التي ابتليت بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتفكير في اتخاذ إجراءات جماعية ترتكز على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي البداية، علينا أن نسأل أنفسنا عن الأسباب الجذرية للإرهاب اليوم ومظاهره - داعش والقاعدة وجبهة النصرة وأنصار الشريعة وما إلى ذلك - قبل أن ننتقل إلى الخروج بحلول. ففي ذلك الجزء من العالم الذي نناقش أوضاعه، تمثل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الحادة وغياب الإصلاح السياسي الذي يلبي تطلعات الشعوب إلى مزيد من الديمقراطية والحرية مصادر لشعور كبير بالإحباط. والفساد والقمع والممارسات التمييزية وتهميش الأقليات العرقية والدينية هي عوامل تؤدي جميعا إلى زيادة تفاقم الوضع. وقد استفحل الوضع المتفجر بفعل التدخل الخارجي، وهو ما يشهد عليه حالة الفوضى المهيمنة في بعض البلدان مثل سورية وليبيا.

وإذا أخذنا حالة ليبيا، على سبيل المثال، ينبغي أن نشير إلى أن الاتحاد الأفريقي سعى خلال الساعات الأولى من الأزمة إلى حل عن طريق التفاوض. وكانت عملية الوساطة على وشك تحقيق النجاح. وللأسف، تم تجاهلها، بل وتقويضها. ولم تتم إتاحة أية فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. وقد ترتب على ذلك زعزعة استقرار البلد والمنطقة بأكملها، والتي أصبحت اليوم الساحة المفضلة للإرهابيين على اختلاف مشاربهم. ولا تزال حالة الفوضى التي أعقبت ذلك تؤثر على معظم القارة الأفريقية وكذلك على أوروبا، ولا سيما في ظل ظاهرة الهجرة. وهذه الفوضى تهدد جميع بلدان منطقة الساحل، بما فيها الدول المجاورة لبلدي، تشاد، نتيجة للتدفق غير المشروع للأسلحة وأعمال الجماعات الإرهابية النشطة في ليبيا. ومن بين العوامل التي تزيد من تفاقم الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النقل غير المشروع للأسلحة إلى الجهات من غير الدول وأوجه القصور في آليات منع نشوب النزاعات وضعف التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وعلينا أن نقول صراحة إن الحالة تتفاقم بسبب بطء استجابة المجتمع الدولي، لا سيما المجلس.

أود أن أتناول بعض السبل الممكنة لإيجاد حلول لمواجهة الإرهاب والتصدي للأزمات الناجمة عنه في المنطقة في الآونة الأخيرة.

أولا، هناك حاجة إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فالصراع، الذي هو من عمر الأمم المتحدة والمستمر منذ عقود دون أي آفاق للسلام، يشكل مصدرا رئيسيا للمشاكل في المنطقة. وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا بديل عن الحل القائم على وجود دولتين، وهو حل يمكن أن يساعد في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتملك مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يحدد بوضوح المسؤوليات ويمارس الضغوط اللازمة على الأطراف لضمان أن يصبح حل الدولتين حقيقة واقعة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يقبل ببساطة حالة المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون يوميا - استمرار المستوطنات ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل والتشريد القسري وأعمال التوغل المتكررة والتدنيس المستمر لحرمة المسجد الأقصى.

ثانيا، نعتقد أن الحل السياسي عن طريق الحوار المباشر بين أطراف الصراع، والذي يعالج الأسباب الكامنة وراء الأزمة السورية، هو وحده الذي يمكن أن يضع حدا للمأساة الإنسانية ويحافظ على وحدة ذلك البلد. ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن الوقت قد حان لمجلس الأمن لكي يضطلع بدوره كاملا في إعطاء زخم متجدد للبحث عن حل سياسي للأزمة، الأمر الذي سيمكننا من تنفيذ بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

وتدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا عبر البحر، وهي رحلة محفوفة بالمخاطر على حياتهم - إنما يجسد خطورة الأزمة السورية. وبالإضافة إلى المشاعر التي أثارتها الصور الصادمة التي رأيناها مؤخرا، فإن هذه الهجرة التي لم يسبق لها مثيل

وما يترتب عليها من يأس ومعاناة، ينبغي أن تحرك ضمائرنا لتحليل الوضع بطريقة واقعية واتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد حل سياسي للتراع.

ثالثا، في ما يتعلق بليبيا، تؤكد تشاد مجددا على ضرورة إيجاد حل سياسي عاجل يضمن وحد البلد وسلامته الإقليمية وتماسك شعبه، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على وضع حد للأعمال العدائية. ولا يزال التوصل إلى اتفاق للمصالحة الوطنية ضروريا وملحا لاستعادة النظام والأمن لتجنب انهيار البلد. وما زلنا نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الليبي وأن جميع الأطراف يجب أن تتصرف بمسؤولية وتضع حدا لاستخدام العنف. وعلى مجلس الأمن أن يبعث برسالة قوية إلى أولئك الذين يرغبون في تقويض العملية السياسية عن طريق الترويج للحل العسكري فيما تجري المفاوضات. ونحث المجتمع الدولي على العمل مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، لتمكينها من الإسهام بفعالية في عملية السلام.

رابعا، في ما يتعلق بمكافحة الأعمال الإرهابية، علينا التذكير بأن قائمة الجزاءات تضم حتى الآن ٢٠ كيانا مرتبطا بتنظيم القاعدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وذلك أمر يدعو إلى القلق. وعلى الرغم من القرارات العديدة لمجلس الأمن والجهود الجماعية ضد الجماعات الإرهابية، فإننا مضطرون للأسف لأن نستنتج أن خطر الإرهاب آخذ في الازدياد، وأنه يشكل تهديدا وجوديا لبعض الدول. ويتعين على البلدان التعاون على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والوطني من خلال تبادل المعلومات وتحسين آلياتها لتسليم الإرهابيين.

في الختام، نود أن نشدد على أن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يضطلع بدور قيادي في منع وإدارة الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أماكن أخرى. ويجب على المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك مشاركة كاملة في منع نشوب التراعات وتسويتها بالوسائل السلمية عن طريق إنشاء وتعزيز شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويتطلب الترابط المتزايد في جميع أنحاء العالم والصلات بين الصراعات الإقليمية والمحلية اتخاذ إجراءات منسقة مشتركة أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه مانويل غارسيا مارغايو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في مملكة إسبانيا.

السيد غارسيا مارغايو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتسليط الضوء على أهمية وحسن توقيت عقد هذه الجلسة في مرحلة معقدة بشكل خاص. وأود أيضا أن أشدد على أنه من المهم للغاية، في سياق مكافحة ظاهرة الإرهاب، أن تكون هناك قيادة ومثابرة وتصميم، وفي المقام الأول، وحدة.

إذا لم نتحد، فإنهم سيلحقون الهزيمة بنا.

إن لدى إسبانيا خبرة طويلة ومؤلمة في مجال مكافحة الارهابين على الصعيدين المحلي والخارجي. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الانفصالي المحلي، تجدر الإشارة إلى وفاة أول ضحية، طفلة عمرها ٢٢ شهرا، قبل ٥٥ عاما جراء انفجار قنبلة في محطة للسكك الحديدية. ومنذ ذلك الحين، سقط في إسبانيا أكثر من ٨٠٠ قتيل على أيدي إرهابيي أوسكادي تا أسكاتاسونا (جماعة إيتا). وفيما يتعلق بالإرهاب الخارجي، فإننا قد عانينا من الكثير من الهجمات. ومما ظل راسخا في الأذهان بوجه خاص، هجوم مدريد الذي وقع في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وقتل فيه ١٩٠ شخصا، أغلبهم من أصول اجتماعية متواضعة، كانوا في طريقهم إلى مكان عملهم على متن قطارات محلية.

ثمة خمسة دروس يمكننا أن نتعلمها من هذه التجربة، ويمكنها أن تكون مفيدة للمجتمع الدولي. أولا، وكما قلت بالأمس، نحن لا نتفاوض مع الإرهابيين، إننا نلحق الهزيمة بهم. ثانيا، إننا نلحق الهزيمة بهم بالقانون، فقط بالقانون، ولكن مع النفاذ الكامل للقانون. ثالثا، يعد التعاون الدولي ضروريا للغاية من حيث الاستخبارات، وتنسيق عمل قوات الأمن، والتسليم السريع إلى أقصى حد للقتلة. رابعا، يجب إشراك المجتمع المدني. ومرة أخرى، تظهر التجربة الإسبانية أنه بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٧، بعد عمليات القتل في إقليم الباسك، كان يتم دفن الضحايا في صمت وفي الظلام، لأنه غالبا ما كان يقال بأنهم مسؤولون بتصرفاتهم عما وقع لهم. وعندما تحرك المجتمع المدني، بدأت الأمور تتغير. وأخيرا، من الضروري أن نكشف، ونعرض ونظهر الوجه الحقيقي لهؤلاء القتلة. إنهم ليسوا جنودا، إنهم وأكرر مجرمون. إنهم ليسوا مؤمنين، إنهم كفار، لأن الدين هو دائما لغة السلام.

وقبل استخلاص الدروس التي يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع الدولي، سأدلي ببعض التعليقات حول الحالة الراهنة. كما قيل، أدت أكثر من خمس سنوات من الحرب في سورية إلى وقوع ٠٠٠ ٢٥٠ قتيل، وجعلت ١٢,٥ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وأدت إلى نزوح ٨ ملايين مشرد داخلي، و ٤ ملايين لاجئ خارج البلد في الأردن وتركيا ولبنان، مما جعل تلك البلدان في وضع صعب للغاية. وأذكّر بأن لبنان الذي دخل الفرد فيه هو خمس دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي، يبلغ عدد اللاجئين فيه ما يعادل ٢٥ في المائة من مجموع سكانه. ولست بحاجة لوصف الحالة في الأردن. وأي من زار مخيم الزعتري يعرف ما الذي يحدث هناك.

ومع ذلك، فإن أسوأ جانب في الحالة السورية يتمثل في أن المعركة بين القوتين قد تسببت في حدوث فراغ إستغله تنظيم داعش وباقي القوى المرتبطة بتنظيم القاعدة، في محاولة منها لإقامة الخلافة التي من شأنها أن تجرنا مرة أخرى إلى أحلك فترات العصور الوسطى، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة للتجنيد والتمويل وبث أفعالها المروعة عبر وسائل الإعلام. وتتمثل الظاهرة الثانية التي شهدناها مؤخرا في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يضطرون إلى الفرار من أراضيهم بحثا عن الحرية. إن ذلك يشكك في الأسس التي تقوم عليها سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي. ويظهر ذلك أنه ليس بوسعنا الانتظار لفترة أطول من ذلك. ويجب علينا أن نتحرك وأن نتحرك فورا.

في ليبيا، نجد أيضا حالة معقدة للغاية. ببساطة، اندلعت حرب طويلة بين فصائل طرابلس وطبرق، استغلها أيضا تنظيم داعش، لرفع راياته السوداء على سواحل ليبيا، وإطلاق العنان لتدفق الهجرة غير الشرعية التي تطرح تساؤلات أيضا بشأن مسألة سياسة الهجرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي.

في العراق، الأمور أفضل قليلا لأنه، كما نرى، فثمة حكومة شرعية سمحت لنا بناء على طلبنا، بإرسال أكثر من ٣٠٠ جندي إسباني لتدريب القوات العراقية. وفي رأي إسبانيا، ينبغي للحكومة العراقية مواصلة بذل جهودها الشاملة بحيث ينضم السنة، وجنود صدام حسين السابقون، والبشمركة الأكراد، إلى الجيش النظامي، ويبذلون جهدا مشتركا ضد عدو مشترك. واسمحوا لي أن أقتبس عنوان منشور شهير: ما العمل؟ تتمثل المسألة الأساسية في أنه بدون التعاون والتنسيق الدوليين من جانب الجميع، الأعضاء وغير الأعضاء في التحالف، فإن ذلك لن ينجح.

ثانيا، من الضروري للغاية، تنسيق التصدي للمقاتلين الأجانب. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدنا مؤخرا، يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه في مدريد، اجتماعا خاصا للجنة مكافحة الإرهاب، وافق على البيان الوزاري، الذي لن أتلوه لأنه متاح لأعضاء مجلس الأمن. ونظرا لموقع إسبانيا الجغرافي وتقاليدها

التاريخية، فإنها تتعاون بشكل وثيق مع دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى. لقد استضفنا العديد من الاجتماعات مع المعارضة السورية المعتدلة في قرطبة. وسهلنا اجتماعات دولية بشأن ليبيا تضم أهم بلدان العالم. وفي برشلونة، عقدنا اجتماعا لدول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ بالإضافة إلى ثماني دول من منطقة الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. وأطلقنا برامج التعزيز المؤسسي لتوطيد أركان المؤسسات الديمقراطية، ولا سيما برنامج مسار، الذي يعني ''الطريق'' باللغة العربية، في شمال أفريقيا وبرامج دعم السياسات العامة الشاملة للجميع في برنامج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبرنامج آبيا، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويتمثل الدرس الثاني الذي يمكن أن نستخلصه من التجربة الإسبانية، التي تنطبق على الحالات التي نعاني منها، في أنه لا بد من احترام سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد التقينا بالأمس فقط، مع خبراء وممثلين لمختلف البلدان والمنظمات غير الحكومية من أجل تقديم مسودة مشروع لإنشاء محكمة جنائية دولية ضد الإرهاب. ومن شأن ذلك أن يشكل صكا قانونيا دوليا مصمما خصيصا لمكافحة جرائم الإرهاب بصكوك القانون الدولي. ومن شأن المحكمة تكملة تدخل المحكمة الجنائية الدولية وسد الثغرات التي لوحظت، ولن تكون ولايتها القضائية نافذة، إلا عندما لا تكون الدولة في وضع يمكنها من المحاكمة والملاحقة القضائية والعقاب. ولذلك، ستكون ولايتها القضائية لاحقة للمحاكم الوطنية.

لقد تحدثت عن التجربة الإسبانية، وضرورة إشراك المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب. ويمثل الحوار بين الثقافات والأديان، من وجهة نظر إسبانيا، أداة أساسية. لذلك، نشترك مع تركيا والعديد من البلدان الأخرى في تحالف الحضارات. كما نشارك مع المملكة العربية السعودية والنمسا في أعمال مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات، وقمنا باتخاذ العديد من المبادرات لدعم هذا الحوار، وتقديم صورة متسامحة وسلمية للإسلام الذي هو عقيدة حب.

لقد شاركنا أيضا في المناقشة التي نظمتها الرئاسة الفرنسية بشأن الدفاع عن الأقليات الدينية (انظر S/PV.7419)، حيث قدمنا، كمبادرة محددة سأكررها، استحداث منصب ممثل خاص للأمين العام معني بالتصدي للتطرف العنيف، يتولى تنسيق المبادرات العديدة التي غالبا ما تكون غير منسقة، رغم أن لها نفس الهدف، ولكن لديها موارد قليلة لأنها تفتقر إلى التنسيق. وكررت، في برشلونة في ٢٣ تموز/يوليه، نفس هذه الدعوة في اجتماع حضره زعماء دينيون، دعاهم للاجتماع تحالف الحضارات والاتحاد من أجل المتوسط. وقلت مخاطبا التحالف بأن الاتحاد من أجل المتوسط، يضم ٤٣ بلدا من شمال وجنوب ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فهو يشكل منتدى مهما للغاية لتحليل هذه المسائل.

وأود أيضا أن أعلن أن نادي مدريد سيلتقي يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر وسيعقد اجتماعا يضم ١٠٠ رئيس دولة وحكومة سابق، من جميع أنحاء العالم لتحليل ظاهرة الإرهاب، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

لقد أكدت واقع أهمية شمول الرأي العام في جهودنا، وإظهار الوجه الحقيقي للضحايا له. لذلك، فإننا سنعقد في مجلس الأمن، تحت الرئاسة التي سنتولاها غدا، اجتماعا بصيغة آريا لضحايا العنف الإرهابي في جميع أنحاء العالم الذين سيدلون بشهاداتهم حول معاناتهم وألمهم، وما يتوقعونه منا.

أما الآن، وفي سياق إشراك المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب، فإننا نولي أهمية خاصة لدور المرأة، وبالتالي سيترأس رئيس حكومة إسبانيا، ماريانو راخوي، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، جلسة لمجلس الأمن، وهي مناقشة رفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي الختام، أود أن أشير إلى الشباب. ما من شاب يولد إرهابياً. إنهم يصبحون إرهابيين. ولذلك، فإن التعليم عنصر حيوي. ولن ألقي محاضرة عن التعليم، لكن اسمحوا لي فقط أن أحكي قصة قصيرة.

في النزاع السوري، نشهد ٠٠٠ ٥٠٠ من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة. وذلك يوجد تربة خصبة للتطرف وتأجيج الإرهاب. وقد قال مجلس الأمن والأمم المتحدة أنه ينبغي لنا أن ندرج مناقشة بشأن ذلك الموضوع في نقاشاتنا. ويشكل الفقر والبطالة والظروف المعيشية الأسباب الجذرية للإرهاب. ولن ألقي محاضرة عن الفقر أيضا، ولكن سأكتفي بالقول إنه في الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى غزة، أتيحت لي الفرصة لكي ألاحظ أن ١,٧ مليون نسمة يعيشون في غزة بلا عمل ولا مستقبل ولا أي أمل. وأعمار غالبيتهم دون ٢٥ عاما و ٩٠ في المائة منهم بلا عمل وبلا أنشطة، وأصر على أنهم بلا مستقبل.

وأود أن أشير إلى أهمية الشبكات الاجتماعية والإنترنت. فقد قيل إن ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ حركة تنطوي على مفارقة تاريخية من حيث أهدافها، لكنها تنتمي بصورة غير عادية لعصر ما بعد الحداثة من حيث أسلوب استخدامها للشبكات الاجتماعية. ومن مسؤوليتنا بذل جهد.

وأود أن أختتم بالقول إننا نرحب بجهود جميع البلدان، سواء كانت جزءا من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية أم لا، من أجل القتال معا. وإذا كان لدينا عدو مشترك، فَلْتَكُنْ لدينا إذن جبهة موحدة ولن نؤجل إلى مرحلة لاحقة أي هدف آخر، مهما قد يكون مشروعا، من أجل الهدف الوحيد الذي ينبغي أن يوحدنا: أن نهزم في أقرب وقت ممكن الإرهاب في البلدان الموجود فيها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليناس لينكفيسيوس، وزير الشؤون الخارجية في ليتوانيا.

السيد لينكفيسيوس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): نادرا ما كانت الحالة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط أكثر مأساوية مما هي عليه الآن. وما من نزاع معاصر آخر أسفر عن كل هذا الدمار الشامل. أكثر من ١٢ مليون من المشردين واللاجئين، ومئات الآلاف من القتلى والجرحى، وحرمان مليوني من التعليم، وبلد في حالة خراب – هذه هي تكلفة هذا النزاع، الذي دخل فعلا عامه الخامس الآن.

ويتحمل جيران سورية تركيا والأردن ولبنان العبء الأكبر من تدفقات اللاجئين. وقدرة الأردن ولبنان بصورة خاصة على مواجهة تدفقات اللاجئين تتعرض لضغوط شديدة، مما يهدد بانهيار الخدمات الحيوية والهياكل الأساسية. وأدت حرب الحكومة السورية ضد سكانها إلى انتشار التطرف العنيف والإرهاب في البلد، وهو ما يغذيه تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد يفضي القتال في اليمن، وهشاشة الحالة في العراق وليبيا وفي أماكن أخرى في المنطقة إلى زيادة توسيع منطقة الإرهاب، مما سيسهم مزيد من التشريد.

ويمثل السوريين نحو ٧٠ في المائة من الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط. فبينما يتعلق الأمر أولا وقبل كل شيء بفشل الحكومة السورية فشلا واضحا في حماية سكانها، فإنه أيضا فشل لمجلس الأمن. فقد كان يتعين عليه أن يتخذ إجراء في وقت مبكر وبقوة بشأن الأزمة في سورية. وبدلا من ذلك، ظل مشلولا بفعل تعاقب استخدام حق النقض بغية حماية الجناة وليس الضحايا المدنيين. وإن من أدلوا بأصواتهم مستخدمين حق النقض يتشاطرون مع النظام السوري المسؤولية الثقيلة عن الوفيات والدمار وتشريد الشعب السوري.

إن وفد بلدي على اقتناع راسخ بأن استخدام حق النقض لا مكان له في حالات الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة جماعية. ولذلك فإننا نرحب بمبادرة فرنسا لتقييد ممارسة حق النقض.

كما أيدت ليتوانيا مبادرة ليختنشتاين المتعلقة بمدونة قواعد السلوك بشأن إجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ولا يمكن للمرء أن يدعي الدفاع عن القانون بممارسة التسيب. ولا يمكنه مكافحة الإرهاب بالهجوم على السكان المدنيين وإيذائهم. وتمديد بقاء الأسد البقاء في السلطة، بما في ذلك من خلال التعزيزات العسكرية الأجنبية في سورية، ليس بحل مجد ولن يؤدي سوى إلى تأجيج النزاع. ويجب على الحكومة السورية ومن يدعمها أن يُوقفوا قصف الشعب السوري ويشاركوا مشاركة كاملة في تنفيذ بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونحن ندعم دعما كاملا المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بينما يسعى إلى إرجاع العملية السياسية إلى المسار الصحيح.

وعلى الرغم من أن بعض الانتقادات الموجهة لاستجابة أوروبا لأزمة اللاجئين انتقادات مقبولة، فإن الاتحاد الأوروبي يفعل الكثير للتصدي للأزمة بطريقة شاملة، ويعمل مع بلدان المنشأ وبلدان العبور، فضلا عن بلدان المقصد. وفي إطار متابعة الخطة الأوروبية للهجرة التي اعتُمدت في وقت سابق من هذا العام، وضعت المفوضية الأوروبية مجموعة شاملة من الاقتراحات الرامية إلى المساعدة على معالجة أزمة اللاجئين، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية التي تحث الأشخاص على طلب اللجوء.

ونأمل أن يؤيد مجلس الأمن الإجراءات الأوروبية الرامية إلى التصدي للمهربين في البحر الأبيض المتوسط الذين يستفيدون بلا ضمير وبكل استهتار من المعاناة الإنسانية، في حين يعرضون للخطر المزيد من الأرواح. إن التقاعس ليس خيارا. فصناعة تهريب المهاجرين تتوسع وتتطور، مُدرّةً الأموال على العصابات الإجرامية، وفي نهاية المطاف، على الإرهابيين.

وقد تعهدت ليتوانيا في المساهمة بحصتها فيما يتعلق باستقبال اللاجئين. والأعمال التحضيرية اللازمة تجري على قدم وساق بينما يعاد توطين أولى الأسر القادمة من سورية والعراق. وفي نفس الوقت، نستقبل ونقدم المساعدة إلى اللاجئين من مناطق أوكرانيا التي يحتلها عملاء روسيا. وينبغي ألا ننسى أن عدوان روسيا على أوكرانيا وضمها غير القانوني للقرم تسبب في تشريد واسع النطاق وخلّف خمسة ملايين شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية. والقرار الإجرامي الذي اتخذه مؤخرا المقاتلون غير القانونيين الذين تدعمهم روسيا في شرقي أوكرانيا طرد وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى سيؤدي إلى زيادة تفاقم معاناة السكان المحليين مع اقتراب موسم البرد.

وقد وضع المجلس أساسا معياريا رائعا لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماده في وقت سابق من أيلول/سبتمبر. كما استجاب المجلس لنشوء ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن طريق تعزيز الإطار الحالي لمكافحة الإرهاب بالقرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، والبيان الرئاسي الشامل (S/PRST/2015/11) الذي اعتُمد في أيار/مايو تحت الرئاسة الليتوانية. ويجب علينا الآن أن نكفل عدم بقاء أي فجوات بين الأساس المعياري وتنفيذه.

الإرهابيون المعاصرون كإرهابيي ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ يمكن أن يكونوا وحشيين وهمجيين. ولكنهم أيضا متطورون من حيث استخدامهم لتكنولوجيات الاتصالات الحديثة من أجل الدعاية والتجنيد. ولمحاربتهم بفعالية، يجب علينا الاستمرار في تعديل وتكييف استجاباتنا وإشراك طائفة عريضة من الجهات الفاعلة: الحكومات، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وقادة المجتمعات المحلية

والزعماء الدينيين، والشباب، والنساء، فضلا عن الناجين من الهجمات الإرهابية. وأود أن أؤكد بشكل خاص على دور النساء. يمكن أن يضطلعن بدور الصدارة في خط الدفاع الأول ضد التطرف والتطرف العنيف، بدءا من الأسر والمجتمعات المحلية وصولا إلى القيادات على الصعيدين الوطني والدولي.

وبقدر ما تجعل الناس يهربون بحثا عن الخلاص في أماكن أخرى، فإن التراعات التي طال أمدها؛ وانهيار الإدارة وسيادة القانون؛ والأنظمة القمعية وتفشي الفساد؛ وإقصاء الأقليات وإساءة معاملتهم؛ واشتداد أوجه التفاوت والانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان – بقدر ما تسهم جميعها في التطرف والإرهاب. وللتصدي لخطر الإرهاب، يجب علينا أن نقطع دابره بمعالجة تلك الأسباب الكامنة ذاتها، فضلا عن أوجه الحيف والمظالم المتبقية، التي تجعل الناس عرضة للتحريض والتجنيد.

كما يجب علينا أن نركز على المساءلة على الجرائم الإرهابية. ولا يمكننا بعد الآن أن يسمح باستمرار الإفلات من العقاب على الأعمال الإرهابية، وتمويل الإرهاب، والتجنيد والتحريض.

وتعزيز القدرات الوطنية والدولية اللازمة لملاحقة الإرهابيين ورعاهم، وتحسين استخدام آليات العدالة القائمة بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، يجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتزامنا المشترك.

فالمساءلة هي مفتاح الردع. ولا بد منها أيضا للاقتصاص لضحايا الإرهاب. وأولئك الضحايا ينبغي ألا يتم نسيانهم أبدا. ويجب أن يلهمونا على مضاعفة جهودنا في وقف هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الإنسانية وكل ما نمثله من خير كبشر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة دلسي رودريغز غوميز، وزيرة الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة رودريغز غوميز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن هذا الموضوع.

على مر التاريخ، ما فتئت فنزويلا تدين الإرهاب بجميع أشكاله وأياً كان مصدره. وإذ نستعرض ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، هناك أكثر من سبب للترحيب بعقد جلسة اليوم. فالأوضاع هناك مقلقة للغاية. وبعد سبعين عاماً من ميلاد الأمم المتحدة، مازلنا نتحدث عن القضية الفلسطينية، وأقول ذلك وأنا أشعر بالخجل. ولكن، لا يزال هناك دين أدبي وأخلاقي ينبغي تسويته، في ظل الركود الذي آلت إليه عملية السلام وما يحدث في المنطقة. فما يحدث هناك مقلق للغاية وخطير – الأمر الذي نريد أن نحذر المجتمع الدولي من مغبته. فالتراع السياسي، الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية، يتفاقم جراء العنف ومحاولات إضفاء صبغة دينية على التراع، مما قد يزيد من تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط.

وجميعنا في هذه القاعة نوافق عندما نسمع عن حل الدولتين، ولكن يجب أن تتساوى الدولتان وأن تتمتعا بالسيادة حقاً. ولا يمكن تنفيذ حل الدولتين في ظل الوضع غير المتكافئ الحالي حيث يقتل الإرهابيون الصهاينة الشعب الفلسطيني ويمارسون التمييز ضده. وإذ نجتمع هنا الآن، يُحرم بعض المواطنين والفتية الفلسطينيين والنساء والفتيات الفلسطينيات من الوصول إلى الخدمات الأساسية التي لا بد منها لبقائهم على قيد الحياة، فضلاً عن تعرضهم للقسوة والعنف. وإذا كنا نؤمن حقا بإقامة دولتين، يجب أن تكونا متساويتين ومتمتعتين

بالسيادة، ويجب أن تتضافر جهودنا لتوجيه عملية السلام المتعثرة إلى مسار حقيقي من خلال الحوار والتسوية السلمية للمسألة.

وبعد ٧٠ عاماً من تأسيس هذه المنظمة، يزعجنا للغاية أننا مازلنا نشهد حالات تنتهك فيها حقوق الشعب الفلسطيني، بل وتشجع فيها دولة إسرائيل الإرهاب، وهو ما يؤثر بدوره على الشعب الإسرائيلي نفسه. ولا يمكن أن نتحدث عن إرهاب حميد وآخر خبيث. وعندما نحلل أسبابه، لا يمكن أن نتعامل مع الإرهاب على هذا النحو؛ وقد تتفاعل فحسب مع عواقبه، بما يتناسب مع مراكز السلطة المختلفة التي تتحكم في الحياة اليومية للبلدان ووسائط إعلامها ومواردها المالية. علينا أيضا أن نتحدث عن النموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي يولد الفقر والبؤس، ولكن علينا أيضا أن نكون أمناء. فالجماعات الإرهابية لا تنشأ عن طريق التكاثر التلقائي. نود أن نعرف من يمول تلك المجموعات الإرهابية ويدربها ومن يمدها بالدعم اللوجستي. هذا أمر ربما يتعين على هذا المحفل المتعدد الأطراف أن يتقصاه.

في هذا المحفل، بعد ٧٠ عاماً من إنشائه، وإذ نستعرض المبادئ التي تحكم سلوك دول متساوية وذات سيادة، لا يشجعنا أن نسمع أصداء نزعة الاستثناء المتغطرسة والعدائية الأحادية التي تتردد. فلا ينبغي أن يكون هناك مجال لذلك هنا. فنحن إما منظمة متعددة الأطراف تحترم قواعد السلوك ومعايير القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أو أننا نمارس تمريناً في النفاق.

ماذا فعل الربيع العربي لتلك الشعوب؟ هل جلب لها مزيداً من السعادة أو الديمقراطية؟ إن ما نسمعه اليوم قد سمعناه من قبل، وكل ذلك باسم الديمقراطية والحرية ورفاه الشعوب. والتدخلات الإمبريالية الأحادية التي شهدناها قد تجاوزت هذه المنظمة، وخالفت الميثاق وجعلت الناس أقل سواسية وأكثر تعاسة.

ماذا كانت النتيجة في العراق، وفي ليبيا، وفي أفغانستان؟ تدمير دول ذات سيادة. ما الذي نريده لسورية اليوم؟ نفس الشيء؟ ألم تؤثر فينا تلك الصورة المروعة لجثة طفل سوري قذفت بها الأمواج على الشاطئ أو تمس ضمائرنا وقلوبنا؟ كم طفل آخر يجب أن نراه جثة هامدة؟ كل ذلك سمعناه من قبل. ويجب أن أقولها للعالم بصراحة، إن كل الحروب الإمبريالية سبقتها حروب دعائية وأكاذيب. فالأكاذيب هي التي أدت إلى تدخلات تلك البلدان في منطقة الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا، وبعد عشر سنوات، يأتي من يقول نعم، إنها كانت كذبة، ولكننا أخطأنا وتعلمنا الدرس. ولكن ما نراه هو أن أحداً لم يستوعب درساً.

وما ندركه الآن أن البشرية لم تستوعب الدرس – لست أقصد الجنس البشري ولكن مراكز القوى المهيمنة في العالم. ولذلك، دعا الرئيس مادورو إلى تشكيل جديد للجغرافيا السياسية من شأنه أن يضمن السلام والمحبة والسعادة للبشرية حقاً.

إننا لن نستطيع مكافحة الإرهاب بالمزيد من العنف. ونعرف ماذا يحدث إذا تصادمنا مع مراكز الهيمنة تلك. ستكون العاقبة مزيداً من البؤس للشعوب، والمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة. فإذا كنا ملتزمين حقاً بمكافحة الإرهاب، علينا أن نفعل ذلك بصدق وصراحة، وأن نتأكد من أن دروس الماضي تجعلنا نفكر ونتصرف بشكل مختلف. لا يمكن أن نستمر في العمل بهذه الطريقة، استناداً إلى أكاذيب تروجها تكتلات الاتصالات عبر الوطنية ومراكز السلطة الإمبريالية المتغطرسة المعادية في العالم. وذلك لا يمكن أن يحقق للشعب السوري المزيد من السعادة.

يجب أن نحترم مبادئ حق الشعوب في تقرير المصير والسلامة الإقليمية والسيادة، وإن لم نفعل ذلك، فلم أتينا إلى هنا للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة؟ هل لمجرد مناقشة شيء يختلف اختلافاً كبيراً عن ما جاء في الميثاق التأسيسي للمنظمة؟ لماذا نحن هنا، إذاً؟ إننا هنا لإنفاذ تلك المقاصد والمبادئ، لأننا نعلم أنه بهذه الطريقة يمكن أن نساعد البشرية ونقيم عالماً أكثر أمناً وأقل عنفاً، إن كنا نريد مكافحة الإرهاب فعلاً. في سورية اليوم أكثر من ٥٠٠ مجموعة إرهابية. من الذي يمولها؟ نريد رداً على هذا السؤال. من الذي يتولى تدريبها ويقدم لها الدعم اللوجستي؟ ما نراه هي الحلقات المفرغة من الإمبريالية. هي الدورات التي تدمر الأمم والدول أولاً ثم تهيئ حيزاً يمكن للمجموعات الإرهابية أن تتسلل منه.

وفنزويلا تدعو إلى هذا التكوين الجديد. لا بد أن نتحلى عن ازدواجية المعايير والأخلاق ذات الوجهين والنفاق، وأن تتضافر جهودنا معاً في هذه القضية وأن نتأهب بصدق وبحق لمكافحة الإرهاب. ينبغي ألا يكون هناك أي ذرائع لتبرير عدم استلطافنا لزعيم بعينه. والربيع العربي بين لنا بالفعل ما يمكن أن يحدث بعد ذلك. يجب أن نتوقف عن اختيار مسار العمل الزائف وغير الأخلاقي هذا. وإذا كنا نريد حقا إيجاد عالم أكثر أمنا وأقل عنفا، فيجب أن نهاجم أسباب الإرهاب وليس عواقبه التي تُستخدم ذريعة للتدخل في بلدان أخرى وفي سحق ميثاق الأمم المتحدة بالأقدام.

نناشد الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في القيادة وفي تطبيق القانون الدولي على البلطجية الذين يعيثون فسادا في العالم بجيوشهم العنيفة ويدعمون الاحتلال غير الشرعي والعدوان على الشعوب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا.

السيد ماكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بهذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونرحب بأنها تضم وزراء خارجية العديد من أعضاء المجلس.

لكننا لا نرحب بحقيقة أننا لن نعتمد قرارا اليوم، وأننا لا نتفق حتى على بيان رئاسي؛ ولن نوقف القتال. وللأسف، فإن هذا إنما يرمز إلى الخلل وانعدام الثقة اللذين اتسم بهما أداء المجلس فيما يتعلق بسورية والعديد من النزاعات المحتدمة في المنطقة اليوم. يجب أن يتوقف ذلك.

في سورية، فإن ٢٥٠ ٠٠٠ قتيل و ١٢ مليون شخص مشرد جراء النزاع ينبغي أن يجعل المجلس يدرك أنه يجب أن يتوقف – أننا يجب أن نعمل معا لإيجاد تسوية. يمكننا جميعا أن نرى ما الذي يجب أن يكون عليه الطريق قدما. فمن ناحية، يجب أن نتحلى بالواقعية؛ يجب أن ننظر إلى الحالة كما هي والعناصر الفاعلة التي تشملها، وأن نفرض بشكل جماعي عملية انتقالية من شأنها تمكين المؤسسات والدوائر من العمل بينما نتيح لسورية إعادة البناء. ومن الناحية الأخرى، يجب أن نتمسك بمبادئ العدالة والقانون الدولي التي من شأنها أن تستبعد إفلات المسؤولين عن الفظائع الجماعية من العقاب.

في ملاحظاته الاستهلالية إلى الجمعية العامة في المناقشة العامة لهذه السنة (انظر A/70/PV.13)، ذكر الأمين العام بالاسم خمسة بلدان بحاجة إلى إيجاد تسوية لخلافاتها العميقة إن كان للنزاع في سورية أن يتوقف. وقد أعلن كل بلد من هذه البلدان الخمسة، إلى جانب معظم البلدان الأخرى، معارضته القاطعة للتهديد الإرهابي الوحشي الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وإلى ذلك الحد، يمكن للفكرة وراء مناقشة اليوم أن تدعي النجاح.

لكن إخفاقها يكمن في عدم قدرتها على توحيد هذه الجهات الفاعلة الرئيسية وأعضاء المجلس وراء عملية تزاوج للواقعية التي

يجب أن تستخدم من أجل وقف النزاع مع الحلول القائمة بدرجة أكبر على المبادئ التي من شأنها أن تمكن سورية من البدء في إعادة البناء، والأشخاص المشردين من العودة، ومعالجة النزاعات الأخرى في المنطقة، التي تشمل إلى حد كبير العناصر الفاعلة نفسها – النزاعات في ليبيا والعراق واليمن وفلسطين.

وحتى يتعود أعضاء المجلس على التعاون للتوصل إلى هذه الحلول التوفيقية، فإننا سنعيش في عالم يتزعزع استقراره بشكل أبدي جراء النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ عالم من الحلول البديلة المستمرة كبدائل لقيادة المجلس، ومن الطلب المتزايد الذي يصم الآذان من أجل إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج ريبيلو بينتو تشيكوتي، وزير الخارجية في جمهورية أنغولا.

السيد شيكوتي (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نهنئ الاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن. ونشكر الوزير لافروف على ترؤس هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن مسألة تسوية النزاعات ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما نغتنم هذه الفرصة للثناء على الأمين العام على جهوده في تعزيز السلام ونؤكد له دعمنا في هذه الأوقات العصيبة.

إن أزمة اللاجئين الحالية التي تؤثر على معظم القارة الأوروبية بمثابة صيحة إيقاظ للمجتمع الدولي برمته بشأن أهمية تسوية النزاعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية. وينطبق ذلك بشكل خاص على النزاعات التي تعصف بمعظم أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة. نحن ندرك أن هذه النزاعات أسفرت عن ظهور عدد من المنظمات الإرهابية وأيديولوجية متطرفة ما فتئت تزداد قوة فيما يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة التوترات الاجتماعية والعرقية والأيديولوجية.

ما هي تلك الجذور، وكيف يمكننا معالجتها بأسلوب شامل ومستدام، مع احترام مبادئ القانون الدولي ومتطلباته؟ على الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال معقدة وتختلف من بلد إلى آخر، فإننا نعتقد أن احتواء التطرف ومكافحة عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي وتعزيز التعليم هي نهج أساسية لتشكيل مجتمعات ديمقراطية مستدامة في المنطقة وفي أنحاء العالم أجمع.

نحن نرى أن للتطرف في الشرق الأوسط أسبابا جذرية تكمن في التدخل الأجنبي في شؤون الدول وفي سياسات تستهدف تغيير النظم تحولت إلى تدخلات عسكرية وفي تمويل توريد الأسلحة ونقلها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول وجماعات المعارضة، فضلا عن المظالم السياسية والاجتماعية الأخرى التي دفعت الكثيرين إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة بسبب الإحباط جراء هذه المظالم. ومن ناحية أخرى، يجب أن نعترف بأن هذه المظالم تستند أيضا إلى ما تعرضت له تلك الشعوب تاريخيا من إذلال وهي أيضا سبب كراهيتها وتعصبها ضد الحضارة والثقافة الغربية والأديان والعقائد الأخرى.

تسعى الجماعات المتطرفة، باستخدام الأساليب الإرهابية المدانة، إلى فرض ثقافتها وقيمها من خلال عدم ترك أي حيز للتنوع، سواء كان دينيا أو ثقافيا أو سياسيا أو أيديولوجيا. ولذلك، فإننا نعتقد أنه لا يمكن التصدي بنجاح للتطرف إلا عن طريق تقويض أيديولوجيته المتمثلة في التعصب، وحمل لواء نضال أيديولوجي للنيل من مصداقيته، وتمكين الإصلاحيين المعتدلين، وتنفيذ سياسات فعالة للإدماج والحوار، وإحداث التغيير وتقديم التنازلات السياسية المتبادلة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وتحسين الحكم وضمان سياسات الدخل المنصفة.

بيد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب، أولا وقبل كل شيء، وضع حد للنزاعات التي طال أمدها في العراق وسورية

وليبيا واليمن وفلسطين، من بين أخرى، والتي لها عواقب سياسية واجتماعية كارثية وآثار إنسانية كارثية على السكان المدنيين في المنطقة وفي العالم أجمع.

كان للربيع العربي، الذي نظر إليه بداية باعتباره عملية رائعة للتغيير السياسي والاجتماعي ترمي إلى تحقيق عهد جديد من الديمقراطية والازدهار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدلا من ذلك، أثر غير مرغوب فيه تمثل في تفكك الدول وظهور الإرهاب المتطرف والمنظمات الإجرامية. ولذلك، نعتقد أن التغيير التدريجي واحترام المؤسسات الحكومية وسيادة القانون أنسب لكفالة الإصلاحات الإيجابية من التغيير الثوري. يفتقر التغيير المفاجئ، كما شهدنا أثناء الربيع العربي، إلى الهيكلة والقيادة، مما يوجد بيئة تفضي إلى صراعات طويلة الأمد على السلطة.

إن حالة الفوضى التي تسود في ليبيا منذ عام ٢٠١١ بعد الإزاحة القسرية لنظام القذافي وصلت بالأزمة الإنسانية والأمنية إلى أعتاب أوروبا، التي تواجه تدفق أعداد هائلة من المهاجرين من أفريقيا بسبب سهولة اختراق الحدود وانهيار الهيكل الأمني في البلد. وقد استفادت الشبكات الإجرامية من هذه الحالة وتقوم بالاتجار بالبشر والمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط على نطاق واسع، في رحلة خطيرة هربا من الظروف البائسة للحرب والحرمان الاجتماعي في بلدانهم الأصلية في أفريقيا والشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، ففي حين تستفيد التنظيمات الإرهابية مثل ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ وتنظيم القاعدة وغيرهما من هذه الحالة، فإنها تزدهر في هذه البيئات المتسمة بالفوضى وتستغلها كمراكز فعالة للتجنيد.

ومن الواضح أنه لا يمكن دحر الإرهاب إلا عن طريق مواجهة القادة المتطرفين وإجراء انتخابات مبكرة دون الالتزام بشروط إجرائها. ويجب التصدي للإيديولوجيات المتطرفة من حيث جوهرها، الذي يشمل عنصرين حاسمين. الأول هو الافتقار إلى التعليم وارتفاع معدل الأمية في العديد من البلدان العربية والأفريقية. فالتعليم القائم على تعزيز التفكير والتحليل النقديين والنجاح في إصلاح التعليم سيخرج جيلا جديدا من المواطنين أصحاب التفكير المستقل، وهو عنصر بالغ الأهمية من أجل إنشاء ديمقراطية مستقرة والحفاظ عليها وتفعيل مكافحة التطرف المتعددة الأبعاد. والعنصر الثاني هو تحسين آلية الاستجابة الدولية عن طريق هيكل متماسك وموحد يحول دون خروج النزاعات عن نطاق السيطرة، كما هو الحال في سورية. وينبغي لهذه الآلية – التي يأتي في طليعتها مجلس الأمن – أن تدعم الدول التي تحتاج إلى إصلاح سياسي واجتماعي، مع احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على رغبتنا في المساعدة على تيسير إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا والنزاعات المدمرة في الشرق الأوسط. وفي غضون ذلك، يجب القيام بشيء ما للحد من تزايد النزعة القومية في أوروبا لدى وصول مئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين، من خلال توعية السكان الأوروبيين بأسباب هذه الظاهرة وتعزيز قيم التسامح وتفهم محنة هذه الشعوب البائسة التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يغير بشكل جذري العديد من الخيارات التي كانت في صميم نهجه للتعامل مع الحالات السائدة في العديد من البلدان المعرضة للنزاعات وتدهور الحالة الإنسانية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

إن الحروب بالوكالة التي تقودها قوى إقليمية – وتقوض التماسك الاجتماعي الذي غالبا ما يكون هشا في المجتمعات المتعددة الثقافات – قد عززت أيضا صفوف المتطرفين والإرهابيين من خلال تأجيج التوترات العرقية. وينبغي لمجلس الأمن، الذي ظل مع الأسف منقسما بشكل عميق بشأن مسألة التوصل إلى حلول مناسبة للنزاعات السائدة في الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، أن يكون مثالا يحتذى وأن يؤكد مجددا على أهمية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد حكومة أنغولا من جديد على التزامها بالعمل بنشاط لدعم التحالف العالمي من أجل مكافحة خطر الإرهاب وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد بلد في مأمن من هذا التهديد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي داتو سري أنيفاه أمان، وزير الخارجية في ماليزيا.

داتو سري أنيفا أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة. وترحب ماليزيا بهذه المبادرة، التي نأمل أن يتمكن مجلس الأمن خلالها من عقد مناقشات بناءة ومثمرة بشأن النزاعات المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشكل إعادة النظر في الأسباب الكامنة المرتبطة بالنزاعات التي تبدو مستعصية على الحل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذه المرحلة، مبادرة تأتي في الوقت المناسب. فربما تكون المنطقة والبلدان والمجتمعات المتضررة اليوم أسوأ حالا مما كانت عليه عندما بدأت تلك النزاعات.

إنني أعتقد أن دعوتكم، سيدي الرئيس، لإجراء تحليل شامل لأسباب النزاعات، ولتشاطر الآراء وتبادلها بشأن الحلول الممكنة، ولإعادة التأكيد على التزامنا المشترك بمكافحة التهديدات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها، ممارسة مفيدة للمجلس. وعلى الرغم من أن نطاقها طموح، فإننا نؤيدها تماما.

وتؤكد ماليزيا من جديد على إدانتها الكاملة لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية وتؤكد من جديد على التزامها بمكافحة الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونرفض بشدة الربط بين الإرهاب وبين أي عرق أو ثقافة أو دين.

وما من إطار عمل واحد يناسب الجميع عند تحليل النزاعات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو معالجتها. ومع ذلك، يمكن أن نستنتج بعض القواسم المشتركة للتعريف على نحو أفضل بجهودنا المشتركة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

أولا، نظرا للوضع الحالي من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ينظر الإرهابيون لبلدان مثل العراق وليبيا وسورية واليمن باعتبارها أرضا خصبة. وتستغل الجماعات الإرهابية الفراغ السياسي والأمني لزيادة عمليات التجنيد، والتوسع في السيطرة الإقليمية، وتهريب الأسلحة. وفي تلك الحالات، لا يشكل الإرهاب السبب الجذري للنزاع بل إنه عرض من أعراض عدم الاستقرار السياسي.

ثانيا، إن وجود الجماعات الإرهابية في تلك البلدان المتضررة وغيرها قد عمق الانقسامات الطائفية، الأمر الذي يزيد من حدة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وكلما طال أمد هذه الانقسامات – تفاقم الشقاق والخوف بين السكان – كلما طال الزمن اللازم لرتق النسيج الاجتماعي الممزق. وإذا ترك ذلك دون ضابط، فمن شأنه أن يطيل أمد عدم الاستقرار وأن يخدم خطط الإرهابيين.

ثالثا، إن الوضع القائم سلفا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المتردية في البلدان المتضررة توفر حججا مقنعة للغاية للتجنيد. وفي حين أن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست جديدة، فإن النطاق الحالي لمشاركتهم في النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمر لم يسبق له مثيل.

وعلاوة على ذلك، فإن حجة الإرهابيين ودعايتهم، ولا سيما من جانب داعش، يتم تداولها بحنكة على الصعيد العالمي من خلال وسائط الإعلام الاجتماعية ومنصات التراسل. ولتوضيح الطابع الخبيث لهذه الرسائل وآثارها، فلننظر في ماليزيا – البلد المتعدد الأعراق والديانات والثقافات الذي يبعد جغرافيا إلى حد كبير عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – حيث ألقت السلطات القبض على أكثر من ١٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٢ يشتبه في وجود روابط بينهم وبين داعش ولكونهم مقاتلين إرهابيين أجانب أو لدعمهم إياهم.

وكمثال آخر، تم الإبلاغ عن امرأة تبلغ من العمر ٢٦ عاما – طبيبة – تخلت عن حياتها الرغدة نسبيا المنتمية للطبقة المتوسطة من أجل الزواج من أحد مقاتلي داعش في الشرق الأوسط الذي لم تقابله قط ولا تتحدث بلغته. بل وإنها تحدثت بالتفصيل عن خبرتها باعتبارها ”زوجة“ أحد رجال داعش في وسائط الإعلام الاجتماعية وشجعت شابات أخريات على القيام بالأمر ذاته. وفي تغريدة مروعة لها قالت: ”إن الحياة بدون إرهاب تشبه شرب مياه البحر، تبقيك عطشا وتصيبك بالجفاف“ .

وعلى خلفية هذا التطرف الضارب بجذوره، يبدو من الواضح بالنسبة لي أنه لا بد من كسب الحرب لا من خلال قوة السلاح، ولكن عن طريق انتصار العقول والقلوب والإرادة.

وعلى الصعيد الوطني، كثفت ماليزيا الجهود الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية وخلاياها من العمل في البلد، ولا سيما لغرَضي التجنيد وجمع الأموال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تقدمت الحكومة بكتاب أبيض في برلمان ماليزيا يتعلق بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، وأوجه التصدي الممكنة له. وفي الوقت نفسه، جرى تعزيز التشريعات القائمة، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب ومنعه. كما تم سن قانونين جديدين – هما قانون منع الإرهاب لعام ٢٠١٥، وقانون التدابير الخاصة لمكافحة الإرهاب في البلدان الأجنبية لعام ٢٠١٥ – بغرض التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. والسمة الرئيسية في قانون منع الارهاب الذي أريد أن أتشاطره مع المجلس تتعلق بأحكامه المعنية بإعادة التأهيل والابتعاد عن التطرف. والافتراض الذي تقوم عليه تلك الأحكام متجذر في الاعتقاد بأن معركة مكافحة الإرهاب لا يمكن كسبها عن طريق القوة أو التدابير العقابية وحدها.

وعلى الجبهة الاجتماعية والتعليم، تعمل السلطات عن كثب مع القيادات الدينية والمجتمعية لكبح الراديكالية والتطرف في المهد، فضلا عن نشر معلومات واضحة ودقيقة عن التعاليم الحقيقية لمختلف العقائد والأديان.

وبالنسبة إلى القدرة على التوعية ورفع مستوى الوعي والبحث، نحن سعداء لأن مركز جنوب شرق آسيا الإقليمي لمكافحة الإرهاب موجود في كوالالمبور. بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر رئيس وزرائنا في مؤتمر القمة الذي اتعقد أمس بشأن مواجهة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام ومواجهة التطرف العنيف، تعمل ماليزيا بنشاط لاستكشاف إمكانية إنشاء مركز اتصالات إقليمي لمكافحة الرسائل الرقمية.

وما فتئت ماليزيا على اقتناع بأنه، في سياق الوضع في الشرق الأوسط، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يواجه بفعالية التهديد الذي يشكله الإرهاب إلا إذا كان مستعدا لإلقاء نظرة تنم عن النقد الذاتي ومن دون انحياز على الأسباب الجذرية للإرهاب، والعمل على معالجة الشكاوى والمظالم والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ولا يمكننا أن نسمح لمحنة الفلسطينيين الذين امتدت معاناتهم طويلا، والذين يعيشون تحت الاحتلال، بأن تستغلها الجماعات الإرهابية باستخفاف، وأن تتكلم عن نفسها بأنها هي الخير مقابل الشر. ونحن نرى أن الحل العادل والدائم للحالة في فلسطين قد طال انتظاره. وفي هذه المرحلة، إن

الاحتلال الذي امتد لأمد طويل يغذي أيضا كلام الإرهابيين، كما أنه قد يساهم في التطرف.

وتتطلع ماليزيا إلى الاشتراك مع أعضاء المجلس في وضع مشروع القرار الذي تكلم عنه الرئيس في وقت سابق. وتظل ماليزيا ملتزمة بتحقيق وحدة الهدف والعمل من جانب المجلس.

وفي الختام، أكرر إيمان ماليزيا الراسخ بأنه، من أجل أن يواصل المجلس القيام بدور بنّاء وإيجابي في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب عليه أن يجد الإرادة للتغلب على الخلافات والتكلم بصوت واحد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد كيري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة زملائي في مجلس الأمن. وأنا أقدّر حقيقة أن الرئاسة الروسية اختارت التركيز على هذه المسألة. وأرحب بهذه الفرصة للتكلم عن التحدي العاجل لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أماكن أخرى.

إن هذا الموضوع قد تناوله المجلس مرات عديدة. وبالعودة إلى الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحتى قبل ذلك، اجتمعنا معا في كثير من الأحيان لإدانة الإرهاب واتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة المنظمات المتطرفة العنيفة. لذلك، إن هذا النقاش ليس حول الأهداف – لا أعتقد ذلك. نحن جميعا نعارض الطموحات العدوانية من جانب تنظيمات كالدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام وتنظيم القاعدة، فضلا عن الجماعات التي تتشبه بهما أو تتبع لهما. ونحن جميعا نعارض الفظائع التي ترتكبها، ونحن جميعا نريد وضع حد للمعاناة التي لا تزال تسببها. لا نقاش حول ذلك. والمسألة التي نواجهها هي إيجاد أفضل السبل للقيام بذلك. وهناك مبادئ أساسية نعتقد أنه ينبغي لاستراتيجيتنا أن تسترشد بها.

أولا، في مواجهة الإرهاب، يتعين علينا الأخذ بنهج شامل. وقد تكلم عن ذلك ببلاغة تامة رؤساء دولنا في مؤتمر القمة المعني بمكافحة التطرف العنيف، الذي استضافه الرئيس أوباما. حدث قدر كبير من النقاش. وأعتقد أنه تم الادلاء ببيانات واضحة جدا حول كيفية تصدي المرء للأسباب الجذرية. علينا أن نمنع وجود الملاذات الآمنة، ونعرقل تدفق المقاتلين الأجانب، ونحول دون الحصول على التمويل، ونفضح الأكاذيب التي تروج لها الجماعات الإرهابية. والأخير يشكل تحديا كبيرا في هذا العالم الذي يتواصل عمل وسائط الاعلام فيه بدون توقف، ٣٦٥/٧/٢٤. إننا نعيش في عالم مختلف جدا، وقد تعلّم الإرهابيون كيف يستغلون وسائط الإعلام بجميع السبل.

نحن في حاجة أيضا إلى ممارسة الضغط دعما للسلام، ولعل ذلك هو أحد أهم عناصر المسؤولية الملقاة على عاتقنا، في أماكن مثل ليبيا، على سبيل المثال، حيث يغذي عدم الاستقرار هذا النوع من الفوضى والخوف الذي يشكل مرتعا للمنظمات المتطرفة. إننا نشهد ذلك الآن في ليبيا مع وجود تنظيم الدولة الاسلامية هناك. وبناء عليه، وضعنا هذه الاستراتيجية الأساسية لمكافحة التطرف العنيف. لقد اعتمدنا هذه الاستراتيجية. ونحن نشارك بقوة في تنفيذها. وإننا نرحب بالعدد الكبير من الدول التي انضمت، بوصفها جهات دولية فاعلة، إلى التحالف الذي يقوم بمكافحة تنظيم الدولة الاسلامية، وإلى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وإلى المنظمات الإقليمية الأخرى. ولكن من الواضح أنه يتعين القيام بأكثر من ذلك.

لقد استطعنا التصدي لبعض المقاتلين الأجانب ومنعهم من السفر، ولكن الكثيرين منهم تمكنوا من السفر والوصول

إلى الأماكن التي يقصدونها. وتمكنا من إبطاء بعض عناصر التمويل ووقفها، ولكن الكثير جدا من المال لا يزال قادرا على الوصول إلى الأنشطة الإرهابية والجهات الفاعلة الارهابية. إن هدفنا يتمثل في اتخاذ إجراءات عاجلة ضد التهديدات المباشرة، بينما نتخذ أيضا التدابير الأطول أجلا التي تمنع تجنيد الأجيال الجديدة من الإرهابيين، وتحسين الحكم، وتعزيز الفرص الاقتصادية بحيث يصبح التطرف أقل احتمالا. هذا تحد كبير لكل واحد منا؛ نحن نعلم ذلك. وهناك عدد لا يحصى من البلدان التي تضم نسبة ٦٠ إلى ٦٥ في المائة من السكان تحت سن ٣٠ أو ٢٥، وفي حالات أخرى تحت سن ١٨ سنة. إذا لم يجدوا الفرص والخيارات، فسوف تُسرق عقولهم وسوف تُسلب الفرص المتاحة لهم إلى الأبد من قبل الجهات الفاعلة السيئة التي تدخلهم في هذا الفراغ. ونحن في حاجة أيضا إلى تحسين الحكم، وتعزيز الفرص الاقتصادية حيث يصبح التطرف أقل احتمالا. هناك العديد جدا من الأماكن التي لا تزال ترى الكثير جدا من الفساد، والفساد يحرم السكان من مستحقاتهم وإمكاناتهم.

وفي كل مجال من تلك المجالات، نعتزم أن نعمل بجد مع جميع أعضاء مجلس الأمن ومع آخرين غير حاضرين هنا بغية تحسين فرصتنا لتحقيق النجاح من خلال العمل مع العناصر المعنية في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والزعماء الدينيون، والقطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، علينا أن نواصل بذل جهودنا الرامية إلى تخفيف المعاناة الفورية التي يسببها الإرهابيون. وبينما ندفع بالإغاثة الإنسانية إلى المناطق، يتعين على المجتمع الدولي بالتأكيد أن يفعل المزيد. نحن نشهد كارثة إنسانية تتكشف ليس في مكان واحد أو مكانين، ولكن في أماكن متعددة وفي الوقت نفسه. والكارثة الإنسانية التي نشهدها ينبغي أن تكون في حد ذاتها سببا كافيا للقضاء على تنظيم الدولة الاسلامية. وخلال الأيام القليلة الماضية، كان ذلك هو الموضوع الرئيسي للمناقشات التي أجريناها هنا. ولكنه يجب أن يظل أحد الشواغل الاساسية لكل واحد منا في الأسابيع المقبلة. كل دولة يمكنها أن تفعل المزيد. وكلا القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) - كل شخص حول هذه الطاولة صوّت لصالحهما - يتطلبان بوضوح وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، ويطالبان تحديدا بوضع حد للبراميل المتفجرة واستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب.

أود الآن أن أضيف بعض الأفكار المتصلة على وجه التحديد بسورية وتنظيم الدولة الإسلامية وروسيا. إن الولايات المتحدة تؤيد أي جهد حقيقي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة للقاعدة، لا سيما جبهة النصرة. وإذا كانت الإجراءات التي اتخذها روسيا مؤخرا، وتلك التي تتخذها الآن، تظهر التزاما حقيقيا بهزيمة ذلك التنظيم، فنحن إذاً على استعداد للترحيب بتلك الجهود وإيجاد طريقة لعدم تضارب عملياتنا، وبالتالي مضاعفة الضغط العسكري على تنظيم الدولة الاسلامية والجماعات التابعة لها.

ولكن يجب ألا نخلط، ولن نخلط، بين حربنا ضد تنظيم داعش وبين تقديم الدعم لنظام الأسد. وعلاوة على ذلك، أوضحنا أيضا أنه سيساورنا قلق بالغ إذا ما ضربت روسيا مناطق لا ينشط فيها المستهدفون المرتبطون بداعش وبتنظيم القاعدة. فمن شأن تلك الضربات أن تشكك في نوايا روسيا الحقيقية وما إذا كانت تحارب داعش أم أنها تحمي نظام الأسد.

وأبلغنا روسيا بأننا على استعداد لعقد محادثات لتفادي التضارب في العمليات العسكرية في أقرب وقت ممكن من هذا الأسبوع. ولكن أود أن أوضح أمرا: إن الولايات المتحدة والتحالف سيواصلان عملياتنا الجوية الجارية، كما فعلنا منذ البداية. وقد قمنا بشن عدد من الغارات ضد أهداف لتنظيم

داعش في سورية خلال الساعات ال ٢٤ الأخيرة، بما في ذلك قبل نحو ساعة فقط، وستستمر هذه الغارات.

وأود أن أوضح: أن التحالف الذي أنشأناه وقوامه أكثر من ٦٠ بلدا ما فتئ يحارب تنظيم داعش لأكثر من عام بتحرير جبل سنجار وتحرير كوباني وتحرير تكريت، حيث تمكن الآن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من السكان من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم، وبالدفاع عن سد الموصل والدفاع عن حديثة وحماية بغداد وإنقاذ الأقليات المهددة وقتل قادة داعش والميسرين المرتبطين به، واستعادة كامل الحدود الشمالية لسورية شرق نهر الفرات التي استولى عليها التنظيم.

وأطلقنا في الوقت نفسه حملة شاملة لوقف تمويل الإرهاب، والحد من تجنيد المقاتلين الأجانب وفضح أكاذيب تنظيم داعش. واليوم، بينما نتكلم، تحرر قوات البشمركة الكردية، في عمل بطولي إلى الجنوب من كركوك، القرى من تنظيم داعش تحت غطاء الغارات الجوية التي يشنها التحالف. وبالإضافة إلى ذلك، لم نبرح ننوه بالشجاعة وروح الصمود اللتين تبديهما المعارضة الشرعية للأسد طوال أربع سنوات من الكفاح.

وأود أن أذكر المجلس بأن العمليات الجوية التي يقوم بها التحالف تستند إلى إجراءات راسخة ذات أساس متين في القانون الدولي، وإلى طلبات الدول المجاورة للدفاع الجماعي عن النفس في إطار المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولم يتغير هذا الأساس، وسنواصل الاضطلاع بمهمتنا بتصريح كامل من القانون الدولي. وعملا بهذه الإجراءات في سورية خلال العام المنقضي، شن التحالف حتى الآن ما يناهز ٣٠٠٠ غارة جوية ضد أهداف داعش، ونحن الآن مستعدون مع فرنسا وأستراليا وكندا وتركيا، وغيرها من شركاء التحالف الذين ينضمون إلى الحملة، لزيادة وتيرة جهودنا بشكل كبير. وهذا ما سنفعله.

فسنواصل على مدى الأسابيع المقبلة طلعاتنا الجوية من قاعدة إنجرليك في تركيا لممارسة ضغوط مستمرة على المناطق الاستراتيجية التي يسيطر عليها داعش في شمال غرب سورية. كما سنعزز الدعم الذي نقدمه للمقاتلين المناهضين للتنظيم شمال شرق سورية. ومن شأن هذه الجهود زيادة الضغوط على المناطق التي ينشط فيها التنظيم، وستكفل من خلال الضربات الجوية الدقيقة ألا يجد قادة داعش أي ملاذ في أي مكان على الأراضي السورية.

وبذلك، سيواجه التنظيم قريبا ضغوطا متزايدة من اتجاهات متعددة على جميع الجبهات في ميدان القتال في سورية والعراق. ولكن كما قلنا من البداية، وكما ينص بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، لا يمكن كسب هذه المعركة عسكريا. وسيتطلب الأمر إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية.

وهناك أمر مؤكد: تعلم الغالبية العظمى من الدول الممثلة حول هذه الطاولة أنه لا يمكن دحر قوات داعش والتنظيم نفسه مادام بشار الأسد رئيسا لسورية. ولا يمكن أن يحدث ذلك بتحديد خطوط هذه المعركة. ولا يمكن أن يحدث بسبب اصطفاف طرف ما مع آخر وبسبب طابع تلك الأطراف. ويمكن تحديد سبب ذلك بالتساؤل بداية عن كيفية اندلاع هذه الحرب ذاتها. لقد بدأت هذه الحرب حينما خرج الشباب، الشباب السوري المتطلع إلى المستقبل والذي لا يريد سوى فرص في الوظائف والتعليم، يتظاهرون من أجل المستقبل وللمطالبة بتلبية تطلعات الشباب، وبعث الأسد ببلطجيته الذين أبرحوهم ضربا. وشعر الآباء بالسخط إزاء حقيقة أن أبناءهم الذين تظاهروا سلميا قد تعرضوا للضرب، فخرجوا مع أبنائهم ليجدوا الرصاص في انتظارهم. هكذا بدأ الموضوع برمته – أشخاص في بلد يتطلعون إلى المستقبل فيتعرضون للقمع والتعذيب والغاز والبراميل المتفجرة. ولن يكون الأسد مقبولا أبدا لدى أولئك الذين ألحق بهم الأذى؛ ولن يتسنى له

أبدا أن يصبح زعيما شرعيا في المستقبل أو أن يقود مصالحة أو يوحد البلد. ولا يمكن أن يحدث ذلك حتى يبرهن بوضوح على استعداده لتضميد جراح البلد بالفعل وإنهاء الحرب وأن ينأى بنفسه عن المشاركة في المستقبل الطويل الأجل.

ويجب علينا اليوم التركيز على إيجاد حل من شأنه وقف أعمال القتل ووضع الأساس لحكومة يؤيدها ويدعمها الشعب السوري ذاته. ونحن نعلم أن الإرهابيين لا يمكنهم توحيد البلد ولا حكمه. ونعلم أن الأسد لا يمكنه توحيد البلد ولا حكمه. ولا يقدم أي من الخيارين الحل الذي نصبو إليه ونحتاجه. والأنكى من ذلك أن قدرتنا على تنفيذ عملية سياسية دولية ذات مصداقية ستكون مهزلة من البداية ولن تحظى بالمصداقية الكافية لجعل الناس يتوقفون عن القتال، إذا نُظر إليها بوصفها وسيلة لتمديد أو تعزيز تولى الأسد لمقاليد السلطة.

وكما قال الرئيس أوباما يوم الاثنين، فالولايات المتحدة مستعدة للعمل مع أي بلد، بما في ذلك روسيا وإيران، بغية حل النزاع. ولكن يجب علينا أن ندرك أنه لا يمكن بعد سفك كل هذه الدماء وبعد كل هذه المجازر، العودة ببساطة إلى وضع ما قبل الحرب. يحاجج زملاؤنا في حكومة روسيا بأنه يجب علينا أن ندعم الأسد بغية هزيمة تنظيم داعش. ولكن الحقيقة هي أن الأسد نفسه لم يختر محاربة داعش إلا نادرا. فبينما حقق الإرهابيون تقدما عبر مساحات واسعة من الأراضي في سورية والعراق وقاموا بأعمال اغتصاب واسترقاق وقتل المدنيين على طول الطريق، لم يحاول النظام السوري وقفهم. لكنه بدلا من ذلك ركز كل قوته العسكرية على جماعات المعارضة المعتدلة التي تقاتل من أجل دور في سورية.

ولا يخطئن أحد: إن الرد على الحرب الأهلية السورية لا يمكن أن نجده في إقامة تحالف عسكري مع الأسد. غير أنني مقتنع بأنه يمكن إيجاده من خلال مبادرة دبلوماسية تحظى بتأييد واسع النطاق تهدف إلى الانتقال السياسي عن طريق التفاوض، وهو الانتقال الذي يحظى بموافقة مجلس الأمن والمشاركين من الأعضاء الخمسة الدائمين ويتماشى مع بيان جنيف، والذي من شأنه توحيد جميع السوريين الذين يرفضون الديكتاتورية والإرهاب ويريدون بناء مجتمع مستقر وموحد.

وهكذا، ختاما، أدعو جميع الحكومات المعنية، بما في ذلك روسيا وسورية، إلى دعم مبادرة الأمم المتحدة للوساطة في عملية انتقال سياسي. لأن المزيد من التأخير أمر عبثي. إن الفرصة أمامنا وإذا نجحنا في تهميش الإرهابيين في سورية وفي توحيد البلد، يمكننا جميعا الاضطلاع بالضبط بما أنشئ من أجله هذا الكيان، مجلس الأمن وهذه المنظمة. وسيمكننا توجيه ضربة هائلة للتطرف العنيف، لا في سورية فحسب بل وفي العراق وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وفي العالم. وليس هناك ما هو أكثر اتساقا مع الهدف السامي الذي أنشئ من أجله المجلس قبل ٧٠ عاما، وليس هناك ما قد يخدم على نحو أفضل مصالح الشعوب التي نمثلها جميعا. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيليب هاموند، وزير خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث.

السيد هاموند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بفرصة الإسهام في هذه المناقشة الهامة. لا يساورن أحد منا الشك في أن الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة المستشرية في جميع أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي والحياة المدنية السلمية في مختلف أنحاء العالم. وفي إطار مواجهة تلك الأيدولوجيات، نخوض نضالا يمتد عبر عدة أجيال ولن ننتصر فيه إلا إذا وحدنا كلمتنا، وعملنا بإرادة موحدة.

وفي نفس الوقت، علينا أن نمنح الأمل للذين يئسوا من مستقبل أفضل مما قد يغريهم بالانضمام إلى المتطرفين الذين

يستخدمون العنف، سواء كانوا فلسطينيين يشعرون بالإحباط ولا يرون أملا في استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، أو سنة عراقيين ينتظرون الإدماج الحقيقي الذي وعد به رئيس الوزراء العبادي، أو معارضين سوريين معتدلين لا يرون سبيلا آخر سوى محاربة الأسد.

إنَّ التحالف لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) الذي تقوده الولايات المتحدة قد جمع معاً أكثر من ٦٠ بلداً من المنطقة وخارجها، لخوض القتال ضد ذلك التنظيم. وقد أدَّت المملكة المتحدة دوراً رئيسياً في تنفيذ ضربات جوية للتحالف في العراق، وتبقى ملتزمة بالتحالف بصفته أفضل آلية للقيام باستجابة موحَّدة وشاملة. وقد حققنا فعلياً بعض النجاح الملموس، حيث أسهمنا في السنة الماضية بوقف التقدم السريع لتنظيم داعش عبْر العراق، وأجهزنا مع مرور الوقت على حريته في العمل في أكثر من ٣٠ في المائة من الأرض العراقية التي كان قد استولى عليها، فضلاً عن قطع مصادر تمويله ومكافحة دعايته عبْر وسائط تواصله الاجتماعي. ولكن هناك الكثير للقيام به، ونحن لا نتنصَّل من حقيقة أنَّ الطريق سيكون طويلاً.

وهناك أيضاً اتفاق عالمي على أنَّ السوريين قد عانَوا معاناة شديدة لفترة طويلة جداً. ويجب أن نهبَّ لمعونتهم. وأريد أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بسخاء تركيا والأردن ولبنان، على وجه الخصوص، في استضافة ملايين اللاجئين الهاربين من عنف الحرب الأهلية السورية طوال سنوات. لقد قدَّمت المملكة المتحدة أكثر من ١،٦ بليون جنيه إسترليني من المساعدة الإنسانية للأزمة السورية والبلدان المجاورة المضيفة للاَّجئين.

إنَّ للأزمة في سورية صدى يتردد عالمياً، بكلا التطرف العنيف الذي أسهمت في تصعيده وأزمة الهجرة التي أوجدتها. ولن تكون هناك حلول دائمة لهذه التحديات بدون سلام واستقرار دائمَين في سورية. فعلينا أن نفعل أكثر من الاستجابة للتداعيات الإنسانية للنزاع إذا أردنا تحقيق ذلك الاستقرار.

ولكن لكي نساعد سورية على أن تسلك مسارها للخروج من هذه الأزمة، يجب أن نكون واضحين بشأن كيفية وصولها إلى هناك في المقام الأول. فنظام الأسد هو الذي قاد سورية إلى الأزمة. وقمعه الوحشي للمحتجِّين السلميين، الذي سمعنا عنه للتوّ من الوزير كيري، مشفوعاً بسنوات متتالية من الاعتداءات العشوائية على المدنيين، ولا سيما بالاستخدام العشوائي للبراميل المتفجِّرة، كان السبب الجذري. لقد أوجد نظام الأسد بيئة ازدهر فيها التطرف وتنظيم داعش بشكل خاص.

لذا، فإننا نرفض نصيحة أولئك القائلين إنَّ سموم الأسد هي العلاج لسرطان تنظيم دعش. إذ لا يمكن أن تكون كذلك. فالأسد هو الذي أطلق سراح الجهاديين في المراحل المبكرة من النزاع. والأسد هو الذي يواصل التجارة مع تنظيم داعش حتى الآن. وقوات الأسد أكثر من أي طرف آخر هي التي تقتل المزيد من المدنيين في سورية كل شهر. وقد كان الأسد ويبقى أحد أكبر رقباء التجنيد لدى تنظيم داعش، وتبقى قواته مركِّزة على تدمير جماعات المعارضة المعتدلة ومراكز السكان المدنيين. وأية محاولة للتحالف مع الأسد ضد تنظيم داعش، لن تؤدي إلاَّ إلى تعزيز الأخير، جاعلة منه قادة بحكم الأمر الواقع للمقاومة السنِّية لنظام الأسد.

إننا مَدينون للشعب السوري بتأمين مستقبل خالٍ من إرهاب تنظيم داعش واستبداد الأسد على السواء، لأنَّ سورية لا يمكن أن تكون شريكاً فعالاً في دحر التطرف العنيف إلاَّ إذا كانت لديها حكومة تمثيلية، حكومة قادرة على العمل مع المجتمع الدولي لمجابهة تنظيم داعش عسكريا ومكافحة روايته الملتوية. وأفضل مساهمة يمكن للأسد ومَن حوله تقديمها هي أن يضعوا مصالح بلدهم قبل مصالحهم الذاتية، وأن يتنحُّوا

جانباً للسماح بمرحلة انتقالية سياسية من شأنها إنهاء الحرب الأهلية والسماح للسوريين بأن يتحدوا في مكافحة التطرف الإسلامي. فالمطلوب هو مرحلة انتقالية توفر حكومة تمثيلية وشاملة، وتمكِّن أبناء الشعب السوري من البدء بمهمة بناء بلدهم. وأفضل مساهمة يمكننا تقديمها هي دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا في التفاوض حول تلك المرحلة الانتقالية، مع بقائنا جاهزين للعمل مع جميع الشركاء لإحداث ذلك.

لقد تغيرت الوقائع الميدانية في سورية في الأسابيع القليلة الماضية. فالتدخل الروسي عزز معنويات النظام ودعَّم قدرته. فقد اتخذت روسيا قراراً رئيسياً وتحمَّلت مسؤولية جسيمة بهذا الإسناد العلني للأسد، بينما هو ماضٍ في ترهيب شعبه. والمجتمع الدولي سيتوقَّع من روسيا أن تستخدم النفوذ المتزايد لديها لوقف استخدام أسلحة مثل البراميل المتفجرة التي استهدفت وقتلت آلاف المدنيين الأبرياء، ومنع أيِّ استخدام للمواد الكيميائية بمثابة أسلحة من قِبَل النظام.

لقد سمعنا في الأيام القليلة الماضية عن عزم روسيا استخدام القوة ضد تنظيم داعش، ونحن نرحب بهذا التركيز. ولكن للأسباب التي أوجزتها فعلاً، ليس من الممكن أن نكون جزءاً فعالاً في القتال ضد ذلك التنظيم، ونهاجم في الوقت نفسه – وبالقوة ذاتها – المعارضين المعتدلين المقاومين لقمع نظام الأسد. ولكي نقولها بوضوح: إنَّ إجراءات دعم النظام تتنافى مع المقاضاة الفعالة للحرب ضد تنظيم داعش في سورية. فهذا ليس حُكْماً أخلاقياً، بل حكم عملي.

لقد علمنا صباح اليوم بالضربات الجوية الروسية الأولى في سورية. وروسيا ستكون مدركة تماماً للرسالة التي ستوجِّهها تلك الضربات. فأهدافها لن تكون مختارة بدون عناية أو عشوائياً. ومن المهم جداً أن تكون روسيا قادرة على أن تُثبِت للمجتمع الدولي أنَّ العمل العسكري الذي نفَّذته في سورية صباح اليوم موجَّه ضد أهداف مرتبطة بتنظيمَي داعش والقاعدة فحسب، وليس ضد معارضين معتدلين لنظام الأسد.

لقد أصغيتُ أيضاً إلى أولئك الذين يقولون إنَّ الشعب السوري ينبغي أن يقرِّر في الانتخابات ما إذا كان الأسد يجب أن يبقى أو يرحل. فعليَّ أن أقول إنَّ هذا وهم. فهو يُنكر الواقع الميداني. إذ كيف يمكن أن تكون هناك انتخابات منصِفة في بلد فقد رُبع مليون شخص قتلى، و ١٢ مليون شخص من مواطنيه مشرَّدون، كثيرون منهم خارج حدوده؟ فتضميد تلك الجراح لا يمكن أن يبدأ إلاَّ حين يرحل الأسد، سواء كان ذلك في مستهل المرحلة الانتقالية أو بعد ذلك في العملية.

هناك سبيل إلى المضيِّ قدُماً طبعاً. إذا استطعنا أن نرى نهاية لتفجير البراميل والاعتداءات العشوائية على المدنيين، وإذا استطعنا تشجيع التهدئة في ساحة القتال بغية تقليص الضحايا، وإذا استطعنا في الوقت نفسه الشروع بعملية سياسية تفضي إلى سورية جديدة بحكومة جديدة بدون الأسد، فباستطاعتنا عندئذ تركيز قوة المعارضة على قتال تنظيم داعش. والسؤال للمجلس هو ما إذا كان أولئك الذين يمتلكون النفوذ لتقديم هذه النتيجة، مستعدين لاستخدام ذلك النفوذ للقيام بذلك. وإنني أدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الاتحاد بغية تقديم مستقبل لسورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيرالدو مونيوس، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية شيلي.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيادة الرئيس، وأشكر الاتحاد الروسي على عقْد مناقشة اليوم المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة للتفكير في كيفية إبراز الإرهاب هشاشة المجتمعات التي زعزعت النزاعات استقرارها. إنَّ على مجلس الأمن أن يكون مستعداً دائماً لاتخاذ إجراء جماعي، وقائي وفعال لحماية السلام والأمن الدوليين.

إنَّ الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سببٌ لقلق المجتمع الدولي – فمن يشكُّ في ذلك؟ – لأنَّ أنشطة الجماعات المسلحة والإرهابية تزيد سوءاً حلقات عدم الاستقرار والتوترات المتعددة بين المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى تعزيز تعايشٍ مستندٍ إلى التماسك، الشمولية، والتنوع، بصفتها مبادئَ وقيَماً مشتركة.

تلك المبادئ تمثل تراث الإنسانية. وتطبيقها جوهري في الجهود الرامية إلى ضمان الثقة والائتمان في المنطقة، ووقف تمزق النسيج الاجتماعي، وإقامة مناخ من التعاون الأفضل، أو على أضعف الإيمان تيسير التفاهم بين الدول، والمجموعات الدينية والإثنية.

تفاقمت الصراعات في المنطقة جراء الإرهاب المرتبط بالتطرف الذي يهدد وجود البلدان ذاته حيث تسيطر هذه المجموعات على الأراضي وتبسط عليها إدارتها القائمة على الإرهاب والتعصب. وقد بيّنت التجربة الأخيرة لنا أن استخدام القوة من شأنه أن يخفض من القدرة العسكرية للمجموعات الإرهابية، ولكنه لا يستطيع منع انتشار الأفكار التي تولد مجندين جدد وتلهم في الناس الضعفاء طموحات تنطوي على العنف للالتفات إلى رسالة تلك المجموعات، وهي رسالة مفعمة بالتطرف. لذلك من الحتمي العمل على استبدال أيدولوجيتها الإرهابية بتحالف للقيم المشتركة يتضمن بعدا وقائيا ومتعدد الجنسيات يعزز أعمالا محددة على الصُعد المحلية والوطنية والعالمية لتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات.

إن آراء أعضاء المجتمع المدني ذات التأثير على الصعيد المجتمعي يمكن أن تؤدي دورا هاما في تلك المهمة. تلك الفكرة الرئيسية تطرق لها وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس الذين التئموا في اجتماع للجنة مكافحة الإرهاب عُقد في مدريد في شهر تموز/يوليه. كذلك تناول الاجتماع أيضا مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأسفر عن مشروع إعلان وزاري جرى إعداده لكي تعتمده لجنة مكافحة الإرهاب. ونرى أن التعاون في هذه المسألة أمر جوهري.

إن تنظيم الدولة الإسلامية عامل مزعزع للاستقرار في الصراعات الدائرة في سورية والعراق. إذ أن وجوده وانتشاره في البلدان والمناطق الأخرى يبعث على القلق. وفي المناطق التي يسيطر عليها يقدم أعضاؤه أنفسهم على نحو مضلل بوصفهم تنظيما لحركة سياسية واجتماعية تعمل على ملء فراغ موجود في النظام والوحدة في مجتمعات جعلها الصراع مستقطبة وتفتقر إلى الحكم والفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أود أن أذكر أنه خلال رئاسة شيلي للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير، حددنا العلاقة بين التنمية الشاملة والسلم والأمن الدوليين (S/PV.7361). لقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أن الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات تتصل بأشكال مختلفة من الاستبعاد، سواء أكان استبعادا اجتماعيا اقتصاديا، أو جنسانيا، أو عرقيا، أو قبليا، أو دينيا أو أيديولوجيا، يمكن أن يكون لها أثر على الصُعد المحلية والعالمية أيضا، وبذلك تشكل تحديا كبيرا. من هنا، من الجوهري معالجة جوانب القصور هذه على جناح السرعة. وسواء تضمنت أو لم تتضمن عمليات محلية تقع فيها المسؤولية الرئيسية على كل دولة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يكونا جزءا من جهد جماعي. إن ذلك يتطلب من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره القيام بعمل مشترك ومتضافر وفعّال لمعالجة أجسم المشاكل الإنسانية التي تستبد بملايين الناس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سوف تقدم شيلي مساهمتها باستضافة لاجئين سوريين. أود أن أبرز بأن شيلي قدمت مساهمتها بالفعل باستقبالها لاجئين عراقيين. بيد أنه من الضروري أيضا توفر التزام حقيقي

من جانب الجهات السياسية الفاعلة في كل دولة متأثرة بالحالة ليتسنى وقف العنف وحل الخلافات من خلال الحوار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وبالتأكيد، نقدر جهود مبعوثي الأمين العام وممثليه الخاصين.

تعتقد شيلي أن هناك عوامل تشجع على الإرهاب. ومن الملح استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين على أساس قيام دولتين ذواتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إن الابتعاد عن ذلك السبيل ما من شأنه إلا أن يجر المزيد من النزاع والإرهاب.

نود أيضا أن نعرب عن تأييدنا الحاسم بمواصلتنا العمل مع المجتمع الدولي من أجل استئصال شأفة الإرهاب الذي ينتهك القيم الأساسية. وأود أن أؤكد مجددا الأهمية التي ينبغي بها دائما اتخاذ جميع التدابير في هذا الكفاح، وفي الوقت نفسه احترام سيادة القانون، بما يتماشى مع القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان الدولي، وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني الدولي كما ورد في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٩.

لقد عمل مجلس الأمن من دون كلل لتحقيق توافق الآراء اللازم. فقد اتخذ قرارات لتعزيز الآلية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا بد أيضا من تعزيز تلك الاستراتيجية. إن التحديات التي لا مفر منها ما برحت تجعل الجهود منصبة نحو ضمان التنفيذ الكامل والفعّال لتلك القرارات. وتلك المسؤولية تكمن في جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ونعرف أنها مسؤولية معقدة وليست سهلة، ولكننا نواجه خطرا عالميا تفاقمه محاولة فرض قناعات وتأويلات دينية. فلا مكان للامبالاة والتقاعس.

أخيرا، أود أن أكرر أن الوقاية عنصر رئيسي في فتح قنوات لزيادة التفاهم والتعاون بهدف كشف زيف الفكرة القائلة بأن الإرهاب بديل لتحفيز الذين يطمحون إلى مجتمع أكثر شمولية مع توفير قدر أكبر من الفرص.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر وفد الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع على جانب كبير جدا من الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. إن هذه المناقشة تبشر بالخير، والحضور غير المسبوق للعديد جدا من الوزراء في هذا المنتدى يؤكد التصميم العالمي للعمل المتضافر.

إن مناقشة اليوم تجري إزاء خلفية صراعات تدور في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا وتشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن في المنطقة بأسرها وخارجها. وقد عقّد من تلك الصراعات أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وغيرهما من المجموعات الإرهابية التي تعمل في جميع أرجاء المنطقة.

من بين جميع النزاعات في الشرق الأوسط، يعتبر النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أطول النزاعات عهدا. إن عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط من بين عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. وإن الجمود الحالي لا يوفر حلا مستداما للقضية الفلسطينية. إن ما هو مطلوب توفر الإرادة السياسية لدى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية والاتفاقات القائمة بينهم. ذلك هو السبيل الوحيد المفضي إلى حل مستدام وسلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ونغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعمنا القاطع للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط زاد بالمقابل من خطر الإرهاب، لا سيما ظهوره في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، والقاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية أودت بحياة آلاف المدنيين

وشردت العديد جدا منهم. تلك الهجمات ينظمها متطرفون عنيفون يرتكبون أعمال الفوضى، والإخلال بالأمن ويمارسون الجور تحت مظلة الدين. إنهم يستهدفون النساء والأطفال وغيرهم من المجموعات الضعيفة. ويرتكبون جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية مع الإفلات من العقاب. إن وحشية تلك المجموعات إهانة لإنسانيتنا المشتركة وتتطلب من المجتمع الدولي القيام بعمل حاسم لإبطالها.

في الآونة الأخيرة، أصبح لدى المجموعات الإرهابية ولعا بالاستيلاء على الممتلكات والأراضي. فظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وسيطرته على مناطق في سورية والعراق غيّر شكل الساحة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط. إذ أن تنظيم داعش أصبح يشكل تهديدا خطيرا على وحدة سورية والعراق والسلامة الإقليمية لهما. كذلك تهدد المجموعات الإرهابية ليبيا واليمن. وفي جميع تلك الحالات، تستغل تلك المجموعات الفراغ السياسي والأمني الناجم عن الصراعات لتوطيد أقدامها والدفع قدما ببرنامجها الشائن. أصبحت حاجة المجتمع الدولي اليوم ماسة جدا للتصدي لتلك المخاطر.

وهناك بعد آخر للتهديد الإرهابي وهو انتشار المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتشير الدراسات إلى أن هذه ليست ظاهرة جديدة. فقد قاتل الكثير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب اليوم كرفقاء في شبكات أخرى في طور النمو بهذه العملية. وهذه الشبكات، بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، هي التي يجري الآن استغلالها لتجنيد مقاتلين جدد.

وفي عام ٢٠١٣، أشارت التقديرات إلى وجود ما يزيد على ٥٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية وحدها. وتشير التقارير إلى أن أكثر من ٢٥٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أكثر من ١٠٠ بلد يمكن أن يكونوا الآن مشاركين إلى جانب الجماعات الإرهابية المحلية في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

والمؤشر اليوم أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون خطرا على عدة مستويات: أولا، على دولهم الأصلية، وثانيا، على دول العبور وثالثا، على دول المقصد. وسوف يتطلب أي جهد يرمي إلى معالجة هذا الخطر، التعاون ليس بين الدول المتضررة فحسب، بل في الواقع من المجتمع الدولي بأسره.

وفي نهاية المطاف، المطلوب لمواجهة تهديد الإرهاب هو تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخبارية وبناء القدرات. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والصكوك الإقليمية الأخرى، توفر بالفعل الإطار الملائم للتعاون الدولي المطلوب. ونحن لسنا بحاجة إلى خرائط طريق جديدة.

ونحن على ثقة بأنه عندما تعمل جميع الدول بشكل متضافر، وبتنسيق أوثق بين فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وهيئات الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب، يمكن معالجة التحدي، الذي يمثله الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من مناطق العالم، بصورة حاسمة. ونأمل أن تكون هذه هي البداية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيُرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في المجلس. وأطلب أيضا من المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية بدقة.

وأود إبلاغ جميع المعنيين بأننا سنواصل عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء لأن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية جمهورية العراق.

السيد إبراهيم الجعفري (العراق): أسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة لروسيا الاتحادية على توليها رئاسة مجلس الامن هذا الشهر ولما بذلت من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمل المجلس، كما أخص بالشكر نيجيريا على جهودها الكبيرة والمبذولة خلال رئاستها لمجلس الامن الشهر الماضي. اود الترحيب أيضا بإحاطة السيد بان كي – مون الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الارهاب.

لقد أكدنا مرارا في كلماتنا السابقة أمام مجلس الأمن على ضرورة محاربة الإرهاب واهمية تعزيز التعاون بين جميع الدول في هذا المجال، وأن أي تلكؤ سوف يؤدي إلى تقوية وجود الجماعات والمنظمات الإرهابية وتمددها إلى دول ومناطق اخرى بالعالم. ولعل الاحداث الاخيرة المؤسفة في كل من الكويت والسعودية وتونس ومصر وسورية وفرنسا ودول اخرى إقليمية وعالمية، خير دليل على ما أشرنا إليه سابقا، وما يشهده بلدي العراق الذي يقارع أصالة عن نفسه ونيابة عن العالم كله أعتى قوى الإرهاب والتطرف. وهو ما يدفعنا للتأكيد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتحفيز الدول الأعضاء لتنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) التي تدين التطوع لصفوف كيان داعش الارهابي، وتفرض التزامات على الدول لمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتحد من التمويل للتنظيمات الارهابية كداعش والجماعات المسلحة المرتبطة به من واردات النفط وتهريب الأثار وغيرها من الأموال المسروقة والاعمال غير المشروعة .

أدى هجوم كيان داعش الإرهابي على المحافظات العراقية واجتياحها المدن والقرى إلى نزوح جماعي لما يزيد عن مليونين ونصف المليون مواطن هربا من بطش داعش. وتسعى الحكومة العراقية جاهدة إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لحماية المتضررين والمهجرين بمن فيهم الأطفال والنساء والأقليات الدينية والعرقية، وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى عودة النازحين، وتكفل لهم الأمان وبما يحقق عودتهم إلى مناطقهم. كما اتخذت الحكومة تدابير تهدف إلى تلبية الاحتياجات العاجلة للأعداد المتزايدة من النازحين داخلياً، رغم ما يعاني العراق منه من عجز بالموازنة جراء الإنخفاض الحاد بأسعار النفط والذي يشكل الرافد الأساس للموازنة، إلى جانب النفقات العسكرية.

إن العراق يواجه تحديات كبيرة وخطيرة بسبب الهجمات الشرسة للإرهابيين التي تستهدف بصورة مباشرة التجمعات المدنية والاسواق والمدارس والمستشفيات، وقتل وإعاقه الآلاف من المدنيين الأبرياء، وارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان ما يمكن أن تصنف بوصفها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وتواصل حكومة بلدي توفير الدعم على الصعد كافة للسلطات والمجتمعات المحلية لتضطلع بمسؤوليات أكبر في استعادة الاراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، وتوفير التدابير لتحقيق الاستقرار في المناطق التي استعيدت من تنظيم داعش الإرهابي وإعادة بنائها.

وتسعى حكومة بلدى لتعزيز جهود المشاركة الوطنية مضافاً إلى المصالحة من خلال عقد اجتماعات منتظمة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية متماسكة لترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز السلام والاستقرار إيمانا منها بتعزيز روح الوحدة الوطنية كأحد أكثر السبل فعالية في مكافحة التطرف العنيف.

لقد مضى على إحتلال مدينة الموصل خمسة عشر شهرا فيما مضى على تشكيل التحالف الدولي إثنا عشر شهرا، وتواصل القوات المسلحة العراقية مواجهتها البطولية على الأرض وتتفانى من أجل تحقيق النصر على داعش الإرهابية،

تسندها القوات الجويه الصديقه للتحالف الدولي ما تسبب بمزيمتها من مناطق حزام بغداد وجرف الصخر وحمرين وبيجي والاسحاقي وصلاح الدين والفلوجة، لكني أسترعي انتباهكم بأن عدد الدول التي يتوافد منها الإرهابيون كان العام الماضي وبمثل هذا الشهر اثنتين وثمانين دولة أما الآن فتجاوز المائة دولة، مما يستدعي اتخاذ تدابيرأكثر جدية وصرامة من قبلكم، كما أن ساحة تواجد الإرهاب إتسعت لتشمل دول الشرق الأوسط وتجاوزته إلى أوربا وكندا وأستراليا.

تشكر حكومة بلدي جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي، وتؤكد أن انتهاك حرمة المسجد الأقصى، باعتبار أن الإرهاب أصبح ظاهرة معولمة، ولذلك لا يمكن أن نتداول العراق بمعزل عن الدول العربية الأخرى، إن انتهاك حرمة المسجد الأقصى تثير من الأسباب التي تستغل في دفع وتيرة الإرهاب ورفعها وانتهاك المزيد من الحرمات. نؤكد على ضرورة اعتماد الحلول السياسية في كل من سورية واليمن وليبيا. لا أنصع من تجربة العراق في المشاركة السياسية بين أبناء المذاهب المختلفة، سنية وشيعية، ولا أروع من تجارها في التقريب بين أبناء الديانات المختلفة.

ختاما، تشكر حكومة بلدي جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي ودول الاتحاد الأوروبي لتصديها للإرهاب ومساندها اللوجستية والعسكرية لبلدي حكومة وجيشا وشعبا ولجهودها في دعم جهود العراق في استعادة الأراضي التي احتلها هذا الكيان الإرهابي. والشكر موصول لمجلس الأمن على حثه المجتمع الدولي من اجل دعم حكومة العراق في مكافحتها تنظيم داعش الإرهابي والجماعات المسلحة المرتبطة به. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين إلى العمل وبالمزيد من الحرص لمنع التهديدات الإرهابية وإضعافها. ونكرر انه لا يمكن دحر الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول يقوم على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية في منع التهديدات الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لدولة الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

السيد الصباح (الكويت): أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم منظمة التعاون الإسلامي، بصفة دولة الكويت رئيساً للدورة الحالية للمجلس الوزاري للمنظمة.

ويطيب لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الرئاسة الناجحة والمتميزة لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى الورقة المفاهيمية (S/2015/678، المرفق) التي أعدت حول موضوع النقاش في هذه الجلسة الهامة. ومن خلالكم، نشكر وفد نيجيريا، الدولة العضو في منظمة التعاون الإسلامي، على رئاستها والجهود المبذولة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إن تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتصدي لخطر الإرهاب في المنطقة هو ما يشغل منظمة التعاون الإسلامي وأعضائها. فهذه المسائل على سلم الأولويات في اجتماعات المنظمة، وعقد من أجلها الكثير من الاجتماعات واتخذ العديد من القرارات والمبادرات في الدورات العادية والطارئة. وتبذل المنظمة جهودها ومساعيها لدعم جهود الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لإيجاد حلول للنزاعات المنتشرة في المنطقة، والتي تهدد السلم والأمن الدوليين.

فالظروف التي تمر بها المنطقة ظروف استثنائية وصعبة. وهناك مخاطر وتحديات أمنية وسياسية هائلة وغير مسبوقة. فأعمال العنف والاضطرابات التي اندلعت في أكثر من دولة في المنطقة في السنوات القليلة الماضية، وما زالت مستمرة ومشتعلة، تسببت في حدوث فوضى عارمة وعدم استقرار،

وأفرزت تداعيات خطيرة يعاني الجميع من تبعاتها وآثارها. ونتيجة لعدم الاستقرار واستمرار دوامة العنف والاقتتال، شهد كثير من دول المنطقة تراجعاً حاداً في معدلات التنمية وتأخراً ملحوظاً في مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية لشعوب الدول المتضررة. وهناك حاليا ملايين من البشر ما بين نازح ولاجئ ومهاجر. ويواجه المجتمع الدولي، ولأول مرة، أزمات إنسانية بهذا الحجم، حيث بلغ عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية في العالم أكثر من ٦٠ مليون شخص، غالبيتهم من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد هيأت تلك الظروف المأساوية التي تشهدها المنطقة الأرضية الخصبة التي استغلتها الجماعات الإرهابية والمتطرفة لنشر أفكارها الشاذة والهدامة. واتخذت من بعض المناطق التي خضعت لسيطرتها ونفوذها قاعدة تنطلق منها لممارسة أبشع الجرائم، من قتل وتشريد وترويع للآمنين وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن تبرير بعض تلك الجماعات الإرهابية أعمالها الإجرامية المشينة والمتطرفة بأنها مستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وهي بعيدة كل البعد عن المبادئ والمفاهيم الأساسية للشريعة الإسلامية السمحاء، وتعد مخالفة لجميع قيم ومبادئ وأركان ديننا الإسلامي الحنيف. فالدين الإسلامي دين محبة وسلام يدعو للتسامح والتكافل والاعتدال ونبذ التعصب والتطرف. لذلك، فإن الدول الإسلامية جميعها تدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كانت مبرراته ودوافعه، وفي أي مكان ترتكب فيه تلك الأعمال الإرهابية، وترفض كذلك ربط الجرائم التي ترتكب من قبل تلك الجماعات بالدين الإسلامي. فالإرهاب لا دين له ولا يرتبط ببلد أو جنس أو ثقافة، ومحاربته لا تكون بالمواجهة والصراع مع دين عظيم كالدين الإسلامي، وتغذية مشاعر الكراهية والتحريض ضده، والترويج لمفاهيم خاطئة ساهمت في تعاظم ظاهرة الإسلاموفوبيا المنتشرة في الدول الغربية، ويعاني منها الملايين من الجاليات الإسلامية.

وفي إطار مكافحة الإرهاب والتطرف، قامت منظمة التعاون الإسلامي ببناء شراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية والمراكز الحكومية ذات الصلة، وعقدت اجتماعات عديدة، واتخذت مبادرات بهدف إبراز قيم الاعتدال والوسطية والعدل والمساواة وإيلاء الاهتمام اللازم لدراسة ظاهرة الإرهاب والتطرف، ووضع الخطط العملية لمعالجة أبعادها المختلفة وجذورها. وتم تنظيم اجتماع طارئ للجنة التنفيذية للمنظمة على مستوى وزاري في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. كما عقد اجتماع خاص في دولة الكويت في أيار/مايو ٢٠١٥ لوضع استراتيجية فاعلة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والإسلاموفوبيا.

إن عجز المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن عن حل النزاعات والأزمات السياسية والأمنية الخطيرة في المنطقة أسهم في تفاقم المعاناة ومزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومع مرور الوقت، تزداد تلك الأزمات تشابكاً وصعوبة وتعقيداً، وترتفع معه التكاليف التي يتحملها المجتمع الدولي لحل تلك النزاعات والحد من تبعاتها وآثارها السلبية على السلم والأمن الدوليين.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو بقاء القضية الفلسطينية، جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، لعقود طويلة دون حل. فالجمود في العملية السياسية وتمادي السلطة القائمة بالاحتلال في ممارساتها وسياساتها الاستيطانية وحصارها لقطاع غزة واعتداءاتها المتكررة على الشعب الفلسطيني وممتلكاته، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة دون أي محاسبة أو إدانة لتلك الأعمال، أوجد حالة من اليأس وفقدان الأمل في العدالة الدولية، وقوض مصداقية المجتمع الدولي في وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة.

وتأتي الاعتداءات الأخيرة على حرمة المسجد الأقصى، دون مراعاة لمشاعر الأمة الإسلامية، حلقة في سلسلة من الإجراءات التعسفية الممنهجة لتهويد القدس الشرقية وتغيير طابعها الديمغرافي.

في الختام، ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تنفيذ قراراته الداعمة للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، وإيجاد حل منصف وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن المخصصة لموضوع صون السلم والأمن الدوليين وتسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتصدي لخطر الإرهاب.

إن ميثاق الأمم المتحدة أناط بمجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. فماذا فعل هذا المجلس لمكافحة الإرهاب الذي انتشر في العراق وسورية، وانتقل لمعظم دول العالم؟ ماذا فعل لتنفيذ قراراته الصادرة بهذا الصدد، لا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ٢١٩٩ (٢٠١٥)، لمساعدة شعبنا الذي يدفع ضريبة الدم والدمار للبنية التحتية وللتاريخ والحضارة، وللأطفال والرجال والنساء الذين يتعرضون لهذا الإرهاب في سورية؟

ماذا فعل المجلس لإلزام الدول التي تدعم داعش والنصرة وغيرهما من أذرع القاعدة وتمولهم وتسلحهم وتدربهم وتأويهم وتسهل مرورهم؟ هذه الجماعات الإرهابية التي ترتكب أبشع الجرائم في سورية والعراق. وإذا نظرنا إلى ما كانت عليه هذه الجماعات قبل اتخاذ هذه القرارات والآن، فإننا نتساءل هل جرى الحد منها ومن جرائمها؟ الجواب، لا. لأننا نجد أنها ازدادت اتساعا وسيطرة ووحشية، وازداد تسلحها نوعا وكما.

دعونا نستعرض ما تقوم به دول أعضاء دائمة في مجلس الأمن. الولايات المتحدة تقود تحالفا دوليا، فماذا فعل هذا التحالف بعد مضي عام على بدء عملياته وقيامه بالغارات التي نسمع عن أعدادها دون أن نلمس نتائجها؟ والجواب على هذا السؤال هو أن هذه الدول تقوم بهذا العمل في إطار استراتيجية عنوانها القضاء على داعش في العراق واحتواؤه في سورية. لكننا نجد أن الهدف غير ذلك، والدليل أن هذه الجماعات بدلا من القضاء عليها ازدادت قوة وتسليحا وتمويلا وشراسة، كما ذكرنا، وذلك لاستمرار الدول الداعمة والممولة لهذه الجماعات بمساعدتها وحمايتها ودعمها، وعلى رأسها تركيا والسعودية وقطر ودول غربية معروفة لكم. إن من يريد مكافحة الإرهاب على الأرض السورية يجب أن ينسق ويتعاون مع الحكومة السورية التي يخوض جيشها وقواتها المسلحة المعركة ضد الإرهاب، ويقوم بواجبه في الدفاع عن الشعب وحماية أبنائه في مواجهة هذه الجماعات الإرهابية.

إن ما قامت به بريطانيا وفرنسا من أعمال عسكرية فوق الأراضي السورية يشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وتعديا صارخا على السيادة السورية. إن من يرغب فعلا في محاربة الإرهاب، عليه التنسيق مع الحكومة السورية. وإن ما سمعه هذا المجلس قبل قليل من ممثل فرنسا يؤكد مجددا على حقيقة الدور الذي تلعبه بلاده

في دعم الإرهاب في سورية، وما قاله في الواقع كلام سخيف لا يستحق التوقف عنده، ولا يليق بممثل دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد سبق للمجتمع الدولي أن شهد الدور التدميري لفرنسا في ليبيا.

وفي المقابل، إننا ندعم مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين ونباركها، الذي دعا إلى إنشاء تحالف إقليمي ودولي لمحاربة الإرهاب، المتمثل في داعش وجبهة النصرة، والقضاء عليه، تكون سورية طرفا فيه. ونحث دول المنطقة على الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، والانضمام إلى هذا التحالف كخطوة استباقية للدفاع عن نفسها. وفي هذا الصدد، فإنني أشارك الوزير لافروف مضمون حديثه صباح اليوم عن بدء العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في سورية، وذلك بناء على طلب من الحكومة السورية وبالتنسيق معها.

إن سورية ستواصل تصديها ومحاربتها للإرهاب المتمثل في داعش وجبهة النصرة وبقية أذرع القاعدة مهما بلغت التضحيات والأثمان الباهظة. لكنني أرجو من مجلسكم الموقر أن يقف مع الحقيقة وينفذ قراراته ويوقف هذا السيل من الإرهابيين القادمين إلى سورية لإنشاء ما أسموه دولة الخلافة التي لن تتوقف في سورية أو العراق لأن قادتها صرحوا مرارا أن هدفهم يمتد من مكة المكرمة إلى كل أوروبا. وإن لم تفعلوا ذلك، فإن جرائمهم الوحشية لن تقف في سورية والعراق وليبيا، بل ستنتشر خارجها وسيرتد الإرهاب على داعميه حتما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانك - والتر شتاينماير، وزير الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد شتاينماير (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد تكلمنا عن العديد من النزاعات التي تجتاح الشرق الأوسط، وخاصة الحرب السورية البشعة التي تستمر الآن للعام الخامس. نعم، هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به، وهناك الكثير مما فشلنا في تحقيقه حتى الآن. ولكن أود أن أبدأ بشيء قد حققناه، وهو الاتفاق النووي مع إيران. فبعد أكثر من ١٠ سنوات من المفاوضات، أظهر ذلك الاتفاق أن الغلبة يمكن أن تكون للدبلوماسية، حتى في أحلك الظروف، إذا أعطيناها الفرصة. ومن الأهمية بمكان أننا الآن نستفيد من ذلك الزخم - بارقة الأمل هذه - لنعمل على التوصل إلى حل سياسي في سورية أيضا.

وقد كشفت مناقشة اليوم عن بعض الخلافات الكبيرة، ولكنها سلطت الضوء أيضا على المصالح المشتركة. فأولا وقبل كل شيء، يجب علينا الانخراط في عملية سياسية مجدية وواسعة النطاق قبل الانهيار الكامل لجميع هياكل الدولة - التي سيتعين على سورية البلد المدمر إعادة بنائها يوما ما - وقبل أن تتمكن الإيديولوجية الخبيثة للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من زيادة سيطرتها وسط ركام المجتمع السوري. ومن أجل التوصل إلى نقطة انطلاق لتلك العملية السياسية، يمكننا الاستفادة من القرارات التي اعتمدت بالإجماع هنا في مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي اعتمد العام الماضي.

واليوم، يجب أن تتضافر جهود المجلس لنشهد تنفيذ القرار، بما في ذلك ضمان وصول المساعدات الإنسانية وحظر استخدام البراميل المتفجرة. كما ينبغي استغلال قنوات الاتصال الدائمة المقترحة من جانب وزير الخارجية لافروف اليوم في هذا الجهد، كما فهمت أن وزير الخارجية كيري قد لمح إلى نفس الاتجاه عندما عرض إجراء محادثات لوقف النزاع. وبناء على هذا التعاون، يجب علينا إذن أن نستكشف معا أفضل السبل الكفيلة بتمهيد الطريق للانتقال السياسي السلمي والشامل في سورية. واستنادا إلى المشاورات المكثفة، فقد وضع المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، خارطة طريق للعملية التي تؤيدها ألمانيا تأييدا تاما.

ولا تريد ألمانيا أن ترى مجلس الأمن منقسما بشأن مسألة بهذه الأهمية. ففي مواجهة معاناة إنسانية لا توصف، إننا جميعا في الأمم المتحدة بحاجة إلى أن نرقى إلى مستوى المسؤولية. ولذلك، فإنني أحث المجلس على كفالة أن نقوم جميعا بدعم مبادرة تقودها الأمم المتحدة لتحقيق الانتقال السياسي في سورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد سليم (مصر): السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء المشاركين في جلسة مجلس الأمن، إنَّ وجودنا اليوم جميعاً في مجلس الأمن بدعوة من الاتحاد الروسي، لمناقشة الوضع المتأزم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومكافحة التهديد الإرهابي في المنطقة، دليل على أنَّ ما تواجهه المنطقة من مخاطر بات يتطلب وحدة المجتمع الدولي والإنساني في التعامل معه، وهو ما يفرض بالفعل انخراطاً واسعاً وأكثر تأثيراً لمجلس الأمن في التعامل مع أزمات المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وأود التعبير عن شكري للسيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على هذه الدعوة، ولا سيما أنَّ مصر تطمح إلى أن تتيح لها عضويتها في مجلس الأمن لعامَي ٢٠١٦-٢٠١٧ المساهمة الفعالة في مواجهة كلِّ ما يهدد المنطقة، ولا سيما خطر الإرهاب، الذي خبرته مصر وحاربته على مدى عقود ولا تزال.

هذا فضلاً عن أننا مهتمون بالعمل على تسوية الأزمات الإقليمية دون مزيد من الانتظار، إذ أنَّ تَفجُّر الصراعات الدامية والتراجع الخطير في وضع الدولة وسيادتها ودورها في أرجاء المنطقة، من شأنه أن يصيب مصالح شعوبها دون استثناء عاجلاً أو آجلاً. وتقديري أنَّ المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية كانت مُحِقَّة تماماً عندما أكَّدت في ٢٧ آب/أغسطس الماضي وجود حاجة إلى تحليل شامل وصادق لطبيعة الصراعات في المنطقة، ورسم ملامح الجهود المشتركة المطلوبة لبناء الأمن الإقليمي على أساس ميثاق الأمم المتحدة. ونحن في مصر نشارك المسؤولين الروس هذه الرؤية، ولا سيما عندما تؤكد موسكو أنه يمكن تسوية الأزمات الإقليمية بشكل حقيقي وفعلي، وهو ما يدفعني إلى التشديد على أنَّ هذا الاجتماع يجب أن يطلق جهداً مؤثراً لمجلس الأمن، يدعمه التوافق بين أعضائه على حتمية إنهاء الصراعات الدامية التي تتفشَّى في المنطقة وتعطِّل شعوبها عن اللحاق بالعصر الحديث، بما يحمله ذلك من تداعيات على السلم والأمن الدوليين.

وإسهاماً من مصر في الجهد الصادق المرتجى، فإنني أقدِّر أنه يتعيَّن قراءة المشهد الإقليمي منذ عام ٢٠١١، حيث اعتقد البعض حينها أنَّ تيارات تسيس الدين هي المرشَّحة أن تسود في المنطقة مؤيَّدة من الشعوب. وظنَّ البعض أنَّ هذه التيارات معتدلة وقادرة على احتواء وتحييد قوى التطرف والإرهاب التي تحترف القتل والتدمير.

ولا شكَّ أنَّ هذا التيار المدَّعي ارتباطه بالدين الإسلامي قد كشف حين أُعطِي فرصته في السياسة، أنه لم يفهم حركة المجتمعات العربية وتاريخها، فسعى إلى احتكار المشهد السياسي وممارسة السلطة المطلقة، مستخدماً أساليب نفت عنه قطعاً صفة الاعتدال والانتماء الوطني، بل أظهرت مبكِّراً تماهياً مُريباً بينه وبين القوى الأكثر انغلاقاً وتطرُّفاً في المنطقة. وقد أدَّى ذلك إلى ابتعاد الجماهير عن ذلك التيار، وإلى انتفاضها مجدداً ضدّ هيمنته وتسلُّطه. وكان لعددٍ من الدول التي رعت هذا التيار دورٌ هام في نشر التطرفٍ والإرهاب. وهذا ما يجعل محاربته اليوم والعودة إلى وضع إقليمي مستقرٍ مَهمَّة أكثر صعوبة، وبخاصة إذا استمر هذا الدعم. وبانتظار أن نتمكَّن من التوصل إلى حلول سياسية لأزمات المنطقة،

فإنَّ الإرهاب قد حصل بالفعل على موطئ قدم، وقُدِّرت لنا، بصفتنا مجتمعاً دولية، فرصة التصدي بحزم لتلك الدول دون مواربة أو تهاون، حتى لا يصبح العمل المشترك ضدها ضرباً من الخداع المستمر.

لقد أمل البعض بأنَّ هذا التيار سيصل إلى السلطة في دول المنطقة بأكملها، ولم يأخذ في الاعتبار تمايز الظروف في كل بلد عربي. وإذا كان المجتمع المصري قد رفض تسييس الدين وتسليم البلاد لعشيرة محددة تستخدمه بغية إخضاع المصريين، مسلمين ومسيحيين، فكيف بمجتمعات أخرى كالمجتمع السوري على سبيل المثال، وهو المتنوع كالفسيفساء؟ وقد ساهم هذا الرهان الخاطئ بكل تأكيد في تأزُّم المنطقة.

إلاَّ أنه حتى نكون صادقين تماماً كما تعهَّدنا في بداية الكلام، فإنَّ مسبِّبات الصراع شملت عوامل أخرى، وعلينا الاعتراف بأنَّ الكثير منها كان داخلياً. ومن المؤكد أنَّ بعض أنظمة الحكم في المنطقة استمرت عقوداً، دون أن تراجع سياساتها وطبيعة علاقاتها مع شعوبها ومحيطها الإقليمي. ففي وقت تزايدت فيه ظواهر الحدِّ من الحريات، فضلاً عن تهميش قطاعات مجتمعية واسعة، تعاظم وعيُ الشعوب لحقوقها، نتيجة ثورة العلم المعرفي وبزوغ شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما كان طبيعياً أن تنتفض معه الشعوب للتعبير عن تطلعاتها وطموحاتها والمطالبة بحقوقها. وها نحن اليوم، نتيجة كل ما تقدَّم، أمام وضع إقليمي لا يمكن وصفه إلاَّ بالكارثي. إذ ترى مصر ضرورة مُلحَّة لمعالجة المسبِّبات جميعاً على حدٍّ سواء.

ولكن كيف؟ فالأزمات والصراعات الإقليمية تشمل ما هو بين احتلالٍ وشعب يسعى إلى حقّه في الاستقلال، وما هو ناتج عن قمع دام عقوداً، وقد أهملت كلها وكأن إرجاء انفجار أزمة يبرِّر تجاهلها بشكل كامل. فالعيش في سلام واستقرار في الشرق الأوسط أمر ممكن، لكنه يتطلب أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه، وأن ينعم الفلسطينيون بدورهم في دولتهم المستقلة، ويتمتعوا بجميع حقوق مواطني الدول الأخرى، حتى لا يتسنَّى للتنظيمات المتطرفة استقطاب الشباب الفلسطينيين الذين يعانون الظلم المستمر، وهو يقيم على أرضه.

أمَّا في سورية، على سبيل المثال، فتتزاحم حروب متعددة في المشهد الميداني. فالإرهاب يحارب النظام والمعارضة المعتدلة، بينما الأخيرة تحارب النظام وهو يحاربها. ويسمح تعدُّد الحروب بنفاذ المزيد من الإرهابيين والمتطرفين إلى الأراضي السورية، وإطالة أمد النزاع، وتعقيد جهود البحث عن تسوية له.

ولعلَّ ما سيسمح بمحاربة الإرهاب بفعالية، هو أن تُختصَر كل هذه النزاعات لتصبح حرباً واحدة بين جبهتين، إحداهما تنضوي تحت راية الدولة، والأخرى تقتصر على قوى التطرف والإرهاب. ويصبح ممكناً أن تحظى الجبهة الأولى بالدعم المطلق من المجتمع الدولي بأكمله. هذا ولا يمكن تشكيل جبهة مع الدولة السورية إلاَّ عبْر هيئة الحكم الانتقالي، التي نصَّ عليها إعلان جنيف لعام ٢٠١٢. فهي الإطار الوحيد الذي يؤمل أن تنضم إليه جميع القوى المناهضة للتطرف، في إطار الحل السياسي المنشود الذي طالبنا به جميعاً. وإن كنّا، بكل صراحة، قصَّرنا تقصيراً بالغاً في وضعه موضع التنفيذ.

والأمر نفسه ينطبق على العراق، الذي يسعى رئيس وزرائه، حيدر العبادي، إلى تشكيل تلك الجبهة الموحَّدة في مواجهة الإرهاب؛ إلاَّ أنَّ الأمور لا تكون سهلة في أية قضية من قضايا المنطقة، بسبب حالة الانقسام الطائفي في منطقة المشرق العربي بشكل عام، منذ الحرب في العراق عام ٢٠٠٣، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، عام ٢٠٠٥، ثمَّ أحداث يوم ٧ أيار/مايو عام ٢٠٠٨ وغيرها، وصولاً إلى ما جرى في سورية على مدى أربع سنوات، ومحاولة فريق معيَّن فرض هيمنته على اليمن مؤخراً.

وهذا ما يجعل العودة إلى دولة القانون والمواطَنة، الضامنة لحقوق جميع المواطنين دون تفرقة، ملجأنا الوحيد إذا كنا نريد حقاً أن نستعيد شيئاً من الاستقرار في المنطقة. ونرى في هذا الصدد أنه لا يجب أن نترك مجالاً لمثل هذه الخلافات المصطنعة بين الطائفتين الشيعية والسنِّية الكريمتين، وأن نمتنع جميعاً عن تسييس الدين وتوظيف الطائفية.

وأخيرا، إن الوضع في ليبيا، ورغم اختلافه نتيجة غياب الإشكالية الطائفية عنه، يفرض علينا أيضا العمل على إنشاء الجبهة الواسعة نفسها للتصدي للإرهاب، وهو ما دأبت البعثة الأممية في ليبيا على محاولة تحقيقه طوال عام مضى بدعم كامل من مصر. إلاّ أن الأمر اليوم يتطلب حزما دوليا لإنجاح العملية السياسية، وهو الحزم الذي لا يبدو لنا متوفرا حتى الآن.

إن الطرح الذي تقدمت به روسيا الاتحادية متمثلا في عقد هذا الاجتماع هو أساس يمكن البناء عليه دون شك وصولا إلى انخراط حقيقي لمجلس الأمن في قضايا المنطقة، بحيث يحقق لها الخلاص مما تعانيه. وأرجو بالتالي أن نسعى جميعا للاستفادة من هذه الفرصة لعلها تساهم، إلى جانب التحالف الدولي لمحاربة داعش، في إعادة الاستقرار إلى المنطقة العربية والشرق الأوسط، والحفاظ على مفهوم الدولة على حساب الانتماءات الضيقة، سواء كانت طائفية أو أيديولوجية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

السيدة موغيريني (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إجراء هذه المناقشة في إطار الأمم المتحدة. إنها خطوة يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لها.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي ولكل منا كي نتخذ خطوة إلى الأمام. وحان الوقت، على ما نعتقد، كي نضع خلفنا انقسامات الماضي. نحن هنا اليوم لمناقشة أولويتين تشغلان الصدارة بالنسبة إلى كل واحد منا: الحل السياسي للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومكافحة الجماعات الإرهابية مثل داعش والفروع التابعة للقاعدة.

إن هاتين الأولويتين كانتا تعتبران منذ وقت طويل أنهما هدفان متضاربان. ونحن ناقشنا لفترة طويلة جدا ما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية للعمليات السياسية أو لمكافحة تنظيم داعش والإرهاب. وهذه الانقسامات على مر السنين قد أضعفت عملنا على كلا المسارين. وهي تضعف المجتمع الدولي. وأعتقد أن بوسعنا الآن أن نكون جاهزين في نهاية المطاف للمضي قدما. وأعتقد أننا مستعدون الآن لأن نسلّم في نهاية المطاف بأنّ هذين الهدفين لا يتحققان سوى معا، وبأنهما يمثلان تركيزنا الحقيقي، ويتعين عليهما أن يمثّلا تركيزنا الحقيقي، بينما نحشد في الوقت نفسه كل الدعم الإنساني اللازم بغية تلبية الاحتياجات العاجلة لأعراض هذه الأزمة، بدءا من الحالة الإنسانية للعدد الهائل من اللاجئين الذين تستضيفهم المنطقة وأوروبا.

وهاتان الأولويتان اللتان تحتلان الصدارة تعملان على مكافحة الإرهاب وإيجاد الحلول السياسية لهذه الأزمة الكبرى – بدءا من الأزمتين الرئيسيتين، أزمة ليبيا وأزمة سورية. ومن الضروري على الإطلاق معالجة البعد العسكري للتهديدات التي تشكلها داعش والقاعدة. والاتحاد الأوروبي بحد ذاته لا يشارك مباشرة في الحملة العسكرية ضد تنظيم داعش. ولكن، كما يعرف الأعضاء، هناك عدد من دولنا الأعضاء تشارك فيها؛ كما أن الاتحاد الأوروبي يعمل تحديدا على بعض الأبعاد المكمّلة لهذا الجهد الجماعي، بالتعاون الكامل مع شركائنا الإقليميين والدوليين.

وهذا يعني، على سبيل المثال، قطع خطوط الإمداد للجماعات الإرهابية. ولقد قدمنا أكثر من ١٣٠٠ معلومة

استخبارية عن المقاتلين الأجانب والإرهابيين الآخرين في سورية والعراق. ونحن نساعد شركاءنا في مسائل العدالة الجنائية، وفي تحسين قدرهم على التحقيق مع المقاتلين الأجانب ومقاضاهم. وإننا ندعم وكالات أمنية مختلفة في العراق لتحسين تبادل المعلومات وتنسيق الجهود التي تبذلها.

ونحن نعمل على عنصر آخر بالغ الأهمية، ألا وهو تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. وهذا يعني أيضا بناء مستقبل للأراضي المحررة من تنظيم داعش. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي أول عمل ملموس لإزالة الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع الموجودة في المناطق العراقية التي تحررت من تنظيم داعش. ويقوم الاتحاد الأوروبي، إلى جانب دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق العمل المتصل بالأفخاخ المتفجرة.

ويهدف عملنا إلى مساعدة الناس على العودة إلى ديارهم بمجرد أن تصبح آمنة، وإلى البدء بإعادة بناء مجتمعاهم المحلية وبلداهم. ويعمل الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس جدا على أرض الواقع، ولكننا نعلم جميعا تمام العلم أنه، في هذا الجانب من المعركة، لن تكون القوة العسكرية كافية لهزيمة تنظيم داعش. فالقوة العسكرية وحدها لن تحل الأزمة، سواء في سورية أو في أي مكان آخر. ومن الملحّ في سورية الشروع في العملية التي تؤدي إلى تحقيق انتقال سياسي سلمي وشامل.

ويجب على القوى الإقليمية والدولية أن تتحمل مسؤوليتها في هذا الصدد. فمختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لها تأثير كبير على الأطراف السورية. وقد حان الوقت الآن لجمعها كلها حول الطاولة من أجل إجراء مفاوضات جدية وجوهرية ضمن الإطار الذي تقوده الأمم المتحدة.

فلنركز على الطريق إلى الأمام. ولنكن متحدين وواقعيين. وإذا تعذر علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نفعل ذلك، وبطريقة موحدة، فكيف يسعنا أن نفكر في توحيد المنطقة والجهات الفاعلة في سورية حول جدول أعمال مشترك يمكنه هزيمة داعش وإحلال السلام والديمقراطية في البلد؟ هذا هو السؤال. فلهذا السبب، يدعم الاتحاد الأوروبي المبعوث الخاص للأمين العام. نحن نعمل مع السيد ستافان دي ميستورا وفريقه بطريقة نشطة جدا لبدء العملية والمضي قدما بقوة وبشعور من الإلحاح. إننا ندعم بنشاط العمل الذي يقوم به، وندعم بنشاط اقتراحه بشأن الأفرقة العاملة، وفريق الاتصال المعني بسورية.

وينبغي لجميع القوى الإقليمية والدولية أن تضع المنافسات بينها جانبا، وتجد سبل التعاون بشأن جدول أعمال مشترك يكون مبنيا على مصلحة جماعية في الأمن والسلام والديمقراطية. ولا يمكننا أن نأمل في بناء السلام في سورية وهزيمة تنظيم داعش إلاّ في بيئة إقليمية أكثر تعاونا. وهذا صحيح بالنسبة إلى عمليات المصالحة ليس في سورية فحسب، بل في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في العراق وفي ليبيا، نحن بحاجة إلى حكومة وفاق وطني كي تبدأ، ليس في غضون أسابيع ولكن في غضون أيام، بوقف الانقسامات الداخلية، ومكافحة داعش، والبدء بإعادة بناء البلد. فداعش لا علاقة لها بتاريخ ليبيا. إنها تبني قوتها على الحرب الأهلية والانقسامات في ما بين الفصائل والميليشيات. والوحدة بين الجهات الفاعلة والفصائل في ليبيا هي الأكثر فعالية والسلاح الوحيد ضد داعش. وداعش تحتاج إلى التحالف مع الميليشيات المحلية كي تبقى مسيطرة على أرض الواقع. وحيثما لا تجد حلفاء لها، يسهل القضاء عليها. فالسياسة هي مفتاح هزيمتها.

إن الجماعات الإرهابية لا تتعزز إلاّ بالصراعات. هذا ما تفعله الحرب. والصراعات مصدر قوي وربما أقوى مصدر للتطرف. فلنفكر في الصراع الدائر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك أعمال الغضب الأخيرة. لهذا السبب، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن إعادة إطلاق عملية السلام في الشرق

الأوسط وتحقيق النتائج للإسرائيليين وللشعب الفلسطيني على حد سواء أمران يمكنهما أن يبعثا رسالة مصالحة قوية جدا إلى المنطقة بأسرها، وأبعد من ذلك إلى العالم.

هذه هي الأسباب التي حدت بنا إلى العمل مع شركائنا في المجموعة الرباعية، بغية عقد اجتماع للكبار هنا اليوم في نيويورك، ودعوة الأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وجامعة الدول العربية إلى العمل معا في إطار إقليمي. والمنطقة بأسرها لها مصلحة في ذلك، ولها قوة تأثير على وضع حد – نأمل أن يكون سعيدا – لهذا الصراع.

والمفتاح يكمن في الإرادة والوحدة على الصعيد السياسي في ما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولكننا نعلم أن الأزمة الحالية ليست سياسية فحسب، وإنما هي ثقافية أيضا. فطوال السنوات والعقود الماضية، كانت هناك قوى عديدة جدا راهنت على صعود الطائفية، مع النتائج الكارثية التي نشهدها جميعا. إن هذا الاتجاه يجب عكس مساره. فنحن بحاجة إلى مساعدة المجتمعات المحلية على التماسك بعضها مع بعض، وليس التفرقة بينها. ونحن بحاجة إلى مجتمعات شاملة وعمليات سياسية ديمقراطية. ويجب أن تحظى جميع المجتمعات المحلية والأقليات بالأمن، والحرية، وحق المساهمة في الحياة العامة لبلدها، إذا أردنا إيجاد مجتمعات مرنة وقوية في جميع أنحاء المنطقة.

فلن يتحقق الاستقرار إلا من خلال الديمقراطية والشمولية، وهما السلاحان الأكثر فتكا ضد الإرهاب. قد نواجه كثيرا الخطاب المعارض للديمقراطية والأمن. لكن ذلك معضلة وهمية. نعلم ذلك جيدا في أوروبا. فلا يمكن للمجتمع أن ينعم بالأمن والاستقرار إلا في ظل الديمقراطية الكاملة.

فالمنطقة والعالم بحاجة إلى نظام جديد، وقد تكون هذه الأزمة فرصة سانحة. قد نختلف فيما بيننا. كما كانت هناك خلافات حول هذه الطاولة صباح اليوم. لكن كما ذكر وزير الخارجية السيد شتينماير الذي تحدث منذ قليل، هناك أيضا العديد من الأمور التي يمكننا توحيد كلمتنا بشأنها. نختلف أيضا بشأن ما يجب أن يكون عليه النظام الجديد في المنطقة وفي العالم، ولكنني أعتقد أن هناك أمورا يمكننا أن نتفق عليها جميعا. إن البديل الوحيد لنظام عالمي جديد ونظام إقليمي جديد هو الفوضى. هذا هو العدو الذي نحاربه اليوم، النزاع المستمر ودوام حالة عدم الاستقرار والاضطراب العالمي، عدونا المشترك هو الفوضى. في الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة لنوحد جهودنا، كما فعلنا بنجاح في مفاوضات الاتفاق الإيراني. فلنختر جميعا التعاون بدلا من النزاع. وختاما، لنبني نظاما عالمياً قائما على التعاون. أوروبا مستعدة لذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في جلسة اليوم التي يعقدها مجلس الأمن لمناقشة صون السلام والأمن الدوليين، وتحديدا تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكافحة الإرهاب في المنطقة. تتعاظم أهمية هذه الجلسة بالنظر في بعض أصعب القضايا التي يشهدها عالم اليوم وترتبط ارتباطا وثيقا بموجة المهاجرين التي نواجهها حاليا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للاتحاد الروسي، ومعالي وزير الخارجية السيد لافروف على وجه الخصوص، على تنظيم هذه الجلسة الهامة، التي يبرز عقدها الحاجة إلى مواصلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إيلاء الاهتمام والالتزام بمسائل الأمن الإقليمي والعالمي في عالم يتزايد فيه الترابط.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتم علينا تكثيف جهودنا المشتركة لحل الأزمة وتحقيق الاستقرار

الطويل الأجل في المنطقة. فما برحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فترة بؤرة لعدم الاستقرار تتسم بالتوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية وبين الطوائف العرقية. وأصبحت الكثير من بلدان المنطقة بصورة متزايدة تربة خصبة للجماعات الإرهابية التي تمارس التطرف العنيف. ومن الواضح أن هذه التطورات تمثل تحديا لا للمنطقة فحسب بل للمجتمع الدولي برمته، سواء فيما يتعلق بالسلام وانتشار الأسلحة وفي المجال الإنساني. وغياب الحوار الجاد الذي يستند إلى استعداد حقيقي للتوافق لن يفضي إلا إلى تفاقم الحالة وإضفاء طابع التطرف عليها وزيادة حدة التوترات واشتداد التطرف عبر شتى الأطياف.

إن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالتصدي للتحديات الأمنية المعاصرة. وإذ ندرك تعقد وترابط الأزمات الداخلية وتأثيرها في توليد الإرهاب، قمنا بتنسيق الجهود التي نبذلها على الصعيد الدولي في محاولة لإيجاد استجابة شاملة. ولدينا أصدقاء منذ عقود عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك أحد الأسباب الرئيسية لعزمنا على تقديم مساهمة بناءة جنبا إلى جنب مع شركائنا في العالم لقمع التهديدات الإرهابية وجميع أنواع التطرف وبغية إجراء حوار يهدف إلى إيجاد حلول سياسية ومستدامة للأزمات الراهنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونؤيد بقوة اتخاذ إجراءات متضافرة من خلال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهي بلا جدال المنظمة الرائدة في العالم في هذا الصدد.

إننا نعاني جميعا من آثار هذه الأزمات. إن موجة المهاجرين من المناطق المنكوبة جراء النزاعات التي أغرقت العديد من البلدان الأوروبية لم يسلم منها بلدي أيضا، الذي وجد نفسه في مسار الموجة العاتية. وتؤكد بوضوح أزمة المهاجرين التي اجتازت وعبرت الحدود السياسية والثقافية والإدارية للدول ترابط البلدان والشعوب البعيدة، وتبرز ما يترتب عنها من ضرورة اتباع نهج مسؤول ونشط تجاه إيجاد حل دائم وشامل لهذه المسألة العاجلة. فالخطوات المحلية المحدودة والجزئية ليست حلا؛ لكن الحل يكمن في التعاون وتنسيق جهودنا على الصعيد الدولي وتحقيق الاستقرار في مناطق الأزمات، لا سيما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبغض النظر عن الموجة الجديدة، ظلت صربيا تأوي ٠٠٠ ٤٤ لاجئ من البوسنة والهرسك وكرواتيا لعقدين، إضافة إلى ٠٠٠ ٢٠٤ من المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا. ومع ذلك فقد أبدت استعدادها للتصدي للحالة، في إطار إمكانياتها وقوتها، والقيام بروح من المسؤولية بما ينبغي لها، ويمكنها، الاضطلاع به في كل خطوة على الطريق. لقد تلقينا ألوان العرفان والإشادة من جميع أنحاء العالم على الطريقة التي عاملنا بها هؤلاء الرجال والنساء. غير أن صربيا لا يمكنها تحمل العبء كله وحدها. نحن نعاني من ندرة القدرات وأماكن الإيواء من الناحية البشرية والمالية. ومنذ بداية هذا العام دخل أكثر من ٠٠٠ ١٧٠ من المهاجرين المسجلين صربيا وقدم أكثر من ٥٠٠ تقريبا طلبات اللجوء.

واتفق مع الذين يصفون هذه التطورات على أنها هجرة جماعية أخرى للشعوب. إنها تغادر الدول التي أضعفتها فترات طويلة من انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات والاقتصادات المتردية وأنشطة الجماعات الإرهابية. من الواضح أنها مشاكل عامة تدفع الناس إلى ترك ديارهم بهذه الأعداد وبهذه الطريقة. وفي إطار عملية حل هذه المشاكل، يكتسي دعمنا جميعا، الدول الأعضاء في المنظمة العالمية الأهم المتعددة الأطراف، أهمية قصوى.

حري بنا استخدام جلستنا اليوم لتبادل الآراء وتحديد الخطوات التالية في جهودنا الرامية إلى تقديم الدعم الكامل من أجل تحقيق استقرار الأوضاع في المنطقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. كما تتيح هذه الجلسة لنا جميعا فرصة أخرى لتأكيد التزامنا بمساعدة بلدان المنطقة على

إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للتحديات الأمنية الراهنة والتحديات الأخرى والتوصل بشكل مشترك إلى حل وبناء الثقة المتبادلة. وفي ذلك السياق، من الواضح أننا نحتاج إلى تضافر الجهود الدولية، ولا سيما الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار وحل الأزمات السياسية والأمنية. فبدون الحوار وبدون دعم المجتمع الدولي، لا يمكننا أن نتوقع أن نجد الحل المناسب للأزمة المعقدة والعميقة التي تواجهنا.

إن تكثيف الأنشطة الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام والتفاهم المتبادل وبناء الثقة في المنطقة يجب أن يتزامن مع جهود الحث على تقديم التنازلات والسعي إلى الحلول التوفيقية. إن بلدي كونه ذاته قدوة يحتذي بها أظهر بوضوح النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال العمل الجاد والتفاني من أجل تعزيز الثقة والتسامح. ونحن على استعداد لتقديم الإسهام في ذلك الصدد فيما يتعلق بخطة دولية أوسع نطاقا.

إن السلام لا يمكن إحلاله بالقوة. فمن أجل إحلاله لا بد من التوصل إلى الاتفاقات والتفاهم المتبادل. الكلام وحده لن تكفي؛ لا بد من التحلي بالإيمان وبذل العمل المشترك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية): في عالمنا المتسم بالعولمة، حيث لا تعرف التهديدات حدودا، لا يزال التطرف المتسم بالعنف ينتشر ويطول المناطق القريب منها والبعيد.

إن الموجة العارمة من اللاجئين والمهاجرين في أوروبا وعشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يتحركون بين البؤر الساخنة في المنطقة ومجتمعاتهم دلالة على الطابع المحلي المتسارع لهذه الأزمة. ووفقا للتقدير الأخير، فإن مما يبعث على القلق استمرار تصاعد اتجاه المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافر معظمهم إلى العراق وسورية. ويدل ذلك على أن الجهود الدولية لكبح التدفق غير كافية إلى حد كبير.

وما من عضو في المجتمع الدولي يمكنه أن يشعر بالأمان من الأزمة في منطقتنا. وبما أن الخطر عالمي، فإن كبحه أيضا يقتضي جهودا عالمية جادة ومدروسة ومنسقة. إن النجاح يتطلب عقلية جديدة، بعيدة عن النموذج القديم المتمثل في الاستبعاد المحكوم بعقلية التفكير بمنطق المحصلة الصفرية التي لم تؤدِ إلا إلى نتائج سلبية.

إن رئيس بلادي إذ يدرك الحاجة إلى التصدي للخطر على الصعيد العالمي، كرر في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.13) دعوته من أجل تشكيل جبهة موحدة لمكافحة التطرف العنيف، واقترح مشروع خطة عمل شاملة بشأن كيفية الشروع في ذلك. إنه أمر حتمي، لا سيما بالنظر إلى استمرار التهديد والعواقب الإنسانية المروعة وفشل الائتلاف الدولي الحالي في تحقيق أهدافه.

إن خطة العمل ينبغي أن تترجم توافق الآراء الدولي الواسع بشأن ضرورة اجتثاث التطرف العنيف إلى عمل هادف وفعّال، وهو عمل لا يزال يراوغنا حتى الآن. إن خطة العمل إذ ترتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبينما تنص على إعادة تكيف العقليات واتباع نموذج جديد، ينبغي أن تهدف إلى دعم الجبهة الثقافية والأيديولوجية لمكافحة الأيديولوجيات المتطرفة، ضد العوامل التي تسهم في ذلك من قبيل الدكتاتورية، والفقر، والفساد والتمييز، والتصدي لكراهية المسلمين، وإشراك جميع الدول الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية في عملية حرمان الإرهابيين من الحصول على الأموال، وتجنيد المجندين ومن حرية التنقل عبر الحدود. كذلك ينبغي معالجة استمرار احتلال فلسطين والتصدي للفظائع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني التي مر عليها عقود عديدة والتي تذكي نيران التطرف وغير ذلك من الأزمات في المنطقة وخارجها.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أننا في إيران ندرك تماما أن التطرف والإرهاب والعقلية التكفيرية والطائفية كلها تحديات مشتركة تتهددنا جميعا في المنطقة وخارجها وتقتضي منا ردا جماعيا. ونأسف لإخفاق جار أو جارين لنا في الاعتراف بالتهديد وبمصيرنا المشترك ويظهران عدم مسؤولية تجلّت في موقفهما الإقليمي، وتجلّت مؤخرا في معاملة ضحايا الكارثة الأخيرة التي وقعت في مكة. إن العالم لم ينس بعد تواطؤهما في تأسيس القاعدة وطالبان وجرائم صدام حسين ضد شعبيهما وشعبه. تلك كانت عوامل رئيسية ساهمت في نشوء التطرف التكفيري الخطير.

بيد أن الإيرانيين لديهم ما يكفي من الحصافة لإدراك أنه يجب علينا أن لا نعيش في الماضي ويجب أن نشارك في حوار جاد وتعاون إقليمي لأننا نؤمن حقا بأن أمن جيراننا هو أمننا. وبالتأكيد نأمل من الجار أو الجارين المتبقين في منطقتنا بأن يتقبلا هذه الحقيقة ويستجيبا للنداء من أجل القيام بعمل مسؤول، وتبني الحوار والتعاون الإقليميين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فريدون سينيرليولو، وزير خارجية جمهورية تركيا.

السيد سينيرليولو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): عاشت معا شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لقرون في سلام ووئام بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الطائفة أو الأصل الإثني. لقد فعلت ذلك وازدهرت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا – وفعلت ذلك دائما بحس بالمصير المشترك وعلى الرغم من ذلك تقبلت على الدوام الفوارق بينها بوصفها مصدرا سرمديا للثروة وليس للضعف.

إن واقع اليوم يختلف اختلافا كبيرا عن ذلك التاريخ، فالمنطقة تواجه العديد من التحديات المعقدة. ذلك أن السياسات الطائفية والمثيرة للشقاق، والقمع الوحشي للمطالب المشروعة من أجل الديمقراطية والنزاعات التي بقيت من دون حل نتيجة للتشريد الجماعي المقترن بالشعور بالامتعاظ بسبب زيادة التمييز ورهاب الأجانب في أجزاء أخرى من العالم، كلها تكالبت لتهيئة أرضية خصبة يترعرع فيها التطرف والإرهاب العنيفين.

وينبغي أن نكون واضحين بشأن نقطتين. الأولى، الإرهاب والتطرف ليستا ظاهرة في الشرق الأوسط/شمال أفريقيا. لا يمكن ولا ينبغي للإرهاب أن يكون مرتبطا بأي دين، أو جنسية، أو مجموعة عرقية أو منطقة جغرافية. ثانيا، ما من منطقة في العالم محصنة من العنف اليوم. فالإرهاب ظاهرة عالمية وعابرة للحدود الوطنية ويجب التصدي لها من خلال التعاون الفعال على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

إن مجموعات إرهابية مثل داعش لا يمكن هزيمتها من دون التصدي للأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوئها. إن داعش تشكل تهديدا كبيرا للأمن الوطني في تركيا، بالاشتراك مع منظمات إرهابية أخرى من قبيل حزب العمال الكردستاني وحزب جبهة التحرير الشعبية الثورية التي تعمل في نفس البيئة. بينما يجهد الشركاء الآخرون لفهم الخطر فإن السلطات التركية منذ نشأتها، لم تألوا جهدا للتصدي لداعش. وحاليا، نقوم بعمليات جوية مشتركة ضد أهداف إرهابية بوصف ذلك جزءا من الائتلاف الدولي الذي يضم ما يزيد على ٦٠ بلدا.

في الوقت الذي نكافح فيه داعش ينبغي أن لا تكون لدينا أي أوهام إزاء الظروف التي أدت إلى قيامها. إن داعش لم تظهر من عدم بصورة عفوية وفجائية وانتشرت انتشار السرطان لوحدها. بل ساعدها وحرضها نظام الأسد الاستبدادي والميت سياسيا الذي يقوم بحملته اليائسة للاحتفاظ بالسلطة بأي تكلفة، عمل على نشر أي وسيلة متاحة لديه، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والقنابل البرميلية، لقتل، وتشويه، وقمع وترويع شعبه لإرغامه على الخضوع.

إن قمع التطلعات الديمقراطية للشعب السوري والسياسات الطائفية التي تبعث على الشقاق، وجرائم الحرب والانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها نظام الأسد مع الإفلات من العقاب تكالبت لتهيئة تربة خصبة للراديكالية والتطرف، وقيام داعش بتجنيد الإرهابيين الأجانب. في الحقيقة، إن التعاون التكتيكي والدعم الجوي العملياتي الذي قدمه نظام الأسد الإرهابي والمتعاونون الطائفيون معه مكّنا من التوسع السريع لداعش في سورية.

إن الأساليب البغيضة وأعمال داعش لا ينبغي لها أن تربكنا إزاء ما ينبغي أن نضعه من أولويات لنا ونحن نمضي قدما. يتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة في سورية بالقيام بعمل حازم. وإليكم المعايير الرئيسية لاستراتيجية شاملة لطريق مفضٍ إلى الأمام.

أولا، علينا جميعا وبوسعنا أن نخفض من منزلة المنظمات الإرهابية ونهزمها، منظمات مثل داعش وحزب العمال الكردستاني وحزب جبهة التحرير الشعبية الثورية وأمثالها. لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للنسبية الأخلاقية في الكفاح ضد الإرهاب.

ثانيا، علينا أن ننشئ مناطق آمنة في سورية مطهرة من داعش، بحيث تتوفر فيها الحماية أيضا للسكان المدنيين من الهجمات الجوية. وإذا ما تم تنفيذ هذه المناطق على نحو مصمم، يمكن لها أن تبقي السوريين في سورية وتؤدي إلى العودة الطوعية للاجئين وتشجيع الناس على الإيمان مرة أخرى بمستقبل ينعم بالاستقرار لبلدهم.

ثالثا، ينبغي لنا جميعا أن نعمل من أجل إيجاد حل للصراع يفي بالمطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري ويكفل انتقال منظم للتغيير السياسي الحقيقي. إن العملية السياسية التي ينبغي لنا تنشيطها ستفضي إلى قيام سورية موحدة، وديمقراطية، وعلمانية، وغير طائفية وتعددية الثقافة ومن دون الأسد. إن أي نتيجة ترتكز على تلك المبادئ ستكون أفضل ضمان لعكس مسار تيار التطرف واستئصال شأفة الخطر الإرهابي إلى الأبد الذي أصبحت سورية موطنا له.

في العراق، تحتاج الحكومة إلى الدعم بسبب التحديات التي تواجهها، ويجب على الحكومة العراقية أن تحتضن جميع قطاعات المجتمع بشكل فعال. وفي ليبيا، المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية هما الاستجابة الأكثر فعالية للإرهاب ولكل الآفات الأخرى.

ولا يمكننا أن نتجاهل محنة الفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال. ونحن بحاجة إلى أن نضع في الاعتبار أن الظلم التاريخي الذي يرتكب في حق الشعب الفلسطيني، يؤجج نار الكراهية والعزلة والتعصب في جميع أنحاء المنطقة. وقد حان الوقت للتوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس رؤية الدولتين، دون مزيد من التأخير.

ورغم جميع التحديات، نحن على ثقة بأن الشعوب الفخورة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنجح في جهودها الرامية إلى تنشيط ثقافتها الراسخة في التسامح والتعايش السلمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جبران باسيل، وزير الشؤون الخارجية والمغتربين في الجمهورية اللبنانية.

السيد باسيل (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة.

يرى لبنان أن الكفاح ضد الإرهاب هو كفاح دولي، نظر لأن الإرهاب يمثل تهديدا دوليا للسلام والأمن. واستئصال الإرهاب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو شرط أساسي لوقف تمدده السريع عبر العالم. ولا يمكن الانتصار في الحرب ضد الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون بلدان المنطقة.

ولبنان منخرط بالكامل في الكفاح من أجل إبعاد بلدنا وشعبنا عن التطرف والأصولية. لقد قمنا بتعبئة قواتنا وهي منتشرة في الميدان. وقد لجأنا إلى قيم الانفتاح والتسامح لمواجهة رسالة الكراهية واللاإنسانية. وقد دعمنا الإجراءات الرامية إلى دحر رعاة هذه المنظمات أيديولوجيا وماليا. إن لبنان يقف في الصف الأول لهذه المعركة.

وقد دأبت داعش والنصرة على احتجاز الرهائن –٢٦ عنصرا من قواتنا المسلحة – منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. وتشارك قواتنا المسلحة يوميا بالقتال على حدودنا الشرقية، وتقوم أجهزتنا الاستخبارية بتتبع الخلايا النائمة والخلايا النشطة داخل البلد. وتقوم استراتيجيتنا في مكافحة الإرهاب على المشاركة في الكفاح من أجل تعزيز قيمنا ورسالتنا. إننا نحارب من أجل الحفاظ على وجود شعبنا، لأن انتشار الإرهاب إلى جانب التدفقات الهائلة من الأشخاص المشردين قسراً، يمثل تهديدا وجوديا. إننا نحارب من أجل حماية حقوق الأقليات. ويأتي التنوع في منطقة الشرق الأوسط في صلب تكوين هوية المنطقة. وهو أيضا مصدر إلهام لبلدان وأمم أخرى في جميع أنحاء العالم.

لقد فشل نظام الأمن الجماعي الذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية في حمايتنا. فهل نحن بحاجة إلى أن نبحث عن نظام حماية كل ١٠٠ سنة، أو أن نطور نظام حماية ذاتي لنا عبر اعتماد مقياسنا للقيم وقدرتنا على العيش معا، مع الحفاظ على حقوقنا ودورنا؟ لقد اخترنا الخيار الثاني. نحارب للحفاظ على قيمنا، لنبرهن على أن الظلامية لا يمكنها الانتصار على النزعة الإنسانية. نحارب لأننا مقتنعون أن سقوط لبنان، كآخر معقل للتنوع في الشرق، سيقود حتما إلى انتشار غير مسيطر عليه للإرهاب في أوروبا المجاورة ومنها إلى بقية العالم.

نحارب لعكس الاتجاه الحالي القائم على تفريغ منطقة الشرق الأوسط من مكوناتها المجتمعية الأساسية. ونحن نعتقد أن هذه الظاهرة تقود إلى تغيرات لا عودة عنها ستؤثر علينا جميعا. فإذا غرق الشرق الأوسط في عنف دائم بين كيانات مذهبية منغلقة على بعضها البعض، فلا يمكننا تصور أن العالم يعيش بسلام. وكيف سيبدو العالم إذا اختفت رسالة لبنان؟

سنبقى نقاتل، لكننا لن نتمكن من أن نستمر في القتال إذا تركنا لوحدنا – أو بالأحرى، إذا خُذلنا. ولن نتمكن من الحفاظ على وتيرة كفاحنا إذا بقي المجتمع الدولي يعتمد سياسة المعايير المزدوجة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي – الإسرائيلي. ولن نتمكن من الفوز إذا بقيت القوى المحركة الأساسية للسياسات قصيرة النظر فيما يتعلق بالآثار المترتبة على انتشار الإرهاب.

القتال لم يكن خيارنا؛ بل فرض علينا. ونحن نؤمن بالحوار ونرى أن الإنخراط السلمي وبناء الجسور هما أفضل رد على العنف. ونحن نؤمن بالحوار السياسي ونثق بالوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات. إن مثالي الاتفاق النووي والأزمة الكوبية هما برهان على أن المواجهة ليست خياراً، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى انتصار الإرهاب. وندعو إلى إيجاد حلول سياسية. لأن نهج العمل القسري لن يُكتب له النجاح. وأي حل قسري لن يدوم. وأي حل سياسي مستحث لن يزدهر.

وحدها الحلول النابعة من الداخل – من الشعوب – ستنجح وتريحنا جميعا. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باللجوء إلى الديمقراطية، أولا بإعطاء الفرصة للشعوب لاختيار أنظمتها وقادتها وثانيا، احترام الخيارات التي اتخذتها. إن انتصار الحرب على الإرهاب بحاجة إلى الربط بين شرعيتين. أولا، الشرعية المعنوية للقيم، التي نعتبرها من المسلمات؛ والثانية هي الشرعية السياسية للأنظمة، وهذه بحاجة إلى جهود إضافية.

لكن الوقت يمر والعنف يمتد. واللاجئون يتدفقون. وهذا لا يمكن احتواؤه من الناحية الجغرافية؛ وهي إيديولوجيا يمكن احتواؤها ومكافحتها بنماذج علاج مثل لبنان. إن التوازن

الهش بين شعوب الشرق الأوسط هو على المحك. والسلام في العالم هو المهدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باولو جينتليوني، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا.

السيد جينتليوني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): قبل عام مضى، أدى مجيء الكيان المتطرف والطائفي والوحشي داعش، إلى نقل التهديد الإرهابي إلى مستويات جديدة لم يسبق لها مثيل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولمواجهة التوسع السريع لتلك المنظمة، أكدت إيطاليا دعمها الحازم والملموس للتحالف الدولي ضد داعش، بتقديم المساعدة الإنسانية، والمساهمة المؤهلة في الأنشطة العسكرية، ودعم جهود تحقيق الاستقرار. وقد تم حتى الآن تحقيق بعض النتائج الهامة، مما يبين فعالية العمل الجماعي واسع النطاق. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

وفيما يتعلق بالمأساة الكبرى الجارية في سورية، لا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد أن العنف المتزايد دوماً على أرض الواقع يسبب معاناة هائلة للسكان المدنيين. وعلى الرغم من بعض عمليات وقف إطلاق النار المتفرقة والمحدودة جدا، فإن تقييمنا بأن الصراع لا بد أن يستمر ما لم نساعد السوريين على إيجاد حل سياسي دائم وشامل له.

ونحن نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يعزز دعمه للمساعي التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، من أجل التوصل إلى مرحلة انتقالية ذات مصداقية وقابلة للاستمرار، وفقا لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق) ونحن نشجع الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما من لهم التأثير الأكبر على الأطراف السورية، على بذل المزيد من الجهود لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية. وسورية بدون سبيل واضح للمضي قدما لا تصب في مصلحة أحد.

وفيما يتعلق بالعراق، ما زالت هناك تحديات كبيرة أمامنا. وعلينا أن ندعم، بطريقة فعالة ومستدامة، عملية الإصلاح التي يضطلع بها رئيس الوزراء العبادي الرامية إلى زيادة شمول الجميع وتعزيز المصالحة. وبينما نحن نتحرك لمسح وجود تنظيم داعش من مناطق أوسع تدريجيا، يجب علينا التأكد من أن ذلك سيتم بشكل فعال ولا يخضع لمحاولة غزو متجدد من تنظيم داعش.

وفي هذا الصدد، فإن إيطاليا تعكف على توسيع نطاق جهودها لتدريب الشرطة العراقية، التي سيكون لها دور بالغ الأهمية في تحقيق استقرار المناطق المحررة والسماح للمشردين بالعودة إلى ديارهم بأمان ودون خوف من العقاب.

ونحن بحاجة أيضا إلى إجراء رصد دقيق والحيلولة دون استمرار تمدد داعش في أنحاء المنطقة، لا سيما في ليبيا، حيث توفر الانقسامات الداخلية والاقتتال تربة خصبة لازدهار تلك الجماعة. إن الأزمة الليبية تشكل تحديا كبيرا للاستقرار في منطقة شاسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وإلى أوروبا نفسها. ودون التوصل إلى تسوية سياسية، لن نجد مطلقا حلا دائما للمشاكل القائمة في ليبيا. وهذا هو السبب في أن ليبيا بحاجة على وجه السرعة إلى قرار من الليبيين باختيار حكومة وفاق وطني قادرة على تحقيق الاستقرار، وهو عملية بالغة الأهمية، والحد من الاتجار بالبشر وتولي القيادة في المعركة ضد الإرهاب.

ولبنان بلد آخر في المنطقة يتأثر بصورة متزايدة بعدم الاستقرار. وثمة خطر من أن تؤدي تداعيات الأزمة السورية في لبنان إلى تفاقم الأزمة السياسية التي طال أمدها.

وبينما ما زلنا ثابتين في معركتنا ضد داعش وجميع المنظمات الإرهابية في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط، ينبغي أن نواصل الدعوة إلى الحوار والمصالحة بوصفهما عناصر رئيسية نحو مستقبل يسوده السلام في المنطقة. وفي هذا الصدد، يمكن

أن يعزز توسيع نطاق التعاون العالمي كفاحنا ضد الإرهاب. وتعتبر إيطاليا مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي خطوة محتملة في الاتجاه الصحيح. ونحن بحاجة إلى هدف مشترك وموحد، فضلا عن تركيز جهودنا ضد داعش ودعم حدوث تغيير سياسي عن طريق عملية انتقالية في سورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد الهادي الدايري، وزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا.

السيد الدايري (ليبيا): السيد الرئيس، في البداية، يطيب لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما نتقدم بالشكر الجزيل إليكم على اختيار هذا الموضوع المهم لمناقشته اليوم في المجلس.

أود بادئ ذي بدء أن أؤكد على موقف السلطات الليبية الشرعية من حيث تمسكها بالحوار الوطني برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، تكون من أولوياتها إعادة الاستقرار والسلم للبلاد، ولكن أيضا مكافحة الإرهاب. فإن هذه السلطات، والشعب الليبي معها، تتطلع إلى مزيد من الدعم لمواجهة الإرهاب بالتوازي مع المسار السياسي للأزمة الليبية.

وأود أن أؤكد على ما سبق أن ذكرناه في المجلس، وبالتحديد يوم الجمعة، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7351)، عندما دعاني معالي وزير خارجية تشاد، رئيس المجلس في ذلك الوقت، الذي خصص جلسة خاصة بشأن الإرهاب. وأود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، ضرورة التوصل إلى صياغة استراتيجية كاملة تخص داعش. منذ الصباح، نحن نسمع عن داعش ومنظمات إرهابية أخرى في سورية والعراق. صحيح أنني سمعت عن ذكر لداعش في ليبيا ولكن وللأسف بدون الإفصاح عما نريد أن نقوم به في ليبيا بالتحديد. الجميع يؤكد على ضرورة التوصل إلى حكومة وفاق وطني ونحن ملتزمون بذلك ونعتقد أنها أولوية وطنية وضرورة، مثلما ذكرت سلفا، لمواجهة التحديات المتعددة التي نواجهها حاليا في ليبيا. وهذا الأمر ضروري ولكنه ليس بكاف. ونود التوصل بالفعل إلى استراتيجية كاملة بشأن داعش، ليس فقط في سورية والعراق ولكن في ليبيا وفي تونس وفي مناطق أخرى ينخرها هذا الإرهاب الأسود المقيت.

ثانيا، منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما أعلنت مجموعة انضوائها تحت لواء داعش في مدينة درنة في شرق ليبيا، وداعش ما انفكت تتوسع وتحصل علي دعم مئات الإرهابيين الذين يتقاطرون على درنة وبنغازي وسرت. ومثلما قلت هنا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وما زلت أؤكد، إن داعش تتمدد ولا تحرك فعلي لمساندة ليبيا، شعباً وجيشاً، في مواجهة الإرهاب. نحن بالفعل نستنكر الجرائم البشعة التي استهدفت أشقاءنا، ٢١ من مصر و ٢٨ من إثيوبيا، في شباط/فبراير ونيسان/إبريل الماضيين. إلاّ أنني أود أن أؤكد أن الإرهاب قتل غدرا ٤٠ ليبيا من جراء عمل إرهابي في مدينة القبة شرق ليبيا في ٢٠ شباط/فبراير الماضي، وأضاف إلى ذلك قطع رؤوس ١٢ مواطنا ليبيا وحرق جثة شيخ سلفي بعد أخذها من قبره حيث كان قد دُفن قبل ذلك بعشرة أيام. تم قطع هذه الرؤوس وحرق هذه الجثة في مدينة سرت يوم الجمعة، ١٤ آب/أغسطس الماضي. وقبل هذا وبعده، عشرات الأبرياء من الليبيين يسقطون قتلى على يد داعش في درنة وبنغازي وطرابلس، في الوقت الذي لا تتوفر فيه إمكانيات للجيش الليبي لدرء هذه الأخطار المتزايدة على وطننا وعلى شعبنا.

وأود أن أؤكد أننا ممتنون لاتخاذ مجلس الأمن لقراره ٢٢١٤ (٢٠١٥) يوم الجمعة، ٢٧ آذار/مارس، ولكننا لحد هذه الساعة لم نر أي تفعيل لهذا القرار ليس فقط من ناحية تخفيف القيود التي فُرضت على تسليح الجيش الليبي لمواجهة الإرهاب، ولكن أيضا في مجال دفع قدرات الجيش الليبي

ومساندة الحكومة الليبية في محاربة الإرهاب، تفعيلا للفقرتين السابعة والعاشرة بالتحديد من هذا القرار.

ثالثا، قلت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي وأكرر هنا، أننا نخشى أن نصل في ليبيا إلى مستوى تكبر فيه داعش وتتوغل أكثر ونصل إلى مستوى مواز إلى وجودها اليوم في العراق وسورية، بالنظر إلى استمرار هذا الجمود وهذا التقاعس الحالي من المجتمع الدولي.

رابعا، إن هموم الأشقاء الأفارقة والشركاء والأصدقاء في أوروبا هي هموم مشروعة. وإننا لنشاطر إخوتنا في أفريقيا وفي الوطن العربي شواغلهم حيال انتشار الإرهاب في ليبيا وانعكاسات ذلك السلبية على أوضاعهم الداخلية. ونحن، شأننا شأن الأوروبيين الذين ينوون مكافحة تجار البشر الذين يبعثون إلى الموت في البحر الأبيض المتوسط الآلاف من الأفارقة والعرب، نود التخلص من هذه الظواهر المنتهكة بفظاعة لحقوق الانسان. ولكن يقع لزاما علينا، كليبيين وكأفارقة وكعرب وكأوروبيين، أن نعمل على مكافحة التسلل إلى ليبيا من جماعات كثيرة من مهاجرين غير شرعيين وإرهابيين. وذلك، مثلما قلت، سلفا يتطلب استراتيجية متعددة الأوجه وبرنامج عمل ينتج عنها، يشارك فيه الأشقاء العرب والأفارقة وشركاؤنا الأوروبيون .

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد العربي: شكرا، سيدي الرئيس، على دعوة الجامعة العربية إلى طرح رؤيتها عن الأوضاع الحالية في منطقة الشرق الأوسط أمام مجلس الأمن، الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولية في حفظ السلم والأمن الدولي.

والذي بكل أمانة وبكل أسف لم يتحمل هذه المسؤولية فيما يتعلق بالمنطقة العربية. ولاشك أن عمليات إرهابية متعددة تهدد دول المنطقة، ولا بد من اجتثات الإرهاب من جذوره، وقد استمعت اليوم للعديد من المتحدثين الذين يتكلمون عن اجتثات الإرهاب والقضاء عليه. ولكن لا يجب أن نتجاهل بأن هناك إرهابا آخر وهو إرهاب الدولة، الذي تمارسه إسرائيل.

إن فلسطين، ترزخ تحت وطأة احتلال بغيض منذ عام ١٩٦٧. لقد كنت في مجلس الأمن هنا عندما صدر القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، حيث صدر بالإجماع. وكنت في مجلس الأمن هنا عندما صدر القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي نص على ضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بكل أجزائه. وكما تعلمون سيادة الرئيس، فإن القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) لم تتم صياغته هنا بل صيغ في موسكو عندما زار وزير خارجية الولايات المتحدة موسكو، واتفقت الدولتان على إصدار هذا القرار.

وبالرغم من ذلك، لم يتحقق أي شيء. إن القرارين ينصان بصراحة على الانسحاب من الأراضي المحتلة. وانسحبت إسرائيل فيما يتعلق بمصر وانسحبت فيما يتعلق بالأردن، وانسحبت جزئيا فيما يتعلق بسورية، في إطار اتفاقية فض الاشتباك التي أبرمت خلال شهر أيار/مايو عام ١٩٧٤. ولكنها لم تنسحب إطلاقا من الأراضي الفلسطينية وبعض الأجزاء من سورية ولبنان. ولا تزال إسرائيل تراوغ وتناور سعيا لكسب الوقت وعدم الالتزام بالتنفيذ. إن سياسة إسرائيل الثابتة هي السعي دائما لإدارة النزاع وعدم إنهائه، مع ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية من خلال فرض سياسة الأمر الواقع وبناء المستوطنات التي اعتبرها المجلس في أكثر من قرار، كما اعتبرتها محكمة العدل الدولية، غير قانونية، ولا يجب أن تستمر.

والسؤال المطروح الآن هو أين مجلس الأمن؟ ولماذا لا يحرك ساكنا؟ حيث أننا نرى اليوم بأعيننا على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام ما تقوم به إسرائيل في القدس المحتلة، من انتهاكات صارخة لحرمة المسجد الأقصى والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، ولا يوجد رد فعل دولي.

في واقع الأمر، إن ما تقوم به إسرائيل هو تحد صارخ ليس موجها لفلسطين أو الدول العربية، ولكنه تحد صارخ للأسس التي بني عليها النظام الدولي المعاصر. ومن المطلوب إطلاق مجلس الأمن الآن لمسار تفاوضي جدي لتنفيذ قراراته السابقة وتحقيق حل الدولتين، فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتوفير الأمن لكلتا الدولتين.

إذا انتقلنا إلى سورية، حيث تدور حرب طاحنة خلفت سيلا من الدماء ومن الدمار، وحيث أصبحت أمامنا بحق، أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين، دعوني أتساءل مرة أخرى هنا فيما يتعلق بسورية، ماذا فعل مجلس الأمن؟ إن جامعة الدول العربية بوصفها إحدى المنظمات الإقليمية التي تعمل مع الأمم المتحدة بموجب أحكام الفصل الثامن من الميثاق، أحالت الملف السوري إلى الأمم المتحدة في ٢٢ كانون الأول/يناير ٢٠١٢، ولا يزال الوضع في سورية لايحظى بالاهتمام الذي يستحقه من قبل مجلس الأمن، و لم يستطع المجلس إصدار قرار لوقف عمليات القتل والتدمير. والمطلوب الآن من مجلس الأمن تقديم دعم كامل لتنفيذ البيان الختامي لمؤتمر جنيف (S/2012/522 المرفق) حتى يتحقق السلام والاستقرار في سورية، وتقديم جميع الأطراف المؤثرة الدعم الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا، وللسيد بيرناردينو ليون الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا لكي تستقر الأمور في ليبيا طبقا لأحكام الشرعية الدولية.

إن انتشار التنظيمات الإرهابية بهذه الصورة المدمرة لاستقرار الدول، وتهديدها للأمن الإقليمي وتهديدها للسلم والأمن الدوليين، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ناجم وبكل صراحة وبكل أمانة عن عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بتعهداته والتزاماته المترتبة عليه في مجال تسوية النزاعات والأزمات التي تحدث في هذه المنطقة المضطربة. إن الإرهاب ينمو ويتمدد عادة في المناخ الذي تسوده الفوضى ويتغذى على بؤر التوتر وغياب الحلول السلمية لتسوية المنازعات وإنهاء الحروب، وتجفيف البيئة الحاضنة لتفشي الإرهاب.

في الختام، أتساءل مرة أخرى هل يقوم مجلس الأمن بمباشرة سلطته لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب كما تعهدت جميع الدول، بموجب ميثاق الأمم المتحدة وطبقا لنظام الأمن الجماعي؟ والإجابة بالطبع لا. واسمح لي سيادة الرئيس أن أقول إن من أهم الأسباب التي تمنع المجلس من القيام بمسؤولياته تتمثل في استخدام حق النقض وعدم تحديد نطاق استخدامه حتى هذه اللحظة. إن النظام الداخلي المؤقت للمجلس الذي بدأ سريانه منذ عام ١٩٤٦، يسمى حتى الآن مؤقتا، لأن موضوع نطاق استخدام حق النقض لم يحدد حتى هذه اللحظة. مرت سبعون عاما و لم يحدد بعد، مما يؤكد بأن النظام الدولي المعاصر لا بد من أن يتطور ويرتقي لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين، وأن يزود بالآليات الناجعة والعادلة، وعلى رأسها الارتقاء بمجلس الأمن حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خالد بن محمد العطية، وزيرخارجية دولة قطر.

السيد العطية (قطر): فجعنا اليوم بخبر تعرض ريف حمص وحماة لقصف جوي شديد استهدف تجمعات المدنيين في كل من بلدات الزعفرانة والرستن وتلبيسة، والتي راح ضحيتها حسب التقديرات الأولية أكثر من ٤٠ شهيدا و ٢٦٧ جريحا معظمهم من النساء والأطفال حسب التقديرات الأولية.

وفي هذا الصدد، نعلن قلقنا وإدانتنا لهذا القصف غير المبرر، وندعو الدول التي تتدخل عسكريا إلى الانحياز للشعب السوري، ضد نظام أجرم في حق شعبه ومارس من الإجرام ما يفوق ما قامت به الجماعات الإرهابية في سورية.

إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تعد بالغة الأهمية، وكانت ناجحة نسبيا في بعض الحالات. إلا أنه مما يؤسف له أنه في كثير من مناطق العالم كانت عمليات السلام والأمن التي تشرف الأمم المتحدة عليها، إما متأخرة جدا أو ضعيفة للغاية، أو لم يكن لها وجود على الإطلاق. والمؤسف أيضا أنه كلما تزايدت الصراعات ومعاناة الشعوب، كلما تزايد عجز المجتمع الدولي وآلياته عن معالجتها. ولو أردنا التصدي بشكل جاد ودقيق لمشاكل السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، بل والعالم، فإنه ينبغي لنا التحرك من منطلق تقييم أمين لأوجه الفشل والضعف في النظامين القانوني والمؤسسي وخاصة فيما يتعلق بمجلس الأمن. فلو تأملنا جسامة الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، في مناطق الشرق الأوسط في سورية وفلسطين على سبيل المثال، لوقفنا حائرين أمام البعد الشاسع بين حجم هذه الانتهاكات وبين المواقف المتخاذلة للمجتمع الدولي. فالكيل بمكيالين وازدواجية المعايير تولد إحباطا متزايدا لدى الشعوب فيما يخص عدالة النظام الدولي ومؤسساته ودوله، مما يدعونا إلى التأكيد مجددا على أهمية سرعة إصلاح هيكل المنظمة الأممية وعلى رأسها مجلس الأمن.

إن النزاع العربي الإسرائيلي، قد طال أمده وتعاظمت كلفته على السلم والأمن الدوليين، وأفرز آثارا سلبية وخطيرة على المنطقة والشرق الأوسط والعالم، وستظل تداعياته الكارثية ما ظل النزاع من دون حل عادل وشامل. إن أسباب تعثر عملية السلام معروفة للجميع، وتتحملها إسرائيل، ولا شك وأن الحدود العادلة لتحقيق السلام غير مستعصية، إذا ما تم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وفقا لمبدأ حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي.

إن فشل أو عجز مجلس الأمن في تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة النزاع العربي الإسرائيلي، يهدد ركائز السلام العالمي لحل الصراعات بالوسائل السلمية. كما أن هذا الفشل أو العجز يمنح المتطرفين حجة تساعدهم على حشد الدعم، ذلك أنهم يستغلون الظلم والصراع.

ومن هذا المنطلق، لا بد من تكريس اهتمام أكبر من قبل مجلس الأمن للقضية الفلسطينية، كما هو هدف المجلس في النزاعات المحتدمة في أي مكان آخر من العالم، عبر اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لإعادة إحياء العملية السلمية للوصول إلى التسوية العادلة والدائمة وإنهاء الاحتلال.

لم يعد مقبولاً بأي حال من الأحوال التذرع بأي سبب لاستمرار التخاذل الدولي، وخاصة مجلس الأمن، عن نصرة الشعب السوري وانتشاله من محنته.

إن النظام السوري تجاوز كل الحدود والخطوط الحمراء في طغيانه ضد الشعب السوري، دون وازع من ضمير أو رادع من أخلاق أو مراعاة لمبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

إن التزام التقاعس الدولي تجاه جرائم الحرب وأعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها النظام السوري بحق الإنسانية في سورية، يكشف عن انهيار لفاعلية الشرعية الدولية وفقدان الضمير الإنساني العالمي، ويعصف بالنظام القانوني الدولي بما في ذلك نظام الأمن الجماعي.

يتساءل المرء كيف يمكن لنا أن نقوم بمسؤولياتنا الجماعية نحو الشعب السوري وهو يتعرض لكل أنواع القمع والاضطهاد وأشكال القتل والتعذيب في مشهد مؤسف وغير إنساني. إننا أمام هذا الواقع الأليم يجب على المجتمع الدولي

اتخاذ كافة الإجراءات الرادعة التي تضع حداً لهذه المأساة. لقد حان الوقت ليقول العالم للنظام السوري كفى.

إن ظاهرة الإرهاب المتفاقمة تمثل خطراً جدياً على السلم والأمن الدوليين في العديد من مناطق العالم. وإننا جميعاً ندرك الأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة، ومن بينها سياسات الإقصاء الطائفي، والتهميش الاجتماعي، والظلم والاستبداد، وانعدام التنمية، وفشل نظام الأمن الجماعي، وعجز المجتمع الدولي عن إيجاد الحلول العادلة للنزاعات. ومن الواجب علينا معالجة هذه الأسباب الحقيقة للإرهاب، ومحاربة العوامل التي أدت إلى بروزه، ووضع السياسات اللازمة التي تكفل إنهاء كل مظاهره، مع ضرورة التفريق بين الإرهاب وحقوق الشعب في تقرير مصيره ومقاومة الاحتلال.

إن معالجة التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق، بما في ذلك انتشار الإرهاب، تتطلب مشاركة فاعلة لكافة مكونات الشعب العراقي. ونرى بأن السبيل الأنجع لمعالجة تلك التحديات هو إطلاق عملية حوار وطني جاد وشامل تفضي لمصالحة وطنية لكافة مكونات الشعب العراقي وتشكل جبهة موحدة لدحر الإرهاب وبناء دولتهم ورسم مستقبلهم. ولن يتأتى لهم ذلك إلا بتوفير الأمن والاستقرار.

وفي الشأن الليبي، فإن دولة قطر منذ بداية الأزمة بين الأشقاء في ليبيا أكدت بأنه لا بديل عن الحوار الشامل بين الأطراف الليبية، يفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تكون مهمتها إعادة الأمن والاستقرار وتتصدى بدعم من المجتمع الدولي إلى خطر الإرهاب. وفي هذا الإطار، تشيدً دولة قطر بدور الأمم المتحدة ممثلةً بالمبعوث الخاص إلى ليبيا في جهود المصالحة الوطنية التي نأمل أن تُكلل بالنجاح وتعيد الأمن والاستقرار.

إن انقلاب جماعة مسلحة خارجة عن الشرعية والوفاق الوطني على الحكومة الوطنية الشرعية في اليمن، وسيطرتها على العاصمة ومؤسسات الدولة، وتهديدها المباشر لأمن واستقرار دول المنطقة العربية، خلق بيئة مناسبة لتنامي خطر الإرهاب. وهو ما استدعى تحركاً إقليمياً ودولياً يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وعليه، فإن السبيل الأمثل لإنهاء الأزمة في اليمن هو دعم الحكومة اليمنية والوصول إلى حل سياسي يستند إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيسنا بوسيتش، النائبة الأولى لرئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا.

السيدة بوسيتش (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحن الآن نواجه تحديات غير مسبوقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولها تداعيات كبيرة ومدمرة آثار على المنطقة برمتها، والجوار على نطاق أوسع، الذي تعد كرواتيا طرفا فيه بالتأكيد، وعلى أنحاء أخرى من العالم.

إن النزاعات التي لم تجد طريقها إلى الحل، والفقر، والمياه وانعدام الأمن الغذائي، وجميع أنواع التمييز والإرهاب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وتحول الحرب إلى حرب ضد السكان المدنيين على نحو حصري، وازدياد العنف الجنسي إلى مستوى السلاح المفضل في هذه النزاعات كلها مسائل تثبت أن هذا النوع من الحرب أصبح لا يتعلق بالأرض ولا حتى بالموارد الطبيعية بقدر ما صار يرتبط بتدمير الشعوب. ومما لاشك فيه أن المؤسسات الضعيفة والعاجزة تسهم في ذلك، مثلما يسهم فيه التسيب؛ وكل هذا يسهم في زيادة عدد النزاعات وإجبار الناس على ترك ديارهم بحثا عن الأمان والسلام، ومعظمهم يفرون جفاظا على أرواحهم. وهذه التحديات تتطلب استجابة منسقة وشاملة واستثنائية، فضلا عن قيادة قوية وشراكة

حقيقية. وينبغي أن نقوم على وجه الاستعجال بمضافرة جهودنا واتخاذ إجراء حازم. وهذا الأمر في مصلحتنا جميعا، كما نراه.

ونعتقد أنه في النهج الذي نتبعه ينبغي أن نعالج هذه المشكلة على ثلاثة مستويات. المستوى الأول هو الأولوية العاجلة: أي وقف العنف. والمستوى الثاني هو إحلال السلام، وأؤكد هنا على الفرق بين وقف العنف وإحلال السلام؛ لأنهما عمليتان مختلفتان على الرغم من أنهما مرتبطتان، وأحيانا تتطلبان شركاء مختلفين. والمستوى الثالث هو إيجاد حل مستدام وطويل الأجل، وهو بعبارة أخرى، دولة آمنة وقادرة على أداء مهامها.

ولن نتمكن من إيجاد آفاق ستتصمد أمام اختبار الزمن إلا بمعالجة الأسباب الجذرية وتيسير الحلول السياسية. ولتحقيق هذا الهدف، نحن بحاجة إلى التزام سياسي حقيقي من جميع الأطراف؛ وبخلاف ذلك، فحتى أفضل النهج تصميما ستفشل. وفي هذا الصدد، نرى أهمية القيام بعملية تقودها الأمم المتحدة للتفاوض على تسويات سياسية وإيجاد حلول مستدامة من أجل السلام والاستقرار في المنطقة.

وينبغي أن يكون لإجرائنا بعدا إقليميا وقطريا قويا وامتدادا يشمل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وينبغي أن يكون نهجا يتضمن تكثيف المشاركة الدبلوماسية في إيجاد حلول سياسية، وفي الوقت نفسه، استخدام الآليات الأخرى على نحو شامل لتحسين الظروف في الميدان: التنمية المستدامة، والدعم الإنسانية ودعم الاستقرار، ومكافحة الإرهاب، وتدابير بناء السلام وبناء الثقة، وما إلى ذلك.

إن أزمة اللاجئين الحالية التي اجتاحت الشرق الأوسط قد امتدت إلى أوروبا. إنها اختبار الإنسانية والتضامن بالنسبة لنا في أوروبا، ولا سيما بالنسبة لنا في المنطقة الجوار المباشر. فقد عبر نحو ٩٠ ٠٠٠ شخص حدود كرواتيا خلال الأسبوعين الماضيين.

الموقف صعب، ولكن إذا كان لدينا هدف واضح – خطوة ثانية وثالثة واضحة – بشأن ما يمكن عمله وكيفية التعامل مع المشكلة أو معالجتها، سيكون بإمكاننا التعامل معها. ولكن، إذا ظل تفكيرنا غير محدد تماماً، ولا نعرف ما نفعله ونكتفي بالانحناء أمام العاصفة وترك ذلك الطوفان من البشر يأتي إلينا، سيكون الأمر مدمراً لمجموعة من البلدان أوسع نطاقاً من بلدان الشرق الأوسط. ونرى أن الإقرار بوجود أزمة اللاجئين والتعامل معها سيكون أيضا إشارة تنبيه جادة لنا جميعاً ممن رأوا الناس يأتون إلى عقر دارنا، إشارة تنبيه لنا جميعاً بأن أول رد فعل لنا ينبغي أن يكون إنسانياً – فعلينا أن نعامل هؤلاء كبشر – والخطوة الثانية ينبغي أن تشمل مخاطبة كل الشركاء. أما الخطوة الثالثة فتشمل اغتنام فرصة الشتاء المقبل لإيجاد وسيلة لوقف القتال في سورية والعراق، وخصوصاً في سورية.

فيما يتعلق بسورية، أود التأكيد مرة أخرى على أننا نرى، من واقع تجربتنا في هذا الصدد، أن إنهاء القتال عملية متصلة ولكن منفصلة عن إقرار السلام الفعلي الذي قد يستغرق سنوات أو عقود. وقف القتال ليس سلاماً بعد، وإنما هو شرط مسبق للسلام. إنه شرط مسبق للبدء في البناء والشروع في عملية طويلة الأجل تسمى بناء السلام، من شأنها أن تفضي إلى سلام حقيقي.

وبغية وقف القتال، قد نحتاج إلى مجموعة مختلفة أو مجموعة من الشركاء أكبر مما نحتاجه لبناء السلام. ففي سورية، وبغية وقف القتال، نحتاج إلى الجميع، إلى كل من هم على استعداد للمشاركة في الجهود الرامية إلى وقف القتال. من أجل بناء السلام، ربما نحتاج إلى مجموعة مختلفة من ذوي الشأن الفاعلين، ولكن ذلك سيأتي لاحقاً. وأعتقد أن ستافان دي ميستورا يقوم بعمل ممتاز إذ ينير لنا الطريق، ويبين الحاجة إلى استبدال القتال بالتحاور. وقد يفلح ذلك في بعض الأحيان

فعلاً. ففي نهاية كل القتال، هناك تحاور، لذلك، قد يكون من الأفضل أن يبدأ عاجلاً وليس آجلاً.

ونعتقد أيضاً أن الوقت هو جوهر المسألة في ذلك السياق. فالشتاء قادم. والآن هو الوقت الذي ينبغي أن نجد فيه حلاً مشتركاً لوقف القتال في سورية. فإن لم نفعل ذلك، سيجلب الربيع مفاجآت جديدة ومعاناة جديدة لشعوب المنطقة، إلى جانب خطر اتساع رقعة الأزمة إلى نطاق إقليمي أوسع بكثير مما نشهده في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بليبيا، نعتقد أننا بحاجة إلى الاستمرار في دعم عملية سياسية شاملة تقودها الأمم المتحدة برئاسة برناردينو ليون بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. فالحكومة السيئة أمر سيء. وما هو أسوأ من الحكومة السيئة ألا تكون هناك حكومة على الإطلاق. وليبيا مثال واضح على ذلك. وعليه، ينبغي دعم كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإقامة حكومة موحدة في ذلك البلد.

بالنسبة للعراق، نعتقد أننا يجب أن نظل ملتزمين بمساعدة الحكومة العراقية على مواصلة دعم العملية الانتقالية، وخاصة فيما يتعلق بشمولية سياساتها ومصداقية المصالحة الوطنية والإصلاح. ونرى أن العراقيين – الحكومة والقوات العراقية – في حاجة إلى دعمنا ويستحقانه. فالقوات العراقية والبيشمركة يقاتلان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ويحتاجان للمساعدة الإنسانية والدعم ويستحقانهما. وفي وقت سابق من هذا العام، قمت بزيارة عدد من مخيمات اللاجئين في العراق. وهم بحاجة إلينا وإلى دعمنا بكل تأكيد.

أخيراً، وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، أظن أن ما من أحد في هذه القاعة وحول هذه الطاولة إلا ويعتقد أن علينا أن نكرس كل جهودنا لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط – بغض النظر عن الآراء المختلفة التي قد تكون لدى الدول والبلدان والأشخاص بشأن القضية. ومن الواضح أن العملية لم تكن ناجحة؛ بل إنها في واقع الأمر صعبة جداً. وبالرغم من أنها بدت فاشلة في كثير من الأوقات، فلا بديل لها. ولا بد من المثابرة على محاولة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإن كرواتيا، كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، الذي يثري منظورنا، تعتقد أيضاً أنه لا بد من اضطلاع الاتحاد الأوروبي بدور أكثر فعالية وتحمل المزيد من المسؤولية عن تلك العملية.

ختاماً، فإن التحديات الراهنة في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا متعددة الأبعاد في طبيعتها، وبالتالي تتطلب ردوداً متعددة الأبعاد. وكما شاهدنا الناس من سورية وغيرها من البلدان يمرون كلاجئين عبر كرواتيا، كان الشيء الوحيد الذي بدا واضحاً أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى. هم أشخاص يحملون مؤهلات دراسية – الثانوية وشهادات جامعية – وهم، بالضبط، ما تحتاج إليه إعادة بناء بلد ما بعد الحرب. فإن غادروا المنطقة، وذهبوا إلى مكان ما في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية أو يعلم الرب إلى أين يذهبون، من غير المحتمل تماماً أن يعودوا. وفي حالة عدم عودتهم، لن يكون هناك من يعيد بناء سورية والبلدان الأخرى بعد انتهاء القتال والحرب، وسيتخلف الجميع عن الركب. وربما نتخلف نحن أيضاً إن لم نتحرك الآن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون أسيلبورن، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر روسيا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع يشكل مصدر قلق لنا جميعاً.

فمع ما يسمى جماعة الدولة الإسلامية في سورية والعراق (داعش)، وكذلك في ليبيا وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، وجبهة النصرة في مرتفعات الجولان، وحركة

الشباب في الصومال، تبدو قائمة التهديدات في المنطقة طويلة للغاية. ولا تهدد تلك الجماعات الإرهابية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل إنها تهدد الكوكب برمته. فهي بجنونها التدميري تهاجم الأطفال والنساء والرجال. وتهاجم المستضعفين والأقليات والمقدسات والتراث الثقافي والكنوز الأثرية وحرية التعبير. إنها تسعى إلى تحطيم رموز الإنسانية والتنوع.

وبغية مكافحة التهديد الإرهابي بشكل فعال، من المهم أن نفهم أصول صعودها إلى السلطة. فالتهديد الإرهابي لم يكن السبب الأساسي للأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بل هو ذاته نتيجة لأسباب كامنة، وبالتالي، لا بد من معالجة تلك الأسباب الجذرية من أجل القضاء عليه. خلاف ذلك، وحتى لو اختفت داعش أو الكيانات الإرهابية الأخرى اليوم، ستحل محلها تنظيمات غيرها، وربما أكثر وحشية منها. قد تتغير الراية التي ينضوي الإرهابيون تحت لوائها، لكن ستبقى الأسباب الجذرية لظهور تلك المنظمات قائمة. فما هي تلك الأسباب الجذرية؟

أولاً، إن صعود الجماعات الإرهابية لا يمكن فصله عن سياقها السياسي الإقليمي. لذلك، وفي سورية، استفادت داعش إلى حد كبير من الآثار المترتبة على السياسات الوحشية لنظام الأسد، الذي ظل لأكثر من أربع سنوات يقمع ويذبح شعبه بالقصف العشوائي وإلقاء البراميل المتفجرة. وعلينا أن نحارب الإرهابيين في سورية دون أن يكون ذلك في صالح نظام الأسد أو نسيان الجرائم التي يرتكبها النظام يومياً.

نحن بحاجة إلى إدخال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحررة من قبضة داعش وإلى دعم الائتلاف الوطني السوري. ويجب علينا أيضا دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، بهدف تحقيق عملية انتقال سياسي.

وفي العراق، فإن الشعور بالتهميش والحرمان والإذلال من جانب السكان السنة هو الذي استغله المتطرفون. يجب علينا أن ندعم الإصلاحات الجارية لحكومة رئيس الوزراء العبادي، الذي تغلب بلده على الانقسامات، فيما يسعى إلى العمل في إطار عملية سياسية شاملة للجميع حقا.

وفي ليبيا، وكذلك في اليمن، ينبغي زيادة دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية، بدعم من المجتمع الدولي، تكون قادرة على عزل الجماعات المتطرفة وتأمين الإقليم والمضي على طريق المصالحة الوطنية.

ثانيا، من بين الأسباب الجذرية التي تشجع التطرف والإرهاب، أن هناك شعورا بالاستبعاد. انعدام الآفاق والفرص الاقتصادية للشباب، بما في ذلك الصعوبات التي تكتنف الحصول على فرص العمل، تهيء تربة خصبة للتطرف. لذلك من الضروري الاستثمار في تنمية ورفاه الشباب. يجب أن نتيح له فرصة لتطوير إمكاناته من خلال تشجيع مشاركته الكاملة في حياة المجتمع. ومن هذا المنطلق، تستحق سياستنا للتعاون من أجل التنمية مكانا هاما في مجال تعليم الشباب وتدريبه المهني. لقد التزمت لكسمبرغ، بدعم اليونيسيف، بخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، التي اعتمدناه للتو والتي تأخذ في الاعتبار بصورة عامة الاحتياجات المحددة للأطفال والشباب وإمكاناتهم.

ثالثا، يجب أن أذكر أيضا سببا جذريا آخر لانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط. أشير إلى الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهو مأساة إنسانية حقيقية، مع استمرار جمود عملية السلام. اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يتحتم علينا إقناع أصدقائنا الإسرائيليين بأن أمن إسرائيل يتوقف على إنشاء دولة فلسطين ديمقراطية وذات سيادة إلى جانبها. ويجب أن نشجع أصدقاءنا الفلسطينيين على أن يثابروا على طريق المصالحة والمفاوضات. ذلك الطريق هو أفضل وسيلة للحماية

من الإرهاب. لنتعهد جميعا بدعم المسار الذي يؤدي إلى تحقيق النتيجة المرجوة، وهي الحل القائم على وجود دولتين.

شارك العديد منا في رفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة اليوم. يجب أن يدفعنا هذا العلم جميعا إلى مكافحة الوضع الراهن واللامبالاة.

أختتم بياني بهذه الحقيقة: لا يمكننا تغيير الماضي، لكن واجبنا هو أن نتعلم دروسه وأن نتصرف بناء عليها في المستقبل. وأؤكد للمجلس أن لكسمبرغ، بما في ذلك دورها الحالي بصفتها رئيس المجلس الأوروبي، لن تدخر جهدا في التصدي لتغذية نزعة التطرف لدى الإرهابيين والمتشددين العنيفين من خلال معالجة الأسباب الجذرية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيوانيس كاسوليدس، وزير خارجية جمهورية قبرص.

السيد كاسوليدس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمبادرة الاتحاد الروسي حسنة التوقيت بعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود بإيجاز أن أطرح وجهة نظرنا بشأن المسائل المعروضة علينا.

تتصدر الأمم المتحدة، وينبغي أن تظل، النظام والعدل الدوليين. وينبغي أن تتكيف مع طائفة واسعة من التحديات الأمنية، وثمة ضرورة لأن تصبح قرارات مجلس الأمن مرة أخرى ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ. ما من أزمة يمكن أن تحلها قوة وحيدة أو صاحب مصلحة منفردا. الطابع المعقد للأزمات التي نواجهها يتطلب تعددية أطراف فعالة يعزز بعضها البعض. وأشدد على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يضطلع بدوره في تسوية النزاعات في جوارنا من خلال طائفة قدراته وسياساته الواسعة. وبينما نصيغ السياسات الرامية إلى مكافحة التهديدات الإرهابية، علينا أن نضع في اعتبارنا أن الوقاية خير من العلاج. يستغل أولئك الذين يسعون إلى إشاعة التطرف على نحو جيد الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والبطالة بين الشباب ومحدودية فرص الحصول على التعليم.

كل بلد يواجه هذه التحديات حالة فريدة من نوعها. فيما يتعلق بليبيا، فقد تأخر كثيرا تشكيل حكومة وحدة وطنية. وبمجرد تشكيلها، من الضروري أن تقدم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين الدعم في مجال إصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات والدعم المالي. وفيما يتعلق بسورية، من الواضح أن النهج الذي نتبعه حتى الآن لم يخفف من محنة الشعب السوري، ولم ييسر حلا سياسيا. لا يزال بيان جنيف (S/2102/522، المرفق) أساسيا، وكذلك الحاجة إلى عملية انتقال سياسي واقعية.

أخيرا، ملاحظة بشأن داعش. إنها تهديد يؤثر علينا جميعا. هناك الكثير الذي يتعين القيام به بشأن مسألة تعقب ووقف التدفقات المالية إلى الإرهابيين. جرت مناقشة جوانب هذه المسألة في أماكن أخرى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ومن الواضح أننا بحاجة إلى إجراء أقوى من مجلس الأمن في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في جمهورية سلوفاكيا.

السيد لايتشاك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة.

ربما يكون التصاعد غير المسبوق للإرهاب هو الواقع الأكثر خطورة وترويعا وإيلاما وخزيا في بداية القرن الحادي والعشرين. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن ليس هناك فحسب، أحيانا ما يكون الإرهاب أول ملاذ، وأحيانا ما يكون الملاذ الأخير، للأفراد أو الجماعات التي لم تعد تشعر

بضرورة احترام السلطة والتقيد بالقواعد. يلجأ الناس إلى الإرهاب إما باختيارهم أو رغما عنهم.

وسوف أركز هنا على الذين يرغمون على أن يصبحوا جزءا من مجموعة متشددة ومتطرفة وعنيفة. إن تجربتهم السابقة هي الأساس لكي نفهمهم. إنهم ينتمون غالبا إلى طائفة مهمشة أو إلى أقلية إثنية أو دينية. يجري استغلال المشاكل التي يواجهونها – البطالة، الفقر، وانعدام أفق الحياة لهم ولأطفالهم، والأهم من ذلك، أي أمل في مستقبل أفضل – استغلالا بشعا من جانب جماعات مثل داعش، وهي بديل زائف ومحبط وخطير من بدائل الحكم يقوم على الخوف والعنف. غير أن القمع العسكري لداعش ليس سوى جزء بسيط من الحل. يجب أن يكون الجزء الرئيسي من الحل هو الالتزام بتحسين إدارة دفة الحكم، لا لتكون أفضل من داعش ولكن أيضا أفضل من الإدارة التي سبقتها.

ولكي نصل إلى مرحلة المنع، من الضروري وضع حد لمرحلة استمرار التراع. لا يمكن للمجتمع الدولي التركيز على تدابير المنع في بيئة ملؤها الرعب والخوف حيث، بينما نتكلم، يحمل الأطفال الأسلحة وتتعرض المستشفيات والمدارس للهجمات المتعمدة.

تتطلب عمليات الانتقال السياسي الناجحة في الشرق الأوسط دعما دوليا قويا وتوافقيا. يمكن لأي تدخل أجنبي لصالح فرادى الأطراف أن يحطم الثقة الهشة في المسار السياسي. يسفر تبادل الآراء على نحو صريح وصادق ومنتظم عن زيادة في الفهم، والأمثل أن يسفر عن زيادة في الثقة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تبادل المعلومات والاستخبارات والتعاون في مجالي الشرطة والقضاء على نحو أكبر وأكثر مرونة، وهما عنصران هامان من عناصر جهود مكافحة الإرهاب.

وعند تناول مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من الأهمية بمكان مشاركة كل دولة من أجل منع حدوث ثغرات في التنفيذ. تشكل ضعف الروابط فرصا للمقاتلين الأجانب. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا مراعاة التوازن بين الأمن واحترام حقوق الإنسان. لن يكون الأمن مستداما إلا إذا تحقق مع احترام سيادة القانون.

يجب تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة تنفيذا كاملا في حينها، سواء اتخذت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أم لا. إن تحقيق التوافق في آراء أعضاء مجلس الأمن أهم من ألا نركز جميع جهودنا على محاولة تحقيقه. ينبغي أن يساعد الرصد من جانب كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية المختصة وذات الخبرة في هذا المجال على ضمان تحسين تنفيذ الدول لالتزاماها. ولهذا السبب، لا بد لي أن أقول إنني أقدر الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المعنية.

ويظل دور مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب حاسما، فهو يشكل حجر الأساس في صون السلام والأمن الدوليين. كما أن الجمعية العامة لديها إمكانات كبيرة وتضطلع بدور هام. ونحن نتطلع إلى خطة العمل العالمية التي قدمها الأمين العام لمكافحة التطرف العنيف. ونأمل أن تجسد العديد من المقترحات الملهمة التي طرحت في المؤتمرات الإقليمية بشأن مكافحة التطرف العنيف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

السيد مدني (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة للتكلم أمام هذه الهيئة. وأود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت خلال فترة رئاسته لمجلس الأمن، بالاقتران مع الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة، بشأن تسوية التراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتصدي للتهديد الإرهابي في المنطقة.

وبصفتي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أود في البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به سعادة الشيخ صباح خالد الأحمد الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في دولة الكويت، بصفة الكويت رئيس المجلس الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي.

وبوصف منظمة المؤتمر الإسلامي شريكا استراتيجيا وملتزما لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فقد بذلت كل جهد ممكن لتحقيق وسائل الانتصاف في التحديات المتشابكة والصعبة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونعتقد صادقين أنه على الرغم من تولينا – بصفتنا المجتمع الدولي – مسؤولية توفير الحلول وسبل الانتصاف، لن يسعنا أن نكون في وضع أفضل إلا إذا تمكنا على نحو صحيح وصريح من تشخيص الخلفيات التاريخية والأسباب الجذرية والديناميات التي جلبت كل هذه الكوارث والإخفاقات التي يتعين علينا أن نتعامل معها اليوم. ويجب أن نجري تحليلا حول ما إذا كانت آليات تحقيق السلام والأمن الدوليين والإقليميين قادرة على التغلب على عقبات اليوم.

أما مخلفات الاستعمار، والاستراتيجيات الخاطئة للحرب الباردة، وترك الشعب الفلسطيني يعاني من عواقب احتلال جائر وغير قانوني، وغزو العراق – الذي دمر النسيج الاجتماعي للبلد وخلف تداعيات إقليمية خطيرة – فجميعها قد هيأت مناخا لا يمكن فيه للمنطقة الاستثمار في رأس المال البشري. فقد التمس ملايين العراقيين الملاذ وسعوا للحصول على وظائف خارج العراق قبل أن نسمع عن داعش بفترة طويلة. وتم إنفاق موارد المنطقة على شراء الأسلحة، بما يرضي تماما أولئك الذين يجوبون العالم بالنيابة عن صناع الأسلحة.

وبالنسبة للشلل الذي أصاب المنطقة، وعدم وجود نموذج للتعايش السلمي فيما بين بلدانها، والاعتلال الفكري الذي سيطر على عزم العالم الإسلامي على الانكفاء إلى الوراء – بدلا من تجديد تقاليده وتعبيراته الثقافية وخطابه الفكري – مقرونا بغياب الإرادة السياسية الجماعية للتصدي للنزاعات في الشرق الأوسط، وما يبدو وأنه – إذا سمح لي الأعضاء – انقسامات حادة داخل المجلس، فقد سمحت لهذه الأخطار في المنطقة بالاستمرار والوصول إلى المستويات التي نجتمع اليوم هنا للنظر فيها. ومن هنا، متى ينبغي أن ننظر في إيجاد مخرج من ذلك؟

إن أولئك الذين يرون أن الإسلام هو مصدر التشتت والعنف ويبحثون عن مصدر داخل الإسلام يقود المسلمين – فقط لمجرد أنهم مسلمون – إلى الانقسام والعنف، ببساطة يتجاهلون التاريخ وقصة الحضارة الإسلامية العظيمة. كما يغفلون قرنا امتلأ بالحروب والنزاعات العرقية والاغتراب نتحمله جميعا باعتباره إرثا ثقيلا للبشرية كان فيه المسلمون في معظم الأحيان هم الضحايا. كما أن أولئك الذين يفترضون أن هذه المنطقة ذاتية التدمير بطابعها يتغافلون عن الألاعيب أو المصالح الكبرى التي تجري على مسرح هذه المنطقة، وهي المنطقة التي نادرا ما تركت وشأنها لتنمو وتنضج وتبني مؤسساتها الخاصة بها.

وبدلا من الوصاية على المنطقة، يجب علينا معالجة الأبعاد المتعددة الجوانب لنزاعاتها، والاستماع إلى شعبها، وأن نتذكر الصعوبات والتاريخ الحديث الذي أدى إلى ما لدينا الآن في العراق وسورية وليبيا. وفي هذا السياق، بدأت منظمة التعاون الإسلامي – وتبدأ وستستمر – في مشاريع محددة تركز على هذا الفهم من أجل معالجة السياقات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية التي تُهَيِّء الظروف التي تفضي إلى نشوب النزاعات، وعلى الحاجة إلى مكافحة جميع أنواع الخطاب الأصولي المتطرف من أجل نزع الشرعية عن أعمال العنف والتلاعب، سواء كانت تستند إلى أيديولوجية أو تدعي التفوق الثقافي. كما تعالج الأسباب الكامنة وراء العنف الطائفي والمحاولات الرامية إلى تسييس الفروق الطائفية والتركيز

المفرط على الطوائف باعتبارها جوهر الهوية، وكذلك لنتذكر دائما ونأخذ بعين الاعتبار – في تاريخ جميع الحركات، سواء كانت حركات التحرير أو غيرها – احتمالية اختراق جهات فاعلة خارجية للجماعات الإرهابية والمتطرفة بغرض خدمة أغراض سياسية خاصة بتلك الجهات.

واليوم هو اليوم الذي يرفرف فيه أخيرا علم فلسطين عاليا على مباني الأمم المتحدة. ويشكل هذا التطور المبهج تجسيدا للغالبية الساحقة من المجتمع الدولي التي تدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، التي سيترسخ بدونها التطرف والشعور بالإحباط والإذلال والخيانة التاريخية في عمق إدراك المنطقة وشعوبها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديدييه رايندرز، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في مملكة بلجيكا.

السيد رايندرز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدار السنوات الأربع الماضية يشكل محور اهتمامات بلجيكا. وأشكر الاتحاد الروسي على مبادرته بعقد هذه المناقشة، التي تكمل مناقشاتنا أمس عندما اجتمعنا بشأن التحالف ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والتطرف العنيف بمبادرة من الولايات المتحدة.

وكما أظهرنا، مرة أخرى، في المناقشة العامة في الجمعية العامة، فإننا متحدون في تصميمنا على القضاء على الإرهاب. وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات بإدراج العديد من المنظمات الإرهابية في القائمة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، وبدعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها في مواجهة التهديد. ويجب أن نواصل ما نتخذه من إجراءات ترمي إلى استئصال هذه الآفة باتخاذ تدابير في كل بلد من بلداننا، ولا سيما لتجفيف منابع التمويل من أجل الحيلولة دون تدفق المقاتلين الأجانب الذين يلتحقون بصفوف المنظمات الإرهابية. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف زيادة التعاون بين الدول في جميع جوانب مكافحة الإرهاب.

وفي سورية والعراق، التحالف المدعوم من حوالي ٧٠ بلد يقاتل بحزم ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وينبغي له الانتهاء من عمله بشكل متسق وبطريقة منسقة عن طريق العمل الفردي من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستهداف حصري وواضح لجماعات إرهابية معروفة.

ولن نتمكن من إلحاق الهزيمة بالتهديد الإرهابي إن لم تؤخذ الشواغل المشروعة للسكان في الاعتبار، وإن لم تحترم حقوق الإنسان، التي تقع المسؤولية عنها في الأساس على عاتق الدول. أما استخدام الأسلحة غير الإنسانية، مثل البراميل المتفجرة، والرد على المطالبة بالديمقراطية بأعمال عنف، كما هو الحال في سورية، فيغذيان أنشطة التجنيد التي تقوم بها المنظمات الإرهابية وتقدم نفسها بوصفها بدائل للديكتاتورية.

والواضح أيضا أنه يجب علينا أن ندعم البلدان المجاورة، التي أثبتت سخاء فريدا عن طريق ترحيبها بالسكان الذين فروا من الإرهاب، والحرب، والقمع.

في سورية، لا بد أن نعمل بسرعة من أجل تحقيق عملية انتقالية سياسية شاملة. وتؤيد بلجيكا جهود الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا. كما أدعو جميع البلدان التي لها نفوذ على الجهات الفاعلة في سورية إلى تشجيعها على الجلوس عاجلا حول الطاولة، بغية أن تتوقف لغة السلاح في نهاية المطاف. ونحن نعلم أنه يجب إجراء مفاوضات مع النظام، وكذلك مع قوى المعارضة المعتدلة، ولكن العملية الانتقالية يجب أن تجري بالتوازي مع العمل العسكري ضد داعش.

وفي العراق، أظهرت حكومة رئيس الوزراء العبادي عزمها على المضي قدما نحو اعتماد نهج أكثر شمولا. فعلينا أن نواصل دعمها بحيث تتعزز جهودها ويجري التعجيل فيها.

ولا يزال الوضع في ليبيا يشكل عاملا لزعزعة الاستقرار في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. فالحركات الإرهابية، التي يزعم البعض منها بأنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تستفيد من الفراغ السياسي. وتونس المجاورة، التي كان تحولها لافتا للنظر، باتت أشد ضعفا. ويجب على الأطراف الليبية المعنية الانخراط على وجه السرعة في عملية سياسية شاملة لتشكيل حكومة انتقالية، وأرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص برنادينو ليون في هذا الصدد.

وفي اليمن، حيث تتعرض العملية الانتقالية للخطر بفعل جهات فاعلة سلبية، يتدهور الوضع الإنساني بشكل خطير. ويجب اعتماد عملية سياسية دونما تأخير بغية وضع حد لمعاناة السكان.

وأخيرا، يجب أن نعيد إطلاق عملية للسلام ذات مصداقية بهدف إقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، مع احترام شواغل السلام والسيادة والأمن لشعب كل منهما. ويؤكد تزايد حدة التوتر مؤخرا في القدس هذه الحاجة الملحة.

مرة أخرى، سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة، وآمل أن نحرز تقدما على حد سواء في مقاتلة تنظيم داعش بشكل فعال، وإيجاد حل سياسي في مختلف البلدان التي ذكرتها للتو.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماورو فييرا، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى جمعنا معا لمناقشة التحديات الخطيرة التي يواجهها العالم اليوم بشأن تعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونحن نشعر بالتقدير أيضا إزاء أن المذكرة المفاهيمية التي أعدها الاتحاد الروسي (S/2015/678، المرفق) تشجع على التفكير المتعمق في الأسباب الرئيسية للصراعات والإرهاب.

إن التهديدات للسلام والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي موضوع يتكرر تناوله في المجلس. فالزيادة في عدد التهديدات وتعقيداتها في هاتين المنطقتين الاستراتيجيتين تشهد على عدم قدرتنا الجماعية لحل الصراعات الطويلة الأمد ومنع اندلاع صراعات جديدة. وكما دعت البرازيل دائما في هذا المجلس، يجب أن نعالج هذه المشاكل من خلال تصور استراتيجية شاملة تقوم على مزيج من الدبلوماسية وجهود بناء السلام.

لقد شهدنا في قطاع غزة العام الماضي الحرب المأساوية الثالثة في غضون خمس سنوات. فعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ظلت متوقفة. والعنف وصل إلى مستويات وحشية لا يمكن تصورها في سورية، وآفاق حل الصراع لا تزال بعيدة المنال. إن ما يسمى بالدولة الإسلامية سيطرت على أجزاء كبيرة من العراق وسورية، وهي ترتكب الجرائم الأشد همجية ضد المدنيين الأبرياء. وليبيا واليمن واقعان كلاهما في دوامة النزاعات السياسية والعنف، مما يؤدي إلى الخراب والأزمات الإنسانية الخطيرة.

واسمحوا لي أن أؤكد على نحو لا لبس فيه رفض البرازيل القاطع لجميع أشكال الإرهاب والتطرف. إذ ليست هناك أسباب مبررة للأعمال الإرهابية. ولقد شعرت الحكومة البرازيلية بالجزع حيال الأعمال الاستفزازية التي أدت إلى تدمير مواقع ثقافية وتاريخية أثرية على نحو طائش في سورية، والعراق، ومالي، وفي أماكن أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن السمة المشتركة بين جميع هذه الحالات هي فشل المجتمع الدولي في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات. وطالما نحن نتجاهل الفقر وهشاشة المؤسسات الوطنية كعاملَين يدفعان باتجاه الصراعات المسلحة، فلن يكون هناك حل دائم في الأفق.

وإننا نشهد مرارا وتكرارا الآثار الضارة الناجمة عن لوي القواعد والتذرع بحقوق استثنائية لتبرير التدخل العسكري. وقد أضعفت هاتان الاستراتيجيتان النظام المتعدد الأطراف وفاقمت الوضع على أرض الواقع. والعراق وليبيا مثالان واضحان على فشل أي نهج يستند إلى حلقات مفرغة من التهديدات والجزاءات والعنف. والتدخلات العسكرية لا تفضي إلاّ إلى ضعف المؤسسات الوطنية، وتزايد الطائفية، والفراغ في الحكم، وانتشار الأسلحة، مما يمهد الطريق أمام صعود الجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية. فهذه الجماعات تزدهر في غياب الدولة، وتستفيد من تدفق الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

ولقد حان الوقت كي يقيّم مجلس الأمن المآسي التي كان يمكن منع وقوعها، والتعلم من أخطاء الماضي. وينبغي لنا جميعا أن نلتزم بالعزم على التركيز على الحوار السياسي والإجراءات الوقائية. واستخدام الجزاءات والقوة العسكرية ينبغي أن يكون دائما الملاذ الأخير، وعندما يحدث ذلك، يجب أن يكون وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وما نحتاجه حقا هو وجود دبلوماسية أفضل لمواجهة التحديات العديدة التي لا تزال ماثلة أمامنا.

إن المأساة الإنسانية التي نشأت من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما زالت مثار قلق كبير. ونحن نشيد بالعمل الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها لمساعدة ملايين الناس المحتاجين إلى مساعدة، فضلا عن السخاء الرائع الذي أبدته بلدان عديدة في المنطقة، بما في ذلك لبنان، والأردن، ومصر، وتركيا، التي ما برحت تتلقى الجزء الأكبر من اللاجئين السوريين.

وما فتئت البرازيل تسعى إلى المساهمة في هذه الجهود الإنسانية. فقمنا بإصدار تأشيرات دخول لأكثر من ٧٧٠٠ من السوريين المتضررين من الأزمة، وقدّمنا الأغذية والأدوية للمساعدة على تخفيف حدة الحالة الأليمة التي تواجه اللاجئين والنازحين في المنطقة. وكما تعهدت الرئيسة ديلما روسيف أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.13)، سوف تواصل البرازيل استضافة أولئك الذين اضطروا إلى الفرار من بلدهم وهم في حاجة إلى مكان لبدء حياتهم من جديد. والبرازيل، بوصفها أكبر موطن للشتات السوري في العالم والبلد الملتزم بتحقيق السلام والأمن الدوليين، على استعداد لتحمل مسؤولياتها على الجبهتين الدبلوماسية والإنسانية.

وحتى في ضوء تلك الحقائق المأساوية، لا يزال هناك سبب للأمل، الأمل الناجم عن إيمان متجدد بفضائل الدبلوماسية. فخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، وقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية يظهران أنه عندما توجد الإرادة السياسية، يصبح التوصل إلى اتفاق ممكنا حتى على المسائل المعقدة والحساسة للغاية. وتشيد البرازيل بجميع المشاركين في تلك الجهود وإصرارهم على الحوار والتفاوض. إن ذلك يرسي اتجاها إيجابيا ينبغي أن يساعدنا على التصدي بفعالية للصراعات المستمرة في المنطقة. وينبغي أن نتعظ من الأمثلة على الأعمال الدبلوماسية الناجحة، ونضاعف جهودنا الجماعية لوقف الصراعات وتسويتها في منطقة الشرق الأوسط.

ويجب استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين على وجه السرعة ضمن أطر يمكنها أن تؤدي إلى الحل القائم على دولتين.

ولا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير في التوصل إلى حل سياسي شامل في سورية. فالخطوة الأولى نحو تشجيع الحوار وتجنب تفاقم الصراع يجب أن تتمثل في وقف تدفق الأسلحة إلى البلد. ونحن نتطلع إلى عملية سياسية متجددة، تقودها الأمم المتحدة، للتعامل مع الوضع في سورية. وتأمل

البرازيل أن تكون سورية موحدة الأراضي، وذات سيادة، وتعددية، وديمقراطية للخروج من رماد الحرب.

وفي ليبيا واليمن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون موحدا في إدانة العنف، وتجنب استخدام القوة من جانب واحد، والعمل مع الأطراف لتشجيع الحوار، وتسوية الخلافات، والتوصل إلى حل سلمي ودائم.

ويجب أن نسترشد بالدبلوماسية والتعاون وتعددية الأطراف في السعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر استقرارا وسلاما. ويتحمل المجلس المسؤولية الأولية عن تشجيع الحوار السياسي ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ومن واجبنا استعادة قدرة المجلس على الاضطلاع بواجبه في صون السلم والأمن الدوليين. وتتطلب فعاليته واستمرار سلطته أن يُنظر إليه بوصفه هيئة شرعية وتمثيلية.

وبعد ٧٠ عاما من العمل، سيكون مجلس الأمن بعد إصلاحه، ليضم أعضاء دائمين وغير دائمين جددا، في وضع أفضل للتصدي على نحو ملائم لتحديات عالم متعدد الأقطاب وقيادة مرحلة جديدة من المشاركة الدبلوماسية الحثيثة لحل تلك المنازعات. والفرصة سانحة أمامنا. وما علينا إلا النظر إلى الحالات التي نوقشت في مناقشة اليوم لكي ندرك مدى إلحاح المهمة.

وما برحت البرازيل من بين الدعاة المتحمسين إلى تعددية الأطراف وكل ما تمثله الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥. ويحدونا الأمل في أن يفي المجتمع الدولي، خلال الـ ٧٠ سنة المقبلة وما بعدها، بالوعد المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وجميع أشكال المعاناة التي لا معنى لها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيرلان إدريسوف، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

السيد إدريسوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أشكركم شكرا جزيلا سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة، ورجاء أن تنقل امتنان بلدي للسيد لافروف على مبادرته بعقد هذه الجلسة لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن بعض قضايا اليوم الأكثر إلحاحا.

(تكلم بالإنكليزية)

بينما ما زلنا نشهد أزمات خطيرة الحجم ولم يسبق لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نعتقد أن الوقت قد حان لمعالجة تلك المسائل بشكل مشترك. وما فتئت الحالة في المنطقة منذ عقود تمثل أحد العوامل الرئيسية في زعزعة الأمن العالمي.

ونحن على يقين من أن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط لن تبدأ على نحو جاد في التحسن إلا إذا تم حل القضية الفلسطينية. وتعترف كازاخستان بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وتؤيد بقوة إنشاء دولة فلسطين المستقلة التي تتعايش في سلام مع إسرائيل ضمن حدود عام ١٩٦٧. كما نؤيد عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، ونرحب بالاحتفال الذي جرى اليوم لرفع العلم الفلسطيني في مقر الأمم المتحدة. ونرى أن الحل القائم على وجود دولتين هو الخيار العملي الوحيد لإحلال السلام الدائم، وندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إبداء المسؤولية السياسية وحسن النية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يلبي التطلعات المشروعة للشعبين.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لنتذكر الأحداث التي عانت منها البشرية في القرن الماضي، بما في ذلك حربان عالميتان والكثير من الثورات. إن المأساة التي عشناها جميعا هي ما يدفعنا بشكل دائم للعمل باستمرار من أجل تحقيق السلام والأمن. لقد أثبت الربيع

العربي مرة أخرى أن الثورات لا تؤدي سوى إلى عرقلة التنمية البشرية وتخلف المجتمعات والإضرار بالعلاقات بين الدول.

ويجب علينا جميعا أن نرفض الاستخدام غير الدستوري وغير القانوني للقوة العسكرية، بما في ذلك التدخلات العسكرية الأجنبية الخارجية، التي لا تفضي إلا إلى تدمير مقومات الدولة.

إن الكارثة الإنسانية في سورية لم تعد مجرد مسألة إقليمية. بل تجاوزت الأزمة منطقة الشرق الأوسط. وخير دليل على ذلك هو أن أكثر من ٢٠٠ من مواطني كازاخستان يقاتلون في سورية والعراق. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والجهات المعنية الأخرى. وتعتقد كازاخستان اعتقادا راسخا بأنه لن يتسنى حل الأزمة إلا من خلال حوار سياسي حقيقي بين جميع الأطراف السورية، بدعم غير متحيز من الجهات الفاعلة الخارجية.

وقد استضافت كازاخستان في أيار/مايو اجتماعا لزعماء المعارضة السورية بناء على طلبهم. وجرت المفاوضات على أساس المبادئ الأساسية التالية: احترام عملية جنيف وإدانة جميع أشكال الإرهاب والدعوة الجماعية إلى إنهاء المشاركة شبه العسكرية الأجنبية. وستجتمع المجموعة نفسها خلال يومين مرة أخرى في كازاخستان في جولة ثانية. ونحن لا نتدخل؛ إنما نوفر ببساطة منبرا على أمل أن يجد السوريون أنفسهم طريقا نحو تحقيق السلام والمصالحة.

وفي عام ١٩٩٢، في محاولة لكفالة السلام والأمن في منطقة آسيا بأسرها، كانت كازاخستان صاحبة المبادرة في إنشاء مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهو منتدى أمني شامل قاري فريد من نوعه لتنفيذ تدابير بناء الثقة وإقامة وتعزيز حوار سياسي وتفاعل بغية تحقيق السلام والاستقرار في آسيا. ويمتد اليوم مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا من القاهرة إلى سول ويضم ٢٦ بلدا من كل منطقة دون إقليمية في القارة.

ونحن على ثقة بأن الزعماء الروحيين ورجال الدين يضطلعون بدور هام في تعزيز الوئام والاحترام المتبادل فيما بين الطوائف العرقية والأديان، لذلك، تعقد كازاخستان وتستضيف مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية كل ثلاث سنوات والذي يتيح منبرا لإجراء حوار بين الزعماء الدينيين والساسة من أجل السلام. واستضافت كازاخستان في تموز/يوليه مؤتمرا إقليميا بشأن مكافحة التطرف العنيف والذي دعونا ممثلين من بلدان آسيا الوسطى والصين وإيران وباكستان والهند وجمهوريات القوقاز إلى المشاركة فيه. ونعتقد أن جميع هذه الأمور ترمز لإسهامنا الصادق في حرب موحدة ضد شرور الإرهاب.

وبينما ندرك أن الإرهاب تهديد عالمي، لا بد من إقامة تحالف لمكافحة الإرهاب تقوده الأمم المتحدة وإنشاء آلية مشتركة لدحر هذا الشر وتقديم مرتكبيه ومؤيديه إلى العدالة. ويجب أن تكون آليات الأمم المتحدة الراهنة الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ملزمة قانونا من خلال اتخاذ مجلس الأمن لقرارات ذات صلة. وقد دعا رئيس بلدي، قبل يومين في معرض كلمته خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/70/PV.13)، إلى إنشاء شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وسنضغط بشدة لدعم تلك المبادرة، وسنطلب من كل الدول الأعضاء تأييدها. ومن الضروري وضع قائمة متفق عليها للمنظمات الإرهابية، وينبغي أن يكون لمجلس الأمن وحده ولاية حظرها.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي وكفالة إحلال السلام في الشرق الأوسط، على أساس الحرية والعدالة للجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد نيكوس كوتزياس، وزير خارجية اليونان.

السيد كوتزياس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة الهامة. فالقضايا التي نتناولها في هذه المناقشة ترتبط ارتباطا وثيقا بأزمة الهجرة واللاجئين وقد تسببت فيها، حيث أنها دفعت مئات آلاف من الناس للفرار من المنطقة، مما شكل ضغوطا جديدة على المجتمعات والاقتصادات في البلدان المجاورة وخارج المنطقة نفسها.

إن اليونان، التي تقع على مفترق طرق أزمة اللاجئين، تشعر أيضا بقلق خاص إزاء مصير الأقليات في العراق والمنطقة، بما في ذلك الطوائف المسيحية، والتي تواجه بعد ألفي عام في المنطقة خطرا وجوديا بسبب الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

ومن الواضح أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش ما زال يقوض الاستقرار والديناميات السياسية في العراق وسورية، مما يجعل الحالة الأمنية في المنطقة مضطربة للغاية. ولكن كان من الواضح أيضا منذ بعض الوقت، من خلال ظاهرة المقاتلين الأجانب وأزمة المهاجرين واللاجئين، أن موجات عدم الاستقرار أصبحت محسوسة في أماكن أبعد كثيرا وعلى نطاق عالمي. لذلك، فإن المسألة البالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي هي تنفيذ استراتيجية متسقة ومحددة ومتعددة الأوجه للتصدي للتنظيم.

إن الأساليب الرهيبة التي تستخدمها داعش تعمل على توحيد الدول في المنطقة، بما في ذلك العديد ممن لديها مصالح متباينة. ذلك عنصر رئيسي حقا في مسعانا المشترك لهزيمة داعش، وهو موقف مصمم من جانب جميع الجهات الفاعلة. ومهما يكن من أمر، لا يمكن هزيمة داعش بالوسائل العسكرية وحدها. وكذلك يتعين علينا التصدي لتمويل المنظمات الجهادية وأساليب تجنيدها، بما في ذلك استخدام الانترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. وأخيرا وليس آخرا، من الحيوي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة جماعية وعلى نحو موحد للتوصل إلى الحل الذي تأخر كثيرا للأزمة السورية وذلك بالبدء مباشرة بعملية سياسية شاملة.

ويجب وقف الحرب. وتوجد ضرورة لتشكيل تحالف كبير من أجل السلام، أي تحالف من أجل إعادة إعمار سورية. ويجب أن نعيد لشباب سورية، وشباب العالم العربي بشكل عام، حقهم في الحلم بحياة مختلفة. وبخلاف ذلك ومن دون ذلك الحلم أو التوقعات من أجل حياة مختلفة فلن يخوضوا كفاحا من أجل السلام وإعادة إعمار سورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارل إرجافيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية سلوفينيا.

السيد إرجافيتش (سلوفينيا) (تكلم بالفرنسية): إن استقرار وازدهار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما زال من بين أكثر الأولويات إلحاحا لدى المجتمع الدولي. وتمثل المنطقة مهد الحضارة وهي ثرية ثقافيا ودينيا. في ذلك السياق، ندين بأشد العبارات تدمير التراث الثقافي الذي ارتكب في سورية والعراق.

إن الحالة في سورية والعراق وليبيا واليمن معقدة ومقلقة للغاية. ولا تزال المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في مأزق. والانتقال السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي يواجه أيضا عقبات عديدة.

لا يمكن التسامح مع الإرهاب والتطرف العنيف بل يجب عدم التسامح معهما، بغض النظر عن أشكالهما ومظاهرهما. إن ما ترتكبه داعش، والقاعدة، وجبهة النصرة وغيرها من المجموعات المتطرفة المماثلة من فظائع بحق المدنيين تستعصي

على الفهم الإنساني. وبالنظر إلى نطاق وطبيعة الجرائم المرتكبة في العراق وسورية، فلا يمكن تصنيفها بأي شكل آخر إلا بجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وإبادة جماعية، والنساء والأطفال عرضة لتلك الجرائم بشكل خاص. تشكل المجموعات المتطرفة تهديدا إرهابيا معقدا لا ينبغي التعامل معه فقط بالوسائل العسكرية. بل يتعين علينا الانتقال إلى الدبلوماسية، والوساطة، ومنع نشوب الصراعات. فمن خلال التعليم والحوار المفتوح علينا تحسين فهمنا ومعرفتنا للآخر.

إن الشباب يمثلون أضعف المجموعات التي تواجه الفكر الراديكالي والتطرف. وعندما نتكلم عن الوقاية، نعني بذلك التطلع إلى بدائل إيجابية للشباب. وهذا يشمل التعليم وتوفير الفرص للحصول على الوظائف وتهيئة بيئة يسودها الأمل.

يجب علينا أيضا أن نركز على مفهوم المسؤولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد طريقة لمعالجة الإفلات من العقاب الذي يتمتع به حاليا مرتكبو هذه الجرائم الكريهة جدا. ولا بد من إحضار مرتكبي هذه الفظائع أمام العدالة لمساءلتهم عما اقترفوه. تؤدي المحكمة الجنائية الدولية دورا حيويا في مكافحة الإفلات من العقاب. ونهيب بجميع الدول في المنطقة الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وما زلنا ننادي بأن يقوم مجلس الأمن بإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن العنف والفظائع التي ترتكبها المجموعات المتطرفة تسببت بتشريد جماعي. فآلاف السوريون والعراقيون والأفغان يفرون من بلادهم كل يوم، مما نجم عن ذلك حالة إنسانية كارثية. فقد أصبح ملايين الناس مشردين داخل المنطقة أو يلتمسون الملجأ في البلدان المجاورة وخارج المنطقة، بما في ذلك أوروبا. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يستجيب بفعالية إلى الاحتياجات الآنية للذين في خطر باعتماد نهج يقوم على الاحتياجات، وعلاوة على ذلك احترام المبادئ الأساسية للإنسانية

وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لاستعادة السلام في الشرق الأوسط. إن استئناف المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية على جانب كبير جدا من الأهمية للمنطقة بأسرها. ولا يمكن تحقيق الحلول المستدامة للأزمة في سورية والعراق إلا من خلال الحوار بين أبناء سورية ومن خلال الحوار بين أبناء العراق. ودور المجتمع الدولي يتمثل في مساعدة السوريين والعراقيين في السعي إلى هذا الحوار.

أود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد لمجلس الأمن أن سلوفينيا تؤيد تأييدا كاملا جهود المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، السيد ستيفان دي مستورا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبدالله غوباش، وزير الدولة في الإمارات العربية المتحدة.

السيد غوباش (الإمارات العربية المتحدة): باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أود في البداية أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، ونتمنى لكم التوفيق والنجاح. كما أود أن أشكر سلفكم الممثلة الدائمة لنيجيريا على إدارتها الحكيمة لدورة أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس.

نقدر عاليا دعوتكم لمناقشة هذا البند في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما أن التحديات الراهنة التي تمر بها المنطقة، خاصة التحديات الأمنية، باتت تشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين. فخلال السنوات الخمس الماضية، تزايدت وتيرة الصراعات والعنف، وتنامى الفكر المتطرف والأنشطة الإرهابية في المنطقة، وتصاعدت الجرائم الوحشية التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المتطرفة، وأبرزها تنظيم داعش والقاعدة. وقد استغلت هذه التنظيمات حالة عدم الاستقرار والفراغ السياسي والأمني في عدد من دول المنطقة مثل سورية، وليبيا، والعراق واليمن، لترسيخ سيطرتها، وتوسيع أنشطتها ونفوذها،

واستهداف الفئات الضعيفة وتجنيدها عن بُعد لتنفيذ مخططاتها التخريبية داخل وخارج الحدود الجغرافية للمنطقة.

في هذا الصدد، ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة يمكن أن يتحقق بالقيام بما يلي.

أولا، إيجاد حل للقضايا الرئيسية التي طال أمدها، وذلك بتحمل الأمم المتحدة لمسؤولياتها في التوصل إلى لتسوية نهائية وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، حيث أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تمارسها قوات الاحتلال تعد سببا جوهريا لتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، كما يتيح المجال للجماعات المتطرفة لاستغلال الأوضاع الإنسانية الخطيرة للتأثير على الشباب المحبط وجره لتنفيذ خططها التدميرية. كما نشدد على ضرورة تدخل مجلس الأمن لوقف اعتداءات المجموعات اليهودية المتطرفة في المسجد الأقصى بهدف تغيير وضعه، وذلك لتلافي الوضع بصورة خطيرة وبما يضمن الحفاظ على الوضع التاريخي لمنطقة القدس الشرقية.

وتنوه دولة الإمارات لضرورة التعجيل في حل هذا الصراع الذي طال أمده من خلال الحل القائم على وجود الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وندعو مجلس الأمن إلى الاستجابة لنداءات ومبادرات المجموعة العربية منذ العام الماضي لإصدار قرار فاعل باستئناف مفاوضات السلام وفقاً لقرارات المجلس ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

كما ننوه إلى ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته بحفظ الأمن والسلم الدوليين والتوصل إلى إجماع بشأن حل الأزمة السورية من خلال عملية انتقال سياسي للسلطة وتشكيل حكومة جديدة تجمع مكونات المجتمع السوري مع أهمية ضمان استمرار تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري وللاجئين السوريين والبلدان التي تستضيفهم. ونأمل أن يكون إنشاء مجموعات العمل السورية الأربع التي تم إنشاؤها مؤخراً بمبادرة من الأمين العام، بمثابة خطوة عملية فعالة نحو الحل السياسي المناسب وإنهاء معاناة الشعب السوري.

ثانياً، ضرورة دعم الحكومات الشرعية في البلدان المتأثرة بالصراعات لتمكينها من مواجهة الجماعات الإرهابية وتحقيق الاستقرار والأمن لشعوبها وتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة لها وقد أدى دعم التحالف للحكومة اليمنية الشرعية في التصدي للانقلاب الحوثي إلى تحقيق نجاح عسكري وإنساني باستعادة عدن والحكومة الشرعية لليمن. ونسعى، مع المجتمع الدولي، إلى إعادة العملية السياسية في اليمن وفق الثوابت المتفق عليها وعلى رأسها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. ونشدد على ضرورة الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). وستلتزم دولة الإمارات بمواصلة دعم الجهود الإنسانية في اليمن والعمل مع الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة لتلبية احتياجات الشعب اليمني الشقيق.

كما ندعو إلى ضرورة دعم الحكومة الليبية المنتخبة ورفع الحظر المفروض على قدراتها لتمكينها من محاربة تنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى والتصدي لتهديداتها العابرة للحدود. وتشيد دولة الإمارات بجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، وبإتمام صياغة الاتفاقية السياسية بصورة نهائية، وندعو إلى التعجيل في إنشاء حكومة الوفاق الوطني.

ثالثاً، الإلتزام بمبادئ الميثاق الداعية إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها بما يقوض أمنها واستقرارها. فالتدخلات الخارجية غير البناءة والتي نشهدها بحجة حل الصراعات، لا تولد إلا المزيد من العنف وعدم الاستقرار. وترى دولة الإمارات في هذا الصدد، بأن الاتفاق حول برنامج إيران النووي يمثل فرصة حقيقية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الإقليمية؛ وندعو إيران إلى الوفاء بالتزاماتها على

نحو تام بموجب خطة العمل المشترك الشاملة، وبمسؤولياتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

رابعاً، إيجاد أفضل سبل العمل الجماعي لدعم جهود الأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة وإشراك الدول والمنظمات الإقليمية في عملية صنع القرار التي تعنيها.

خامساً، تنسيق الجهود العالمية وتحمل المسؤولية المشتركة لمواجهة هذه التهديدات من خلال التعاون للقضاء على الأسباب الجذرية للتطرف والإرهاب ووضع حلول وقائية ومستدامة من خلال مناهج التعليم ووسائط الإعلام وتمكين المرأة ومكافحة الفكر المتطرف قبل أن يتحول إلى عنف؛ ووضع سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى مساعدة الشباب واستثمار طاقاتهم بالشكل المناسب وتمكين الفئات الضعيفة.

إننا في دولة الإمارات نقوم ببناء نموذج وطني للاعتدال والتسامح يعمل على مواجهة التطرف ويدحض الرسائل الوحشية التي يروجها المتطرفون. وتحقيقاً لهذه الغاية، تستضيف أبوظبي مركز هداية الدولي لمكافحة التطرف العنيف. كما قمنا مؤخراً بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق مركز اتصالات رقمي تحت اسم ”صواب“ لمواجهة الدعاية المتطرفة وما يترتب عليها من عنف وأعمال إرهابية. كما أصدرنا مؤخراً قانوناً يجرم التمييز بكافة أشكاله ونحن على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز جهود إحلال الأمن والسلم في المنطقة وفي العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر شيارتو، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد شيارتو (هنغاريا) (تكلم بالروسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن من أجل مناقشة هذا الموضوع بالغ الأهمية. إن مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط لا يمكن أن تنجح ما لم تتضافر جهودنا العالمية. ويتطب توحيد جهودنا العالمية تعاونا عالميا.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل عقد من الزمان، كنا ننصدم مما نرى من مشاهد عندما تتاح لنا الفرصة لمشاهدة التقارير الواردة عن الشرق الأوسط في التلفزيون. ولكننا كنا في ذلك الوقت على يقين من أن هذه التطورات لن تحدث في قارتنا، أوروبا أبداً. وما نشهد اليوم يبين كم كنا مخطئين. فقد أصبح التهديد المتزايد للإرهاب جزءا من الحياة اليومية في أوروبا.

لقد أنشأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شبكة عالمية، بما في ذلك في أوروبا، وله حوالي ٠٠٠ ٣٠ مقاتل أجنبي يشكلون تهديدا كبيرا لنا. لقد تسبب التنظيم في ضرر لتراثنا الثقافي المشترك أكثر مما سببه أي صراع مسلح أو كارثة طبيعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويزعزع تنظيم الدولة الإسلامية استقرار المنطقة المحيطة بأوروبا، وهو أحد العوامل التي أدت إلى حالة عدم الاستقرار في منطقتنا.

والعامل الآخر هو سلسلة القرارات السياسية الدولية السيئة التي أدت إلى إنشاء مناطق مزقتها الحرب طويلة الأمد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونظراً لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المزيد من الأراضي، وبسبب القرارات السياسية الدولية السيئة المذكورة أعلاه، فإن المنطقة الأوروبية صارت أقل استقراراً مما كانت عليه لسنوات عديدة. وأدت هذه التطورات إلى حالة ينبغي أن نقول فيها أن الاتحاد الأوروبي يواجه أكبر تحد منذ إنشائه. ويواجه الاتحاد الأوروبي حالياً التحدي المتمثل في الهجرة الجماعية، وهي هجرة جماعية تمدها مصادر لاحد لها بالسيل

البشري. فلنضع في الاعتبار أن هناك ٨ ملايين نسمة يعيشون على المعونات الإنسانية في العراق. وهناك ١٢ مليون شخص يعيشون على المعونات الإنسانية في سورية، من بينهم ما يقرب من ٧ ملايين مشرد داخلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منطقة جنوب الصحراء الكبرى، بحسب بعض التقارير، بها أكثر من ١٢,٥ مليوناً من المشردين داخليا. وهذا بدون أن نأتي حتى إلى ذكر اليمن وليبيا والحالة في باكستان، أو حتى الحالة في أفغانستان.

فإذا أخذنا كل هذه العناصر في الاعتبار، لربما أمكننا الاتفاق على أننا لا نبالغ على الإطلاق إذا ماقلنا إن هناك حوالي من ٣٠ مليون إلى ٣٥ مليون نسمة في المنطقة المحيطة بأوروبا قد يتخذون قراراً سريعاً بمغادرة ديارهم والاتجاه صوب أوروبا. وهذا هو السبب في أني أعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة تجنب هذا التحدي، وذلك لأنه إذا كان هنالك ٣٠ مليون إلى ٣٥ مليون شخص في طريقهم إلى أوروبا، فإن ذلك قد يزعزع قارتنا: بدءاً بالهامش وانتهاءاً بمنطقة الوسط.

ولكي نمنع ذلك، يتعين علينا تحقيق استقرار الحالة في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن.

وإذا اتفقنا على ذلك، سيتعين علينا القيام بمهمتين.

وتتمثل المهمة الأولى في تكثيف جهودنا الرامية لمكافحة تنظيم داعش. وعلى الرغم من أننا قد شكلنا أوسع تحالف في التاريخ، فإننا لم نحقق سوى نجاح محدود. ولهذا السبب، يجب علينا ضمان عدم استيلاء التنظيم على المزيد من الأراضي، وعلينا استعادة الأراضي التي احتلها. كما يتعين أن نضمن أن تجري المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في الجرائم التي يرتكبها التنظيم لأننا لا يجب أن نترك مرتكبي هذه الجرائم من دون مواجهة عواقب وخيمة. وقد اتخذنا، نحن الهنغاريين، مؤخرا قرارا بنشر ١١٢ جنديا في أربيل، في إقليم كردستان، وذلك للقيام بمهام حماية القوات. وستشارك تلك القوات قريبا في تدريب قوات البيشمركة كذلك.

أما المهمة الثانية فتتمثل في وقف الحرب، وإحلال السلام في سورية. ويبدو أن هناك اتفاقا واسعا على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في سورية هو من خلال المفاوضات. ومن أجل إنجاح المفاوضات، فإننا بحاجة إلى أقصى درجة من الشمول السياسي.

وعلينا أن ندرك أننا لن نكون قادرين على التغلب على هذه الصعوبات من دون التعاون العملي بين روسيا والمجموعة عبر الأطلسية. وقد أثبتت التطورات الأخيرة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، كما يذكر أعضاء المجلس، أنه يمكن التغلب حتى على أخطر التحديات وأكثرها تعقيدا، إذا توفرت الإرادة والتعاون العالميان. وفي رأينا، لا يمكن للإرادة والتعاون العالميين استثناء روسيا. ومن دون إعادة النظر بسرعة في العلاقة بين روسيا والمجموعة عبر الأطلسية، لن نكون قادرين على تحقيق استقرار الحالة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، إذا لم نكن قادرين على تحقيق استقرار الوضع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فإننا لن نتمكن من تخفيف ضغوط الهجرة على أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن أوروبا لن تكون قادرة على تحمل العبء الثقيل لهجرة جماعية بمفردها.

في الختام، لا ينبغي لنا ارتكاب مثل هذه الأخطاء في المستقبل لأن ذلك قد يزعزع استقرار قارتنا أوروبا، لأن استقرار المناطق المجاورة لنا، أو المحيطة بنا، قد تزعزع بالفعل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ديديي بركالتر، رئيس الإدارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية.

السيد بركالتر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة.

تتطلب زيادة عدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية في الشرق الأوسط والتدفقات الكبيرة للاجئين وتصاعد الإرهاب العابر للحدود استجابة سريعة وحازمة لا تتضمن تقديم مساعدات إنسانية إضافية فحسب، ولكن أيضا، وفي المقام الأول، التوصل إلى حل سياسي للصراعات العنيفة التي أدخلت المنطقة في حالة من الفوضى. فقد طال الجمود بما فيه الكفاية، لوقت طويل للغاية في الواقع، وسورية بحاجة إلى مساعدتنا.

وينبغي الشروع في حوار وطني للبدء في وضع حد للحرب الدامية الدائرة بين حكومة دمشق والمعارضة. إن سويسرا تدعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتشجيع إجراء مناقشات مواضيعية في أفرقة العمل السورية التي أنشئت لمعالجة الجوانب الرئيسية لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ومنذ البداية، أيدنا جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. وسنواصل السير على هذا الدرب إلى أن يتحقق السلام من خلال توفير الخبراء والدعم اللوجستي والموارد المالية حسب الحاجة. كما نحث سورية على الاستفادة من فرصة المشاركة في أفرقة العمل. ونطالب بالإسراع في تشكيل مجموعة اتصال دولية تتولى مسؤولية دعم البحث عن حل سياسي.

إن كل الأطراف الإقليمية والدولية تتشاطر نفس المسؤولية عن تحقيق الاستقرار في سورية. ويجب أن تأتي إلى طاولة المفاوضات وتناقش هذه القضايا. وترحب سويسرا بتعزيز الجهود الدبلوماسية لإيجاد أرضية مشتركة. وقد حان الوقت الآن للتخلي عن المواقف المتطرفة والسعي في نهاية المطاف إلى التوصل إلى حل وسط. والسبيل الوحيد الذي سيؤدي إلى إحلال السلام يتمثل في إجراء حوار شامل للجميع، بمشاركة الحكومة السورية، ويهدف إلى تحديد معالم عملية انتقالية مدارة جيدا. وستكون تلك العملية صعبة، نظرا لحجم التضحيات الهائلة التي سيتعين تقديمها. وعلى أطراف النزاع اتخاذ خيارات صعبة بغية التوصل إلى حل وسط. ولكن السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم يكمن في عمل جميع الأطراف بصدق من أجل تحقيق السلام. ويستحق الملايين من النساء والأطفال والرجال الذين عانوا من فظائع هذه الحرب بذل هذه الجهود ومثل هذا الصدق.

وإجراء حوار شامل للجميع وتقاسم السلطة ليس أمرا حيويا بالنسبة لسورية فحسب، ولكنه حيوي أيضا لتحقيق الاستقرار في العراق وحل الصراعات في اليمن وليبيا. وبلدي، سويسرا، الذي تحكمه حكومة متعددة الأحزاب، على استعداد لتقديم خبراته. ونحن مستعدون لتيسير المناقشات في جنيف، إن وجد ذلك مناسبا، ولدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمكافحة التهديد الإرهابي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لن تكون الجماعات الإرهابية مثل ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية جزءا من الحل السياسي. ومع ذلك، فإن حل تلك الصراعات سيضعف الجماعات الإرهابية. ومرة أخرى، يقع الدور الرئيسي في هذا الصدد على عاتق الأمم المتحدة. ويساورنا القلق إزاء النقص الواضح في التنسيق بين مختلف العمليات العسكرية الجارية في سورية، ونطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤوليته في قيادة الجهود الرامية للتصدي للإرهاب وإعادة إحلال السلام والأمن في سورية.

كما نرحب بإعلان الأمين العام عن تقديمه خلال هذا العام لخطة عمل لمنع التطرف العنيف. إن القوة العسكرية، والتدابير القسرية المتخذة لإنفاذ القانون غير كافية وحدها للقضاء على الإرهاب. ويجب علينا أيضا ضمان تمكن الشباب من مقاومة ديماغوجية الإرهابيين. ولهذا يجب علينا الجمع بين

تدابير السلم والأمن وتدابير التنمية وتدابير حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، يجب علينا حشد كل طاقات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دانيال ميتوف، وزير خارجية جمهورية بلغاريا.

السيد ميتوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إن هذه المناقشة التي تعقد اليوم مناسبة من حيث التوقيت، حيث تمر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأزمة سياسية وأمنية عميقة، تنذر باتساع نطاق التطرف العنيف. ففي العراق، يجري التصدي للإرهابيين من خلال عملية المصالحة التي بدأها رئيس الوزراء العبادي. وتشكل تلك الجهود شرطا أساسيا لبناء عراق موحد ينعم بالاستقرار والسلام. وفي سورية، يتلاعب النظام للأسف بقضية مكافحة الإرهاب حيث يستغل خطر التطرف الذي كان هو المتسبب فيه لتبرير العنف الذي يمارسه ضد شعبه. ويذكرنا تعزيز سياسة المصالحة في العراق والحاجة إلى الترويج لعملية انتقال سياسي شاملة للجميع في سورية أيضا بليبيا واليمن وأماكن أخرى نأمل أن نرى فيها قيام حكومات ودول شاملة للجميع حقا.

وما دام السلام لم يتحقق في الشرق الأوسط، سيستفيد التطرف العنيف من الوضع. وآفة الإرهاب الناجمة عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا تعرف حدودا. إنها تنتقل من سورية والعراق إلى ليبيا. ويشن التنظيم هجمات في مالي واليمن وتونس وأماكن أخرى. وبوصف بلغاريا شريكا في التحالف العالمي لمواجهة هذا التنظيم، فإنها تعمل على إضعاف التهديد الذي يشكله للعالم، وفي نهاية المطاف إلحاق الهزيمة به. ولكن يستمر التطرف العنيف في التنامي، ويجب علينا الشروع في اتخاذ المزيد من التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق النتائج اللازمة، بما في ذلك في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي مواجهة هذه الحالة الخطيرة، فإننا نعتقد أن بوسع الأمم المتحدة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

وبلغاريا تتطلع إلى أن يقدم الأمين العام خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف. وبعد أن اتخذ المجلس القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سنت بلغاريا تشريعاً يقضي بتعديل القانون الجنائي وأدخلت تحسينات عملياتية تتعلق بوثائق السفر. كما يتعين اتخاذ تدابير لوضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب والراديكالية والتطرف للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

وبلدي يقع عند مفترق الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط ويتحمل عواقب ضغوط الهجرة التي لم يسبق لها مثيل نتيجة للنزاعات في المنطقة وتوسع داعش. وإلى جانب معالجة تلك العواقب من خلال تدابير، منها تلك الواردة في استراتيجيتنا الوطنية بشأن الهجرة واللجوء والاندماج، تتشاطر بلغاريا الرأي القائل بوجوب معالجة الأسباب الجذرية لذلك على الفور. ولا بد من السعي للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المزرية وغياب الحكم الرشيد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريستيان جنسن، وزير خارجية الدانمرك.

السيد جنسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): إن المناقشات الرئيسية الجارية في نيويورك بشأن جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من المنظمات الإرهابية تذكرنا مرة أخرى بأن التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف دقيق وحقيقي. الإرهاب والتطرف لا يمثلان تهديداً للمدنيين الأبرياء في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، فالتحدي عالمي. وبغية التصدي للتهديد الإرهابي

بشكل فعال، علينا أن نسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فالسلام واحترام حقوق الإنسان متلازمان. وسيادة القانون على الصعيد الدولي لا تتعلق بالاعتداد بشكل انتقائي بالهدوء كدرع للأنظمة القمعية مع تجاهل الحقوق المشروعة للدول في مناطق أخرى من العالم في نفس الوقت.

والنظام العالمي الفعال يقتضي منا حماية ضحايا الإرهاب الأبرياء حيثما تعجز الدول عن ذلك. وهو يتطلب جهداً شاملاً يتضمن الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية التي يجري نشرها استراتيجياً من خلال أوسع تحالف ممكن. ولذلك، كان أمراً طيباً أن نستمع صباح اليوم إلى وزير الخارجية الروسي، السيد لافروف، يقول إن روسيا ستشارك في مكافحة داعش – ويمكننا أن نرى الآن أنها كانت نشطة عسكرياً دائماً. ولكن من المثير للقلق أيضاً أن نسمع أن من الصعب التعرف على من الذي تنشط روسيا عسكرياً ضده. فالشائعات تقول إن داعش لم تكن هي من تعرض للعدوان العسكري من روسيا صباح اليوم.

نحتاج أيضاً إلى التركيز على كيفية منع الأشخاص من التحول إلى الإرهاب في المقام الأول. فمكافحة التطرف من خلال الاستثمار في تدابير الوقاية والتعليم وتوفير فرص العمل للشباب أمر أساسي، إلى جانب إيلاء الاهتمام لضرورة توسيع مشاركة المواطنين وتعميم الديمقراطية. وتجربتنا الخاصة تبين أنه لا بد من التركيز على بذل جهد وقائي مبكر، على أن نكون قادرين على إدارة الأخطار المحدقة.

في جورجيا وتونس، نطلق مبادرات جديدة مع الحكومتين لمواجهة التطرف. وهذا يشمل التركيز على الشباب والحوار والتدابير الوقائية. وبغية الحد من جاذبية داعش للمقاتلين الأجانب المحتملين، فإننا ندعم المبادرات الرامية إلى تحقيق وتوثيق جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في العراق وسورية التي ترتكبها داعش والمتطرفين الآخرين.

إن آثار التطرف العنيف تنال من أمننا جميعاً – في كوبنهاغن وفي بغداد وباريس ونيويورك. إلا أنها تعيق التنمية والنمو الاقتصادي عالمياً أيضاً. ولذلك، من المهم بالنسبة لنا أن يترسخ الإطار العالمي لمكافحة ذلك التهديد بقوة في الأمم المتحدة وأن تشارك جميع الدول الأعضاء والآخرين في أسرة الأمم المتحدة بنشاط في الجهود الرامية لبناء القدرة على الصمود ومواجهة التطرف العنيف أينما وجد. ولذلك، يجب أن تكون الشراكات محور أي نهج ناجح لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

السيد مساهل (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن هذا الشهر، وعلى مبادرته بتنظيم هذا النقاش حول هذه القضية الحساسة لتسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقضية ذات الصلة لمكافحة التهديد الإرهابي في المنطقة. فالعلاقة بين هاتين الظاهرتين واقع يتحدانا كل يوم. ففي فلسطين المحتلة وسورية والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان والصومال ومنطقة الساحل، يكون لاندلاع الأزمات والنزاعات واستمرارها اليوم أثر مباشر على تفاقم التهديد الذي يمثله الإرهاب وانتشار الجماعات الإرهابية. وتعيد تلك الأزمات والنزاعات إلى الأذهان ثلاثة جوانب أساسية.

أولاً، إن إضعاف الدول المتأثرة بتلك الآفة يفيد تلك الجماعات في المقام الأول، لأنه يهيئ لها الفرص بشكل غير مباشر لتعزيز أنشطتها الإجرامية وتطويرها.

ثانياً، أنه يتيح لها فرصاً للتفاعل والتعاون مع الجماعات الإجرامية الرئيسية العابرة للحدود الوطنية، التي من الواضح أنها تحمي الإرهابيين وتمكنهم من القيام بأنشطة غدت تشمل

اليوم الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية والهجرة غير الشرعية والاتجار في الأعمال الفنية الثقافية القديمة والخطف والاتجار بالمخدرات والأسلحة. وبات يُعترف بكل تلك الأنشطة الآن على أنها واقع، بما في ذلك من قبل الأمم المتحدة.

ثالثاً، إن غياب الحلول السياسية التفاوضية يشجع على ظهور حالة من الفوضى وانعدام القانون تبادر الجماعات الإرهابية إلى استغلالها لصالحها.

والركود الذي أصاب عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية مثال جيد. فاستمرار سياسة احتلال الأراضي الفلسطينية واستعمارها وضمها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاعتداءات المتكررة من قبل إسرائيل على المسجد الأقصى تغذي حالة الإحباط داخل المجتمع الإسلامي. ويتفاقم ذلك الإحباط جراء عدم وجود أي عواقب وخيمة من جانب المجتمع الدولي رداً على تلك الانتهاكات، فضلاً عن الإفلات من العقاب الذي يُشعر سلطات الاحتلال بأنها آمنة. بل إنها تستخدم الدعاية الإرهابية لصالحها أيضاً.

إن الأزمة في سورية كانت، ولا تزال، تتوقف على إيجاد حل سياسي تفاوضي حقيقي بين السوريين أنفسهم، احتراماً للسيادة والسلامة الإقليمية ووحدة الشعب السوري. ونشوء التراع واستمراره فتح المجال لصعود وتطور العديد من الجماعات الإرهابية. وهي تشغل الآن مساحات شاسعة من الأراضي، وتسيطر على الموارد الطبيعية، وتحصل الضرائب وتفرض سلوكها الهمجي على الأبرياء وتراثهم الثقافي القديم. ونفس الشيء يحدث في العراق المجاور، حيث بات جزء من أراضيه، فضلاً عن سيادته وأمنه واستقراره المؤسسي مهدداً من قبل الجحافل الإرهابية لداعش والمرتبطين بها.

وفي ليبيا، ما فتئ التهديد الإرهابي يتوسع مستفيداً من عدم وجود رقابة فعالة على جميع الأراضي من قبل سلطة تفرضها حكومة مركزية، مما يؤثر على الاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها. والحاجة إلى مواجهة ذلك التهديد تقتضي التوصل إلى حل تفاوضي بسرعة على أساس احترام سيادة الشعب الليبي الشقيق واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته. وهذا الحل يتطلب أيضاً التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية لتمكين الشعب الليبي من التصدي بفعالية للجماعات الإرهابية التي ترسخ وجودها في البلد تدريجياً وبشكل خطير.

إنَّ ندرة الموارد المتاحة للبلدان في هذه المناطق وحدودها المترامية السهلة الاختراق، فضلاً عن الفقر وغياب التنمية، هي عوامل توفِّر للإرهاب مجالاً واسعاً لكي يناور ويتطور ويقوى، على الرغم من الحرب المشروعة التي تشنها البلدان المتضررة والمهددة بهذه الآفة.

ومثل بقية المجتمع الدولي، يشعر بلدي بالقلق البالغ إزاء تفاقم التهديد الإرهابي والمخاطر الجدية التي يشكلها للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونعتقد أنَّ جهود مكافحة هذا التهديد يجب أن تكون موجَّهة في ثلاثة اتجاهات متكاملة.

أولاً، يجب متابعة وتعميق التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مكافحة هذه الآفة باستمرار. وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الصدد مسؤولية ودور أساسي، ولا سيما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ثانياً، يجب تعزيزالحوار والوسائل السلمية، بدلاً من استخدام القوة العشوائي وغير المتناسب والذي يأتي بنتائج عكسية، لإيجاد حلول سياسية لهذه الأزمات والتراعات. ومن المؤكد أنَّ تلك الحلول ستساعد في القضاء على الفوضى والمناطق التي لا تخضع لسيطرة القانون وفي حشد وتخصيص موارد أكبر وأكثر أهمية لمكافحة الإرهاب.

ثالثاً وأخيراً، يجب تنسيق جهود البلدان المعنية والمجتمع الدولي بأسره بغية تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية والتكنولوجية لهذه البلدان، التي هي بأمسِّ الحاجة إلى تلك القدرات في مكافحتها للإرهاب. إن تعزيز ووجود دول قوية ومقتدرة هو أحد شروط النجاح في مكافحة الإرهاب.

هذه بعض الملاحظات التي وددنا أن نتشاركها مع المجلس في سياق هذه المناقشة الهامة والحسَنة التوقيت، والتي تعنينا استنتاجاها فرادى وجماعات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودولفو نين نوفوا، وزير خارجية جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد نين نوفوا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقْد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى جهودكم أثناء الرئاسة الروسية لإحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم لتبادل الأفكار بشأن موضوع ذي أهمية خاصة للسلم والأمن الدوليين، وهو خطر الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إنه أحد أكبر الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتعايش السلمي بين الدول وبين الأفراد. إنَّ طابعه عبْر الوطني وأنماط عمله المبتكَرة وتأثيره المتنامي على المستوى الدولي هي أمور تستدعي استجابات فورية من المجتمع الدولي، ولا سيما من مجلس الأمن، الهيئة التي أناط بها الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إنَّ أوروغواي تُدين الإرهاب وجميع أشكاله العملية، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وتجعل مكافحة عمليات الجماعات الإرهابية أمرا ممكنا.

ونعتقد أنَّ الاستجابات التي يصممها المجتمع الدولي ينبغي ألاَّ تركِّز حصراً على تنفيذ تدابير قسرية عملاً بالقانون الدولي، بل ينبغي أن تقدم أيضاً حلولاً تستند إلى نهج شامل يعالج العوامل الهيكلية الكامنة في جذور هذه الظاهرة ومنشأها. ويهيئ الفقر وانعدام فرص العمل والإقصاء الاجتماعي وكراهية الأجانب والتمييز والتحديات المتعلقة بالحصول على التعليم بيئة مؤاتية لتشكيل جماعات إرهابية جديدة وتجنيد أتباع لها. ونحن مقتنعون بأنَّ التصدي لتلك التحديات سيحول دون نشوء بؤر جديدة للتوتر، ذات صلة بالعوامل الهيكلية التي ذكرتُها للتوّ.

وتذكر أوروغواي بقلق كبير تصاعد ووحشية أعمال الجماعة المسمَّاة بالدولة الإسلامية، بما يشمل التدمير المتعمَّد للإرث الثقافي للبشرية. ونُدين بأقوى العبارات ما أظهرته هذه الجماعة من قسوة ولا مبالاة حيال كرامة الإنسان. وهذا ما يجعل من غير الممكن، في ضوء أفعال الدولة الإسلامية، التقيد بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات والمطالبة بالحوار والتفاوض مع كيان اعتمد استراتيجية إرهابية واضحة. وفي هذا السياق، تؤكد أوروغواي الحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات عاجلة، باستخدام وسائل تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة، لوقف أعمال هذه الجماعة الإرهابية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مبالٍ أمام هذه الجرائم ومعاناة ضحاياها.

إنَّ الاعتداءات على السكان المدنيين، وبخاصة على النساء والأطفال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في القارة الأفريقية، تُظهِر التصعيد الرهيب في تواتر أعمال أعضاء هذه الجماعة ووحشيتهم وقسوتهم وخبثهم ضد مواطنيهم. فالجماعة تقوم بإرهابهم وتنتهك حقوقهم الأساسية بصورة منهجية. وأوروغواي تستنكر أعمالها وتؤكد مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير ديني أو عرقي أو أي تبرير من نوع

آخر لإضفاء المشروعية على هذه الأعمال. وبالمقابل، تأمل أوروغواي ألاّ تبقى هذه الأعمال الهمجية بلا عقاب، وأن يُحاكَم المسؤولون عنها ويدانون، وفقاً للقواعد القائمة.

إنَّ أوروغواي تدعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي ملتزمة بالإجراءات الهادفة إلى تعزيز تنفيذها، لأنها تدرك أهمية العمل الجماعي. وفي هذا الإطار، تود أوروغواي أن تعلن أنها تنظر حالياً في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، تجعل من الممكن التعاون بفعالية مع الجهود الدولية في إطار النظر في هذه الظاهرة العالمية.

ليس هناك دولة أو فرد بمنأى عن أن يصبح ضحية اعتداء إرهابي. ويجب علينا العمل معاً فوراً للتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمتضررين وأُسَرهم ولمنع وقوع اعتداءات مستقبلا بغية حماية الضحايا المحتمَلين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

لا يزال عدم الاستقرار والتراعات المطوَّلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يؤديان إلى سقوط عدد كبير من الخسائر البشرية وإلى تكاليف مادية. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل بجدية أكبر متضافراً لمعالجة هذه المسألة. ونحن نرى أنَّ الحل السياسي من خلال الدبلوماسية هو السبيل الوحيد لتسوية التراعات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنَّه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلاَّ عبْر عملية سلمية. لذا، يتعيَّن علينا إتاحة المجال والفرصة لإجراء حوار سياسي ومصالحة شاملَين للجميع. ومن المهم ألاَّ يكون لتلك العملية السلمية والتصالحية الشاملة نتائج محددة أو متصوَّرة سلفاً.

وبالنسبة إلينا، تبقى إندونيسيا ملتزمة بدعم الحل السلمي للتراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. لقد نشأ عدد كبير من المسائل نتيجة التراعات المستمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمثل مسائل مثل تدفق المهاجرين غير النظاميين وبروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وظهور المقاتلين الإرهابيين الأجانب دليلا على مدى إمكانية تأثير هذه الحالة بشكل كبير على مناطق أخرى وتهديدها للسلم والأمن الدوليين.

وترى إندونيسيا أن السبيل إلى معالجة ظهور تنظيم داعش وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يتمثل في معالجة الأسباب الجذرية ولهذا السبب، لا بد من الشروع في عملية سياسية شاملة للجميع. كما أننا بحاجة إلى نهج شامل. فمع التسليم بدور نهج قوة الإكراه، ترى إندونيسيا أنه من المهم اتباع نهج قوة الإقناع في ما يتعلق بالتدابير الوقائية في مجال مكافحة الإرهاب. وتؤمن إندونيسيا بأهمية إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في الجهود الرامية إلى مكافحة أيديولوجية الإرهاب. وأؤكد على أنه ينبغي تعزيز دور المرأة حيث إنها تشكل ركيزة أساسية في توجيه الأطفال وتعليمهم وتزويدهم بالقيم والتسامح. كما ينبغي تشجيع دور المعتدلين والمجتمع المدني لتقديم خطاب مضاد للدعاية الإرهابية.

وتلتزم إندونيسيا، من جانبها، بالتصدي لدورة التطرف. ونحن نقوم بهذا، في جملة أمور، من خلال إجراء حوار بين الأديان وضمان تدريس الإسلام في النظام التعليمي، مع التشديد على أن تعاليمه تجلب النعم والازدهار.

وفي سياق الرد على ظهور تنظيم داعش والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، يجب علينا أيضا تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في مجال المعلومات الاستخباراتية، وكذلك بين وكالات إنفاذ القانون والصكوك القانونية ذات الصلة. كما

يجب علينا تدعيم تبادل المعلومات والخبرات بشأن التشريعات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وزيادة تشجيع التسامح والاعتدال وتعزيز أمن الحدود.

وعلى الصعيد الدولي، ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تدعيم التنسيق بين مختلف هيئاتها المختصة بمكافحة الإرهاب، فضلا عن تحقيق التآزر مع مبادرات مكافحة الإرهاب المطروحة خارج إطار الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى مجلس الأمن تكريس المزيد من الطاقة السياسية والقوة والوقت لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ولمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفقا للولاية والمسؤوليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بورغ بريندي، وزير خارجية النرويج.

السيد بريندي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن الحرب والقلاقل المدنية في الشرق الأوسط وأفريقيا يتيحان المجال للجماعات المتطرفة لتتحول إلى تهديد لا يتناسب إطلاقا مع قوتها النسبية. وهذا الأمر واضح بدرجة كبيرة، حتى وإن كانت الصورة الكاملة لاستفحال التطرف العنيف والإرهاب أكثر تعقيدا بكثير. ويجب التصدي لسقوط مساحات كبيرة من الأراضي في يد جماعة إرهابية وللفظائع التي يرتكبها هؤلاء المجرمون الوحشيون ويعجز اللسان عن وصفها باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات، بما في ذلك القوة العسكرية.

ولهذا السبب، تسهم النرويج في جميع المجالات الخمسة للجهود التي حددها التحالف العالمي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتنتشر وحدة عسكرية نرويجية بالكامل الآن في العراق. ونحن نساعد على الحد من تدفق الموارد المالية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونعمل في سبيل مكافحة الأنشطة الدعائية للتنظيم. وندعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المناطق المعرضة للخطر في العراق. كما نقوم بدور فعال في الجهود الدولية لمكافحة التطرف والأيديولوجية المنحرفة للمتطرفين.

ولا يمكن أبدا أن تكون البطالة مبررا لاستخدام أساليب الإرهاب. ولكن إذا أردنا وقف دعم المتطرفين، علينا أن نوفر وظائف وفرصا للأجيال الشابة. ووفقا للمبادئ الإنسانية، فإننا أيضا نقدم مساعدة كبيرة في العراق وسورية والبلدان المجاورة المتضررة. ويجب أن يقف المجتمع الدولي متحدا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وتتقاسم جميع الجهات الفاعلة المسؤولية عن الحيلولة دون خلق تعقيدات جديدة على أرض الواقع أو القيام بأي تحركات يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

وهناك تأييد واسع النطاق لفكرة اعتبار تنظيم الدولة الإسلامية تهديدا وشيكا للجميع في المنطقة وخارجها. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة للبحث عن حلول للنزاعات الكامنة. وقد كان من الواضح من البداية أنه دون القيام بعملية سياسية تشمل الجميع في العراق، لن يمكن التعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية على نحو فعال. ومن الواضح أيضا أن الاستجابة الفعالة تتطلب إحراز تقدم ذي مصداقية صوب تسوية النزاع في سورية. وهناك حاجة للقبول بتسويات للتوصل إلى حل سياسي.

قبل خمسة أيام، وضع قادة العالم لأنفسهم أهدافا طموحة للسنوات الخمس عشرة المقبلة. ولكن للأسف، سيكون صعبا للغاية بالنسبة لسورية وليبيا واليمن وغيرها من البلدان التي تمزقها النزاعات أن تحقق الأهداف العالمية. والعلاقة بين الأمن والرخاء واضحة. فقبل أربع سنوات، كانت سورية بلدا متوسط الدخل في طريقه إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريبا. أما اليوم، فإنها تعيش كارثة إنسانية. فما دمرته أربع سنوات من الحرب، ربما تستغرق إعادة بنائه ٤٠ عاما أو أكثر.

ويكاد لا يوجد بلد يعاني من النزاع قد حقق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون إنهاء النزاع في سورية – والنزاعات في أماكن أخرى – خطوة رئيسية نحو تحقيق الغايات التي تم تحديدها يوم الجمعة الماضي، والعكس صحيح. ومكافحة الفقر هي من بين أكثر الأدوات فعالية لمنع نشوب النزاعات. وإذا ما وفرنا وظائف وفرصا وتركنا الشباب يثقفون أنفسهم ويكون لهم رأي في كيفية حكم بلدانهم، فإننا نقتلع أيضا بذلك الجذور الأساسية لعدم الاستقرار والتطرف والنزاع. ولكن الشعب السوري لا يمكن أن ينتظر لمدة ١٥ عاما. فهناك حاجة لإيجاد حل سياسي على وجه السرعة.

ونرحب بمشاركة أعضاء المجلس الآن في محادثات بشأن ما ينبغي القيام به. ولكن هذا لا يشكل سوى بداية البداية. فلا يمكن إنهاء هذا النزاع إلا إذا ظل كل القادة المجتمعين هنا ملتزمين بإيجاد حلول حتى بعد أن يغادروا نيويورك، وبالعمل سريعا على اتخاذ ما يلزم بشأنها. ونحن مدينون بذلك للشعب السوري ومن أجل تحقيق أمننا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلو راؤول موراليس، وزير خارجية جمهورية غواتيمالا.

السيد موراليس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفد بلدي مبادرة عقد هذه المناقشة ويشيد بوفد الاتحاد الروسي على العمل الممتاز الذي قام به طوال شهر أيلول / سبتمبر لدى توليه رئاسة مجلس الأمن. كما أعرب عن التقدير للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام والتي أبرزت الحاجة الملحة إلى حل النزاعات، ولا سيما تلك المندلعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن دواعي القلق أن نرى كيف يهيمن عدم الاستقرار والنزاع الآن على منطقة كانت قد استمدت الجرأة من سلسلة من الحركات الاجتماعية التي سعت مؤخرا إلى إحداث تغييرات ديمقراطية. وكانت نتائج العنف في المنطقة وخيمة على السكان المدنيين. وللأسف، شهدنا كيف أصبح استمرار أعمال العنف والأصولية والتعصب والاستبعاد وتمزيق النسيج الاجتماعي يشكل الحياة اليومية لشعوب المنطقة. ونرى أنه يجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول سياسية مجدية من أجل تغيير تلك الاتجاهات في السياق الذي تُحترم فيه حقوق الإنسان، وحيث يمكننا بناء مستقبل أفضل.

وقد أتيحت لغواتيمالا فرصة لترى بصورة مباشرة تكرار تقاعس مجلس الأمن عن معالجة جذور النزاع. وكان مرد ذلك في كثير من الأحيان الحساسيات السياسية لدوله الأعضاء. ومع ذلك، فقد استطعنا أيضا ملاحظة حالات تمكنا فيها من إيجاد إرادة سياسية كافية بين الأعضاء لإجراء التغييرات الهيكلية اللازمة، وبالتالي التصدي للعديد من الآفات التي أدت إلى نشوب النزاعات.

ومن الواضح أننا وصلنا إلى نقطة يجب عندها أن نستجمع الإرادة السياسية للتصدي على نحو شامل للمسائل الشائكة المساعدة على زيادة خطر الإرهاب، مثل الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي وتوفر الأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

وهذه الأنواع من المشاكل ما فتئت تُستغَل بمجموعها في سبيل النهوض بمصالح الجماعات التي تشجع التطرف العنيف وتهدد السلام والأمن.

وترى غواتيمالا أنه من الضروري أن يتغلب المجتمع الدولي، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، على خلافاته ويستخدم الآليات المتاحة له بغية الجمع بين أطراف الصراعات من أجل إيجاد سبل جديدة للحد من العنف، وتخفيف معاناة الناس، وبناء الثقة في سبيل استئناف المفاوضات السياسية. ونحن ندرك أنه يمكن أن يكون للمجلس تأثير قوي في مجرى الأحداث على أرض الواقع، ولكن السلام لا يمكن الحفاظ عليه أو استعادته في نهاية المطاف إلاّ من خلال أطراف الصراع

الفعلية. وفي مسائل الحرب والسلم، باستطاعة المجتمع الدولي أن يؤدي دورا حاسما، ولكن الجهات الفاعلة الداخلية فحسب هي التي يمكنها أن تكون أسياد مصيرها.

إن فعالية جهودنا في مكافحة الإرهاب ترتبط بقدرتنا على النجاح في مواجهة الظروف التي تغذي هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن لدينا الآن عددا من الأدوات المتعددة الأبعاد والعملية التي تمكّننا من معالجة هذه المسألة والتعاون على نحو فعال، مع مراعاة احتياجات كل منطقة وخصوصياتها. ومع ذلك، علينا أن نتذكر أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بالقوة العسكرية وحدها. ومن الحيوي للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تُعتبر مشروعة، مع كفالة مساءلة أولئك الذين يعملون على تنفيذها.

أخيرا، إن الظروف تتغير والاتجاهات غالبا ما لا تكون في خط واحد، ويمكن أن تتغير كلتاهما، من جانب أفراد أو مؤسسات. ومن خلال كفالة مزيج حكيم من السياسات العامة، يستطيع المجلس أن يمنع نشوب صراع ما أو عرقلة اتجاه ما. في الواقع، هذا هو سبب وجود مجلس الأمن المدعو إلى العمل والسعي لتحقيق السلام الدائم المبني على أسس متينة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارينا كاليوراند، وزيرة الخارجية في جمهورية إستونيا.

السيدة كاليوراند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): على غرار العديد من الدول، تشعر إستونيا بقلق بالغ إزاء الموجه الأخيرة من الإرهاب العدواني والتطرف العنيف. ففي أعقاب مبادرة الرئيس أوباما، اجتمعنا في هذه القاعة خلال أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7272) لمناقشة مختلف التهديدات التي يشكلها الإرهابيون، لا سيما الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، والتأكيد على الدور العالمي والشامل للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتطرف الراديكالي. وتمثلت النتيجة الرئيسية لذلك الاجتماع في اتخاذ المجلس للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بهدف منع تمويل الجماعات الإرهابية وتجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب وتسفيرهم. واليوم، بوسعنا أن نقيّم كيف يجري تنفيذ هذا القرار الهام. وفي إستونيا، أنجزنا الآن تقريبا إدراج أحكام ومتطلبات هذا القرار في تشريعاتنا الوطنية.

إن هدفنا المشترك هو تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال التصدي بفعالية لتهديد الإرهاب الذي تسببه الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام والجماعات الأخرى في المنطقة. ويوم أمس، واظهارا لتفاني المجتمع الدولي في التصدي لتهديد الإرهاب، عقدنا مؤتمر قمة للتحالف الدولي المعني بمكافحة تنظيم الدولة الاسلامية. فنحن نرحب بهذا النهج، طالما أن تنظيم الدولة الاسلامية هو بلا شك التهديد الأكبر والأكثر تعقيدا للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءها. ويجب علينا أن نوقف هذه الترعة العدوانية والوحشية التي تسبب قتل الأبرياء، وتسفر عن موجات هائلة من اللاجئين.

وبينما نشدد على أهمية التعاون الدولي في مكافحة تنظيم الدولة الاسلامية، ينبغي لنا أن نستخدم مواردنا وقدراتنا بفعالية، ونتجنب خطر سلوك مسارات متوازية. وتدعم إستونيا التحالف القائم وأفرقته العاملة، وينبغي أن يستمر التعاون في هذا الإطار. ويقتضي أن يكون التصدي للإرهاب عالميا وموحدا ومتسقا. ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة سوى بالتعاون المكثف والوثيق والمنسق جيدا بين الدول والمنظمات الدولية.

ومن الواضح أيضا أن الاستقرار لأجل طويل ووضع حد لجميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يمكن تحقيقهما إلاّ بالتصدي للتوترات القائمة بين مختلف الجماعات السياسية والعرقية والدينية غير

المتطرفة. وسوف تشكل الحلول السياسية للصراعات الجارية في سورية وليبيا واليمن عاملا رئيسيا لقدرتنا على شن حرب أكثر فاعلية ضد تنظيم الدولة الاسلامية وغيرها من المتطرفين. ولكي يحدث ذلك، يجب أن ندعم الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة.

وهناك جانب آخر يضاف إلى ذلك. صحيح أن جميع هذه الظواهر تحدث اليوم في منطقة الشرق الأوسط بنطاقها الأوسع، حيث من المؤسف أن الدين الإسلامي يُستخدم فيها لإخفاء الأهداف الإرهابية. ولكن يجب أن نعالج هذه المسألة على نطاق أوسع. فبوصف الأمم المتحدة هيئة عالمية، ينبغي لها أن تواصل نهجها العام للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف أينما يظهران، والتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن خلفياته ودوافعه الدينية، أو السياسية، أو التاريخية، أو الاثنية.

وفي الختام، أود التأكيد على أن إستونيا ترحب بعمل الأمين العام في ميدان مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، لا سيما الجهود التي يبذلها لإعداد خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف، فضلا عن الجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بين أمور أخرى، لتنظيم مجموعة كاملة من الاجتماعات الدولية بشأن هذا الموضوع الهام طوال السنة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيمو سويني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية فنلندا.

السيد سويني (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش في عالم يزداد ترابطا. والتحديات الأمنية الناشئة في بلد واحد تؤثر علينا جميعا. ففي نهاية المطاف، إن مجلس الأمن هو المسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. بطبيعة الحال، نحن جميعا نتقاسم المسؤولية عن التصدي للتحديات الأمنية، القديمة أو الجديدة. والتقاعس ليس خيارا.

إن الوضع اليوم في أجزاء عديدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يمكن احتماله. وأود أن أشيد بجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في أزمات المنطقة، وأن أعرب عن تأييدي القوي لها. والعمل الذي يؤديه مبعوثوها الخاصون وممثلوها لحل الصراع هناك هو موضع تقدير كبير.

وينبغي أن ينصبّ تركيزنا الأساسي على الأسباب الجذرية للصراعات. هناك ملايين من الشباب عاطلون عن العمل من دون آفاق للمستقبل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى استبعادهم من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والمؤسف أن المنظمات الإرهابية تستخدم الشعور بالسخط والتهميش لصالحها. والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع هي عناصر أساسية لإيجاد مجتمعات مستقرة. والكلمة الأساسية هي الشمول. ومن الضروري استخدام الإمكانات الكاملة للمجتمع، خاصة عند التصدي للمشاكل الاجتماعية الصعبة.

وهنا أود أن أسلط الضوء على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار. إنني أعتقد اعتقادا راسخا أننا بحاجة إلى المشاركة المتساوية للرجال والنساء على حد سواء إذا أردنا تحقيق السلام المستدام. كما أن الزعماء الدينيين والتقليديين هم في أغلب الأحيان ممثلون عن المجتمعات المحلية، يتصفون بالأهمية ويمتلكون النفوذ عندما يتعلق الأمر بمسائل تتصل بالسلام والوساطة.

وقامت فنلندا برعاية إنشاء شبكة صانعي السلام من الشخصيات الدينية والعامة. وتجمع الشبكة رجال الدين والشخصيات العامة، رجالا ونساء على السواء، الذين يبذلون جهودا لإحلال السلام في مناطق النزاع.

كما أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي نفس الوقت، يجب أن نكفل امتثال جميع تدابير مكافحة الإرهاب للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. إن سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل عناصر أساسية في مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هنريكا موشيسكا – دانديس، كاتبة الدولة في وزارة الخارجية في جمهورية بولندا.

السيدة موشيسكا – دانديس (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة للسلام والأمن الدوليين.

يعلمنا التاريخ أن الشعوب لن ترضخ للعيش في ظل نظام استبدادي إلى أجل غير مسمى، مُتحملةً الفوضى ومُتقبلةً الأعمال الوحشية ومُتخليةً عن كل تطلعاتها إلى حياة أفضل. وتجربة بولندا وبلدان وسط وشرق أوروبا الأخرى، التي كانت ترزخ تحت النظام الأجنبي – السوفياتي، خير دليل على أن الأنظمة غير الشرعية لا يمكن أن تبقى للأبد.

لم تنشئ الثورات العربية تهديدا إرهابيا. لكنها أوجدت فراغا سياسيا أفضى إلى ظروف مؤاتية لازدهار وبسط نفوذ التطرف العنيف والإرهاب. وكلما طال أمد الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيزداد الاستقطاب والعنف في تلك المجتمعات. وداعش وتنظيم القاعدة يتغذيان على تلك العمليات تحديدا.

وفي ضوء هذه الحالة، يجب أن نتساءل كيف ننزع فتيل النزاعات، مع مراعاة عدد الجهات الفاعلة الخارجية المعنية ومصالحها المتضاربة. ولن يجدي تكرار شعار الحاجة إلى إيجاد حل سياسي. ولن يكون الرد الأمني وحده كافيا لمواجهة التحديات التي يشكلها المقاتلون الأجانب والإرهاب والتطرف. وينبغي لنا العمل على استجابة شاملة تتناول بعض الأسباب الجذرية، مثل أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية، وتكفل التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبدون حل شامل وواسع النطاق يتألف من العناصر السياسية والإنمائية على السواء، لن يكون تحقيق السلام الدائم في المنطقة ممكنا.

وفي إطار وضع حل سلمي للنزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينبغي ألا نغفل التنوع والمواطنة والمساواة والقيم المشتركة مثل التسامح والسلام والاستقرار والاحترام وقبول الآخر والتضامن والهوية. ولا بد لنا من تعزيز القدرات لمنع ومكافحة التطرف العنيف من خلال تشجيع ثقافة الديمقراطية والحوار وحقوق الإنسان. كما لا بد أيضا من التأكيد على دور المرأة في ذلك الصدد، التي تشكل شريحة كبيرة من المجتمع والمسؤولة بشكل كبير عن التعليم الأساسي.

ونرى أنه ينبغي زيادة التركيز على منع الإرهاب بدراسة ومعالجة الظروف المفضية إلى انتشاره. وستكون المسألة الأكثر أهمية هي الحد من عمليات تجنيد الجماعات الإرهابية. وبغية تحقيق ذلك الهدف ينبغي لنا التركيز في المقام الأول على كفالة مستقبل مستقر للشباب.

ومن الأهمية بمكان إدراك أنه من الناحية الإيديولوجية يعد تعزيز عملية القضاء على نزعة التطرف في المقام الأول حقا للدول العربية والإسلامية والتزاما عليها. لقد تحدث صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني عن ذلك في البرلمان الأوروبي في شباط/فبراير الماضي. فالتعليم وتعزيز ثقافة السلام واحترام الآخر وتقدير الدور الذي يضطلع به المسيحيون في الشرق الأوسط بوصفه جزءا لا يتجزأ من الحضارة العالمية هي العناصر

الرئيسية لتعزيز الجهود التي اقترحها جلالته. وبدأت مشاريع قيمة بالفعل في ذلك الصدد. وأود أن أذكر بعض منها.

وقد كان من بين الأمثلة الجيدة على طريقة جديدة للتفكير تنظيم المنتدى العالمي بشأن الشباب والسلام والأمن في آب/أغسطس في الأردن. وإعلان عمان للشباب الذي اعتمد في ذلك المنتدى هو الأول من نوعه الذي يتناول المسائل المتصلة بالشباب وبناء السلام ويدعو الإعلان إلى مشاركة الشباب الكاملة والمنظمات التي يقودها الشباب في المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن. ويتمثل المبدأ الأساسي في إيجاد حيز لإجراء حوار مجد بين الأجيال مع الفهم المشترك والاحترام، من أجل منع العنف والتطرف.

ومن الأمثلة الأخرى الجديرة بالذكر مركز هيداية، وهو مركز دولي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في أبو ظبي، بتركيز قوي على مكافحة التطرف العنيف من خلال الحوار والتدريب والبحث. ويتناول مركز هداية المواضيع مثل مكافحة المقاتلين الأجانب ومكافحة التطرف العنيف من خلال التعليم.

وتدعم بولندا الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف. ونقدر التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركائنا الاستراتيجيين في ذلك الصدد. ولدينا تاريخ طويل من الدعوة إلى التغيير، لا سيما نتيجة عملية التحول السياسي والاقتصادي الناجحة التي شهدناها مؤخرا. وبولندا على استعداد لتشاطر تجربتها.

وأخيرا، لا بد لي أن أشير إلى مسألة أخرى ترتبط بتزايد التطرف، ألا وهي تدمير التراث الثقافي العالمي. وأغتنم هذه الفرصة للتحدث في هذه القاعة مرة أخرى وأدين بشدة الأعمال الهمجية لتدمير التراث العالمي التي تجري في منطقة الشرق الأوسط وفي أفريقيا. ويعني إلحاق أي ضرر بالتراث الثقافي لأي شخص إلحاقا للضرر بالتراث الثقافي للبشرية جمعاء. وتعد هذه الأفعال جرائم حرب يجب محاسبة مرتكبيها على أفعالهم المشينة.

كما أود أن أعرب عن دعم بولندا القوى لإجراءات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لحماية التراث الثقافي في سورية والعراق، إذ نضع في اعتبارنا خاصة الدعم الذي لم يسبق له مثيل من الدول الـ ١٣٧ للبيان المشترك بشأن تدمير التراث الثقافي الذي ألقته بولندا بالنيابة عن مجموعة أساسية عبر الإقليمية خلال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فالمنظمة تحشد الدعم الدولي لحماية التراث في المناطق التي المهددة بالتطرف. لكن وضع استراتيجية جديدة بشأن كيفية تعزيز أعمال المنظمة لحماية الثقافة في حالة التراع المسلح أمر لا غنى عنه.

في الختام، أود أن أشدد على أننا لن نتمكن من تحقيق رؤية عالم خال من ويلات الإرهاب والتطرف العنيف إلا من خلال جهودنا التزامنا الثابت والمشترك. وبولندا على استعداد لمواصلة المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف الهام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة الشؤون الخارجية في مملكة السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكن أود أن أبدى بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أود أولا أن أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة الوزارية بشأن مكافحة التهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أود التركيز على مسألتين لهما أهمية خاصة بالنسبة لنا. أولا، علينا أن نكثف جهودنا الرامية إلى إيجاد تسويات

سياسية لإنهاء الحرب الأهلية في سورية والعنف في العراق. ففي حالة سورية، من غير المقبول أن يدخل التراع الآن عامه الخامس. وعلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. يجب وضع حد لإراقة الدماء. يستحق المبعوث الخاص السيد ستافان دي ميستورا دعمنا في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي والتعجيل بتنفيذ بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق).

وينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد إنشاء فريق اتصال دولي دعما للأفرقة العاملة الأربعة التابعة للسيد دي ميستورا. وأدعو الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية وإيران، إلى المشاركة في ذلك. كما ينبغي للاتحاد الأوروبي المشاركة بنشاط. والهدف المنشود هو انتقال سياسي حقيقي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بما في ذلك نساء سورية، ويمكنه من تحديد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

في إطار الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية الإرهاب، يجب على النظام السوري الإسهام بوقف هجماته على المدنيين والالتزام بعملية انتقالية سياسية حقيقية. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن النظام السوري هو المسؤول عن جل الفظائع المرتكبة في سورية – الأعمال الوحشية التي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي لا يمكن أن يتسامح فيها المجتمع الدولي.

وفي العراق، ينبغي دعم الجهود العسكرية وجهود إحلال الاستقرار من خلال عملية سياسية للمصالحة الوطنية وسياسة شاملة للجميع. وقد اتخذ رئيس الوزراء العبادي خطوات جريئة لإشراك الطائفة السنّية وكل الجماعات الأخرى في حُكْم العراق. وستواصل السويد أداء دور نشيط في التحالف ضد تنظيم داعش في العراق. ونحن نشارك في المجموعة المعنية بإحلال الاستقرار، والذي يشكّل عاملا رئيسيا لتحقيق الديمقراطية والاستقرار والوحدة في العراق. وبالأمس، تعهّد رئيس وزراء بلدي بمبلغ ٤ ملايين دولار لصندوق تحقيق استقرار العراق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن مانحٌ رئيسي للمعونة الإنسانية. ونشارك في جهود التحالف للتدريب العسكري في شمال العراق.

ثانياً، يتعين علينا مكافحة العنف المتفشّي والمنهجي المرتكَب ضد النساء والأطفال. وباستخدام النظام السوري والجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، الفتيات والنساء كرقيق جنسي، والاغتصاب كأسلوب حربي، فإنهما يرتكبان تعديات صارخة على حقوق الإنسان وانتهاكات فادحة للقانون الدولي الإنساني.

وهذه المسألة ليست جديدة بالنسبة ليّ، وأعتقد أنها غير جديدة لأي شخص هنا. فحين قدَّمتُ إلى مجلس الأمن في وقت سابق إحاطة إعلامية بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، أبرزتُ حقيقة أنَّ زياراتي الميدانية علَّمتني أنَّ العنف الجنسي كان يُعتبَر غالباً إمَّا شيئاً لا مفر منه، أو لا يجوز التكلم عنه، أو أنه بمثابة جريمة أقل خطورة.

أما الآن، فقد وصل استخدام العنف الجنسي إلى مستويات جديدة رهيبة، حيث لا يقتصر الأمر على التغاضي عنه، بل إنه يؤمَر به علناً بوصفه أسلوباً حربياً. وينبغي إبقاء هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الأمن لأنها مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. والسويد ترحب بإعلان الأمين العام أمس عن تقديم خطة شاملة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وإنني أحثُّ الزملاء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم جهود الممثلة الخاصة بانغورا. والسويد ملتزمة بتعزيز دعمنا لضحايا العنف الجنسي والناجين منه. إذ يجب أن تكون هناك مساءلة عن العنف الجنسي ووضع حد للإفلات من العقاب.

وإذا نظرنا إلى الشرق الأوسط على نطاق أوسع، فهناك نزاعات أخرى أيضا، في ليبيا واليمن، تستلزم حلولاً سياسية عاجلة طبعاً. ونحن اليوم نعالج التهديد المباشر من تنظيم داعش. وإذا نظرنا إلى أبعد من ذلك أيضاً، فعلينا التصدي للتحديات الأمنية الأوسع في المنطقة. ومن الضروري إحياء العملية السلمية في الشرق الأوسط ودعم الحكم الرشيد وتعزيز استعادة السلام وبنائه بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن التصدي لتغير المناخ وإيجاد حلول لمسائل إدارة المياه.

ختاماً، أود أن أقول إنَّ قِيَم الديمقراطية حقوق الإنسان والمساواة تبقى دفاعنا الأفضل ضد الإرهاب. ولا يمكن تحقيقها إلاَّ عبْر تسويات سياسية مستندة إلى المصالحة والشمول.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيباستيان كورتس، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا.

السيد كورتس (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الرئاسة الروسية على عقْد هذه المناقشة الهامة. فمنذ الحرب العالمية الثانية لم نشهد مثل هذه الأعداد الهائلة من الأشخاص الفارِّين بيأس من مناطق النزاع لإنقاذ أرواحهم. وهناك نحو ٦٠ مليون شخص في حالة تنقل مستمر في أرجاء العالم. وفي عام ٢٠١٤ وحده، بات ١٣,٩ مليون شخص آخر في عداد المشردين، أي أربعة أضعاف عددهم في السنة السابقة. ونحن نشهد نزوحا جماعيا، ولا سيما من الشرق الأوسع نحو أوروبا، وذلك غالبا عبْر تركيا، اليونان ودول غرب البلقان.

ولهذا النزوح الجماعي جوانب مؤرقة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وبالنسبة لبلدان المنشأ، فإنه يزيد من نزوح الأدمغة، ولبلدان العبور والمقصد، فإنه يشكل تحدياً كبيرا للمجتمعات وأنظمتها الاجتماعية.

ونحن جميعا نعرف ماذا كان السبب الرئيسي لهذا النزوح الجماعي: الحرب الهمجية في سورية والفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق وسورية. وللتصدي لهذا التحدي، أعتقد أن علينا معالجة مصادر المشكلة، ويجب أن نتصرف بأسلوب موحَّد.

أولاً، علينا مجابهة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ. وهذا يعني في حالة سورية أنه يتعين علينا تكثيف قتالنا ضد تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى. والنمسا تشارك بنشاط في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ولا يمكننا تقديم مساعدة عسكرية، لكننا زدنا مساعدتنا مؤخراً بإرسال المزيد من المعونة الإنسانية وأجهزة الحماية وكاشفات الألغام. ولكن علينا أن نشارك في هذه المكافحة داخل مجتمعاتنا أيضاً. فعلينا أن نفعل المزيد لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولقطع الدعم المالي عن منظماتهم.

ثانياً، إننا بحاجة إلى المزيد من الوحدة على المستوى الدولي. وينبغي أن تكون أولويتنا الأولى وضع نهاية سريعة لإراقة الدماء. ونحتاج هنا إلى قيادة واضحة من مجلس الأمن. ولن نكون قادرين على إحداث تغيير إلاَّ إذا كانت جهود الولايات المتحدة وروسيا في الاتجاه نفسه. ولسنا بحاجة إلى ولاية للعمل ضد تنظيم داعش فحسب، ولكن أيضا لحماية المدنيين، بما في ذلك إنشاء مناطق آمنة وعازلة. وتقف النمسا متأهبة للمساهمة في مثل هذه العملية في المنطقة بتفويض من الأمم المتحدة.

والنتيجة الإيجابية لمفاوضات بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ مع إيران في فيينا تقدِّم بصيصاً من الأمل. فما تبين أنه ممكن بشأن مسألة إيران، متمثلا في إيجاد حل دبلوماسي تفاوضي، ينبغي أن يكون ممكنا في حالة سورية أيضاً. والتقدم صعب لكنه ليس مستحيلاً. فعلينا أن نمسك بنشاط بزمام الأمور وأن نقف موحَّدين لإنهاء الحرب في سورية ونكافح الإرهاب. ونحن مدينون بذلك لضحايا الإرهاب وللكثيرين

المضطرين للفرار من ديارهم ولشعوبنا أيضاً، لتلبية احتياجاتهم الأمنية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فالونتين ريباكوف، نائب وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مناقشة هذا الموضوع الخطير والمُلِحّ هنا في المجلس.

إنَّ الإرهاب موجود اليوم في منطقة الشرق الأوسط في شكل شبه دولة، حتى أنه أصبح بشكل أساسي نوعاً آخر من أسلحة الدمار الشامل: دمار البشر والتراث الثقافي العالمي ومستقبل مناطق بأكملها. فقد قتل الإرهابيون عشرات الآلاف من المسلمين، المسيحيين والإيزيديين وممثلي مجموعات عرقية وطائفية أخرى.

ومهما كانت غرابة المفارقة، فإنَّ خطر استخدام أنواع تقليدية من أسلحة الدمار الشامل هو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط بالتحديد. وعدم إحراز تقدم بشأن مسائل مثل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والإخفاق خلال هذه السنة على صعيد أعمال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – وهذه جميعا أدلة دامغة على حدوث تراجع في مجال إجراء حوار شامل بشأن مسألة ضمان الأمن الدولي، ليس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل في العالم بأسره أيضا.

ولْنكُن صريحين. يجري حاليا استبدال الأسباب الحقيقية لنشوء الأزمة في المنطقة، ويعيق هذا الأمر موضوعياً السعي إلى حل طويل الأمد. فبعض المشاكل يجري دفعها بشكل مصطنَع إلى الصدارة، وبعضها الآخر يُطمَس بمهارة. ونتيجة لذلك، فإنَّ ما يجري تشكيله هو واقع موازٍ متعدد المستويات، والضحية الرئيسية لهذا الواقع الموازيٍ هي الحقيقة. فالفرْض المصطنَع والقسري لأفكار معينة على الشعوب الأخرى وتشويه سمعة حكومات منتخَبة بمشروعية، وكذلك دعم الجماعات الإرهابية، هي الأسباب التي أدت إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلاً في المنطقة.

وإننا لعلى يقين من أنه، في حالة الحديث عن مفاهيم معيَّنة، من غير المقبول بل ومن الإجرام استخدام نبرات مختلفة؛ وفي هذه الحالة، يجب أن نُسمي الأسود بالأسود. فالإرهاب يدمر بلا رحمة سلامة نظام الأمن الدولي. ودعم منظمات إرهابية معينة في القتال ضد أخرى لن يؤدي إلاَّ إلى تداعيات سلبية. وبالمقابل، فإنَّ تشظِّي جهود مكافحة الإرهاب على صعيد التحالفات التي تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية الخاصة وإشراك كيانات غير حكومية سيؤديان حتماً إلى تفاقم خطر الإرهاب وخطر التطرف.

وفي ذلك الصدد، نرى أن الخيار الوحيد المجدي هو القيام بعمل يرتكز على قرارات مجلس الأمن. إن بيلاروس من جانبها ما برحت تعمل باستمرار على تعزيز السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في منطقتنا.

ونقر بالدور التنسيقي الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، ونعلّق أهمية خاصة على تطوير وتعزيز التعاون الدولي في تلك المنطقة. إن مشاركة بيلاروس في المعاهدات الدولية الرئيسية الشاملة في مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، وتنفيذها الكامل للإلتزامات بموجب النصوص الواردة في تلك المعاهدات وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كلها أرست أساسا متينا للمزيد من الجهود الشاملة لمكافحة الإرهاب. وبلدنا طرف فاعل في الاتفاقات والبرامج الإقليمية لمكافحة الإرهاب والجهود الأخرى المضطلع

بما في إطار رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في ضوء تصاعد الأنشطة الإرهابية الجارية والمتنامية، نود أن نسترعي الانتباه إلى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يتناول مكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنع وقوعها في أيدي المنظمات الإرهابية. وفي رأينا، أن ذلك القرار له أثر مباشر على موضوع مناقشتنا اليوم.

ولا يمكن للمرء أن ينسى أشكال الإرهاب هذه من قبيل الإرهاب الإلكتروني، بالنظر إلى ترابط المعلومات والاتصالات العالمية التي يمكن فعلا أن تؤدي إلى حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وسيكون ذلك كارثة ذات أبعاد عالمية حقيقية.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عقدت بيلاروس بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، واللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حلقة عمل للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لتبادل الخبرة بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونخطط لمواصلة عقد هذه الأحداث في مينسك بشأن ذلك الموضوع.

في الختام، نعتقد أن علينا ذكر ما يلي. تحض بيلاروس الجميع على الإبقاء في الأذهان أننا دول أعضاء في الأمم المتحدة، وأشدد على كلمتي ”الأمم المتحدة“. وفيما يتعلق بمسألة صون السلم والأمن الدوليين، لا يوجد مراقبون متراخون في الكفاح ضد الإرهاب، ولا يمكن أن يكون أي من ذلك القبيل. إن مساهمة كل دولة في الجهد الحيوي تكتسي أهمية استثنائية.

أخيرا، بالنظر إلى آخر الأحداث، نرحب بمشاركة دول جديدة مشاركة فاعلة في مكافحة الإرهاب، خاصة في الحالات التي تجري فيها تلك المشاركة بناء على طلب حكومات منتخبة بصورة شرعية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة خارجية إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): ما برحت الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقي تؤثر تأثيرا شديدا ولعقود بأرواح وسُبل عيش شعوب تلك المنطقة. وفي السنوات الأخيرة، ساهمت موجات جديدة من العنف في أزمة إنسانية وتشريد للسكان لم نشهدهما منذ الحرب العالمية الثانية، لا سيما في سورية، والعراق، وليبيا، واليمن وغزة. إن التهديدات الإرهابية في تلك المنطقة والتهديدات الناشئة منها بلغت مستويات غير مسبوقة، مع اتساع رقعة الأراضي التي يسيطر عليها المتطرفون القساة. لقد ناقش المجتمع الدولي قضايا الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن، ولكن في كثير من الأحيان من دون جدوى. ونتيجة ذلك، أصبحت آثار عدم الاستقرار أكثر وضوحا ويمكن الشعور بها بصورة أكبر من أي وقت مضى.

إن أسباب تلك الحالة المأساوية معقدة جدا. إذ أن الحلول المستدامة تتطلب أيضا جهودا خارج إطار مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقع تماما في إطار اختصاص المجلس. وأن الطريقة التي يستجيب بها في ذلك المجال بمثابة مقياس لأداء المجلس بشكل عام. وأود أن أبدي بضع ملاحظات موجزة في ذلك الصدد.

إن العديد من الصراعات في المنطقة، وأبرزها الحرب في سورية، يمكن النظر إليها بوصفها إخفاقات في الدبلوماسية الوقائية. وليس المقصود بذلك انتقاد مبعوثي الأمم المتحدة وأفرقتهم. فهم يبذلون كل ما في وسعهم في ظروف عصيبة جدا. بل أن المشكلة الرئيسية هي أن الدبلوماسية الوقائية تأتي في أحيان كثيرة متأخرة جدا وتفتقر إلى الدعم السياسي والمالي.

إن تلك الحالة مؤسفة للغاية حيث نعرف أن الدبلوماسية يمكن أن تكون فعّالة في معظم الأزمات المعقدة كما تجلى ذلك مؤخرا في الاتفاق الخاص ببرنامج إيران النووي. إن التنفيذ المناسب سيكون بطبيعة الحال أساسي وربما يواجه صعوبات أو تأخيرات. ومع ذلك ينبغي لذلك الاتفاق التاريخي أن يمهد السبيل أمام مزيد من التعاون بشأن القضايا الاستراتيجية الأخرى التي تؤثر بالمنطقة.

إن الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأتي على خلفيات تاريخية معقدة وتحالفات جغرافية سياسية. فكثيرا ما يجد أعضاء المجلس أن مصالحهم في خطر، ذلك ليس عنصرا حفازا تماما في اتخاذ قرارات فعّالة. ومع ذلك فإن المجلس جهاز جماعي منوط به صون السلم والأمن بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وليس المقصود بالمجلس أن يكون منتدى لتحقيق الأهداف السياسية الوطنية. ذلك يصدق بشكل خاص على الحالات التي يخضع فيها السكان المدنيون إلى جرائم جماعية.

لذلك أود أن أذكر أعضاء المجلس، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأنهم مدعوون إلى دعم ”مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب“ التي أعدها فريق المساءلة، والاتساق والشفافية. وتنص مدونة قواعد السلوك المقترحة على التعهد السياسي الطوعي بدعم المجلس في هذه الحالات. وبعبارة أخرى، إنه تعهد بعدم ترك المدنيين يواجهون مصيرهم تحت وابل الهجمات. آمل أن يعزز أيضا تصميم أعضاء المجلس على التغلب على العناصر المثيرة للانقسام وتعزيز الحس بالملكية لدى الأعضاء غير الدائمين.

إن الصراعات في المنطقة تتسم أيضا بمستويات شديدة جدا من الإفلات من العقاب. فإن مرتكبي أجسم الجرائم يخشون جرائم الثأر التي يرتكبها أعداؤهم أكثر مما يخشون من المحاكمات أمام محكمة ما. وعلينا أن نجعل الكفاح ضد الإفلات من العقاب حجر الزاوية في جهودنا وأن نجعله إشارة إلى الضحايا بأنهم ليسوا نسيا منسيا. في ذلك الصدد، فإن التصديقات على نظام روما هامة. فإحالة مجلس الأمن الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية التي تكملها جهود المساءلة الأخرى خيار واضح. إن الحجج المضادة التي أثيرت في ذلك الصدد ومفادها، ”علينا عدم التدخل في العملية السياسية“، قد طغت عليها بصراحة الحقائق في الميدان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة تسيبي هوتوفيلي، نائبة وزير خارجية إسرائيل.

السيدة هوتوفيلي (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الحكومة الروسية على المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع مقلق بشدة لجميع البلدان والشعوب المحبة للسلام.

إن آفة الإرهاب ليست جديدة على إسرائيل. إذ أنه قبل إنشاء دولتنا وطيلة وجودنا، ما فتئنا نواجه حملة إرهاب مستمرة. لقد شهد الشرق الأوسط وأفريقيا توسعا كبيرا في الإرهاب في جميع أرجاء المنطقة. إذ أن المجموعات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والميليشيات الحوثية، وحماس، وحزب الله لديها بُعد إقليمي مما يشكل تحديا كبيرا. وعلاوة على ذلك، فإن الإرهاب المُستلهم من مجموعات مثل القاعدة وداعش ضرب أماكن بعيدة مثل أستراليا، وبلجيكا، وفرنسا وأماكن أخرى. وإذا ظن البعض في الوهلة الأولى أن ما يسمى بالربيع العربي سيفضي إلى شرق أوسط ديمقراطي جديد، فإن الانتشار الواسع للأنظمة الإرهابية في جميع أرجاء المنطقة يدق ناقوس الخطر.

إن إسرائيل محاطة بمجموعات إرهابية. ويمكن رؤيتها على جميع جبهاتها: حزب الله وجبهة النصرة في الشمال، وداعش في الجنوب وحماس في غزة. في السنة الماضية جرى تذكيرنا

بوضوح بحجم الخطر الذي نواجهه عندما أطلقت حماس آلاف القذائف الصارخوية على أهداف مدنية إسرائيلية واستخدمت الأنفاق تحت الحدود لضرب المدنيين الإسرائيليين الأبرياء.

لقد تصدت إسرائيل للخطر الأمني الهائل بينما التزمت بالقانون الدولي، وفي العديد من الحالات تجاوزت متطلباته. ربما يوضح ذلك سبب إعراب الديمقراطيات عن اهتمامها بالتعلم من تجربتنا. ومن بين أكبر التحديات أن المجموعات الإرهابية كثيرا ما تستغل مبادئ القانون الدولي وتسيء استخدامه لتحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، في حرب غزة عام ٢٠١٤، قلبت حماس مبادئ القانون الإنساني الدولي رأسا على عقب عندما شنت هجماتها على إسرائيل، مستخدمة دروعا بشرية كبيرة، وشنت هجماتها بصورة متعمدة على المدنيين الأبرياء من مرافق الأمم المتحدة، ومن الملاعب، والمستشفيات، والمساجد والمدارس.

وعلى غرار المجموعات الإجرامية، سيكون الإرهاب في الشرق الأوسط لا شيء بدون العراب، إيران. وبتخويل أعقب اتفاق الخمسة زائدا واحد، لم تخف إيران اعتزامها استخدام تخفيف الجزاءات من أجل توسيع نطاق دعمها للإرهاب، ولا سيما لوكلاء الإرهاب في المنطقة وفي العالم. ولهزيمة هذا الخطر الإرهابي، يجب على الدول المعتدلة في الشرق الأوسط أن تعمل معا في مواجهة التطرف ومعالجة أسبابه الجذرية: انعدام الديمقراطية وسيادة القانون، وغياب حقوق المرأة والافتقار إلى ثقافة التسامح.

والمجتمع الفلسطيني، حيث تحظى حماس والجماعات الإرهابية بدعم قوي، يجسد آثار ثقافة العنف والتطرف. وأي مجتمع تسمى فيه الساحات العامة بأسماء مرتكبي القتل ويتم فيه تشجيع الأطفال على أن يصبحوا شهداء، سوف يكون مرتعا خصبا للتطرف والإرهاب.

الإرهاب يرمي إلى تحقيق هدفين: القتل والحط من المعنويات. ومن بين الأمور الكثيرة اللازمة لدحر الإرهاب، يبرز بوضوح شيء واحد على وجه الخصوص – وضوح الهدف ووضوح الإدانة الأخلاقية. والعالم الديمقراطي، متحدا، قادر على هزيمة الموجة العارمة من الإرهاب التي تجتاح الشرق الأوسط وتهدد المجتمع الدولي بأسره. ومن أجل القيام بذلك بفعالية، ينبغي تعديل القوانين والمعايير الدولية لتتواءم مع الطابع المتغير لساحات القتال في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما مع التحديات الفريدة التي تنشأ في الصراعات ضد الخصوم، ومع تلك التي تتعمد طمس الفارق بين الأفراد العسكريين وغير المحاربين. وفي هذا الصدد، فإن إسرائيل تتطلع إلى مواصلة الاضطلاع بدور فعال في عمل هيئات الأمم المتحدة في استراتيجياتها الدولية لمكافحة الإرهاب.

إن كفاح الديمقراطية ضد الإرهاب سوف ينطوي دائما على الموازنة بين الحريات المدنية والأمن الوطني. وما برحت إسرائيل تواجه هذه المعضلة منذ عقود وقد نجحت في حماية مدنييها من الإرهاب وفي الوقت نفسه الانصياع لسيادة القانون. وجميع البلدان التي تواجه خطر الإرهاب اليوم تتصدى لتحديات مماثلة.

وكما وجدت إسرائيل في خضم الحملة التي شُنت وطال أمدها ضد قدرتنا على دحر الإرهاب، فإن الإرهاب يتناقض مع احترامنا لقدسية الحياة البشرية وقناعتنا الراسخة بقتال جميع الذين يسعون إلى المساس بها، حتى عندما يحاولون بوقاحة استخدام مبادئنا ضدنا. وهذا الاقتناع هو الذي سيضمن في نهاية المطاف انتصار العالم الديمقراطي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرت كويندرس، وزير خارجية مملكة هولندا.

السيد كويندرس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن توقيت تناول مجلس الأمن لمسائل الإرهاب والتطرف العنيف مناسب. وأنا أشكركم، السيد الرئيس، على فرصة هذه المناقشة اليوم. وسوف أتناول ثلاث مسائل: الإرهاب والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وسيادة القانون.

هولندا تدين بشدة جميع الهجمات التي تشنها أي منظمة إرهابية. إن هذه الهجمات كارثية على السلام والعدالة والتنمية. والإرهاب الذي زُج به إلى حياة الناس بقوة من خلال وسائط الإعلام الاجتماعية وشبكة الإنترنت، ليس له حدود أخلاقية أو جغرافية. وتتحدى المنظمات الإرهابية معتقداتنا وقيمنا، بما في ذلك - وربما بصفة خاصة - معتقدات شعوب منطقتي المغرب والمشرق. لذلك، نرحب بالقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي جاء بمبادرة من الاتحاد الروسي. وهو يلزم الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على التبرعات، ومن الاستفادة من الاتجار بالنفط، والآثار والرهائن. ونحن جميعا نعرف أن هذا النشاط لا يزال مستمرا. وما زال من الواجب علينا تنفيذ القرار بحذافيره وبدقة.

ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية ضد الذين يستعبدون النساء والأطفال ويقطعون رؤوس المدنيين الأبرياء ويدمرون التراث الثقافي. يوم الأحد، أصبحت هولندا رئيسا مشاركا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بعد الولايات المتحدة. يهدف المنتدى إلى الحد من تعرض الشعوب في جميع أنحاء العالم للإرهاب من خلال منع ومكافحة الأعمال الإرهابية وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وعلاوة على ذلك، يهدف إلى التصدي للتحريض والتجنيد للإرهاب. ونحن نشعر بالفخر والتواضع لتولينا مسؤولية الرئيس المشارك. وسوف نعمل عن كثب مع الأعضاء الـ ٢٩ في هذه الهيئة الرائدة، ولا سيما مع المملكة المغربية.

في العام الماضي، مهد المنتدى الطريق أمام اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ومثل القرار خطوة حاسمة ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومع ذلك، فإن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب آخذ في الازدياد. فهم يأتون من طائفة واسعة من الخلفيات والبلدان، بما في ذلك بلدي. وهناك ٢١٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من هولندا الذين انضموا إلى صفوف المنظمات الإرهابية في الخارج.

ويؤمن المنتدى بفكرة القليل من الكلام والمزيد من العَمَل بالتعاون الوثيق مع غيره من المحافل المتعددة الأطراف. ويتم من خلال المنتدى توجيه الأموال لدعم من يحتاجها في مجال بناء القدرات. وقد خصصت هولندا مؤخرا مبلغا إضافيا قدره ٤٣ مليون يورو لهذا الغرض.

وخلافا للإرهابيين الذين نكافحهم، فإننا نكافح مع إدراك واضح للحدود الأخلاقية والقانونية التي تحددها سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونحن نولي الاعتبار الواجب للمعضلات التي تطرحها متطلبات الأمن والخصوصية. إن إيجاد التوازن السليم بينهما ليس سهلا، لكن هولندا مقتنعة بأن أحدهما لا يلغي الآخر.

أولا وقبل كل شيء، يهدف الإرهابيون إلى تعطيل حياتنا اليومية عن طريق بث شعور بالخوف الدائم. وفي مواجهة هذه الأعمال، نحن بحاجة إلى التمسك بقيمنا. ويعني هذا الوقوف بحزم وراء المبادئ التوجيهية التي توحدنا في هذا المقام. نحن نعلم مدى فعالية الأمم المتحدة إذا توفرت الإرادة السياسية.

وللأسف، خذلنا المجلس حتى الآن بشأن سورية. إن المجلس لم يتصرف على الرغم من أن النظام السوري ما برح يشن حملة ترويع شنيعة ضد شعبه، ورغم أنه شجع على إنشاء داعش، أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويجتذب المجندين الإرهابيين من جميع أنحاء المنطقة. وهذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتجاوزات ترتكب ضد الشعب السوري. ينبغي ألا يغيب عن بالنا التزامنا جميعا بحماية المدنيين وتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا.

وإذا نظرنا إلى ما يوحدنا، فإننا لا نرى مجرد مكافحة الإرهاب. يجب علينا أن نكافح من أجل الأمور الإيجابية، من أجل الأمور التي تمثل قيمة عالمية. وأتذكر أحد الحقوق الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: التحرر من الخوف. وقد ذكرها قبل ٧٥ عاما تقريبا، السيد فرانكلين د. روزفلت، وهو رئيس ينحدر من أصل هولندي، باعتبارها واحدة من الحريات الأربع في خطاب حالة الاتحاد في يوم ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤١، وهذه الحرية لا تزال في أغلب الأحيان غير موجودة هذه الأيام. فليكن هذا ما نسعى إليه جماعيا. ولنعمل معا للحد من تعرض شعوبنا في جميع أنحاء العالم للإرهاب.

وهذا هو أيضا أحد الأسباب في أن مملكة هولندا تطمح في أن يتم انتخابها لعضوية المجلس في حزيران/يونيه المقبل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ونتطلع إلى التعاون مع مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب الدولي. وتطمح مملكة هولندا إلى مواصلة كونها شريكا من أجل السلام والعدالة والتنمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر فارغيسي، وزير الخارجية والتجارة في أستراليا.

السيد فارغيسي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لأستراليا للمشاركة في هذه الجلسة.

إن دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مهد العديد من أقدم الحضارات الإنسانية في العالم، تمر بمرحلة حاسمة الأهمية من تاريخها، إذ تكافح المنطقة من أجل احتواء الصراع والتطرف العنيف. بعض الصراعات، مثل ذلك الذي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، استعصى حلها على الجهود المبذولة على مر عقود. وما فتئت أستراليا تؤيد تحقيق سلام مستدام ودائم على المدى الطويل في منطقة الشرق الأوسط. ونحن نؤيد الحل القائم على وجود الدولتين، الذي يقر بأن إسرائيل ديمقراطية نشطة في المنطقة، وأن لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني حق أساسي في الوجود داخل حدود آمنة.

والتراعات الأخرى - في ليبيا واليمن على سبيل المثال - قد تكون اندلعت في الآونة الأخيرة نسبيا، لكن أسبابها الجذرية كانت منذ سنوات عديدة في طور التكوين. إن الأسباب الكامنة وراء هذه التراعات معقدة للغاية. والحاجة إلى استجابة دولية فعالة هي أكثر إلحاحا في العراق وسورية، حيث تترل داعش بالناس الأبرياء وحشية لا توصف. وقد تزاديت الخسائر البشرية لهذه التراعات بأرقام مروعة. وانتشرت الآثار المزعزعة للاستقرار في المنطقة وخارجها، مما شجع ارتكاب أعمال عنف في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

إن أستراليا ليست بمنأى عن هذه التراعات. فقد سافر حوالي ١٢٠ مواطنا أستراليا إلى سورية أو العراق، وقام بذلك العديد منهم للقتال مع داعش. وواجهت أستراليا الأزمة مع شركائها. ونحن مساهم رئيسي في التحالف العالمي لمكافحة داعش. وخلال هذا الشهر، وسعت أستراليا عملياتها الجوية لاستهداف داعش في سورية، بناء على عملياتنا في العراق، وبما يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وترفض أستراليا بشدة أي انتقاد للأساس القانوني لعملياتنا في سورية. ويرمي ما نقوم به من عمليات إلى القضاء على قدرة داعش على استدامة عملياتها في العراق، بما في ذلك استخدام الأراضي السورية للتدريب والإعداد للهجمات، والتموين ونقل المقاتلين عبر الحدود. وتعترف المادة ٥١ من الميثاق بوضوح بالحق الطبيعي للدول في الدفاع عن نفسها. وقد فشلت الحكومة السورية في الحد من استمرار الهجمات التي تنفذها داعش في العراق انطلاقا من ملاذاتها الآمنة في سورية. وتتحرك أستراليا، جنبا إلى جنب مع شركائها في الائتلاف، استجابة لطلب المساعدة الذي قدمته حكومة العراق، وتقوم بعمليات عسكرية ضرورية ومتناسبة ضد

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في إطار الدفاع الجماعي عن النفس في العراق.

وقد أعلمنا الاتحاد الروسي بعزمه توجيه ضربات جوية في سورية ضد أهداف إرهابية. وإذا كان هذا هو الهدف الحقيقي للاتحاد الروسي، فيجب أن تركز ضرباته على داعش، التي تمثل بكل المقاييس، التهديد الأكبر في سورية والعراق.

إن العمل العسكري ضروري، ولكنه ليس بأي حال من الأحوال استجابة كافية لمواجهة داعش. والمطلوب إجراء تسويات سياسية مستدامة لإنهاء التزاع. إننا نؤيد الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء العراقي العبادي لتحقيق المصالحة وتوفير حوكمة شاملة لجميع العراقيين. كما نواصل الدعوة إلى إيجاد حل سياسي، يمكن أن يضع حدا للتزاع الوحشي الدائر في سورية، حيث أدت الفظائع التي ارتكبتها الأطراف، خاصة نظام الأسد وداعش وجبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، إلى وقوع خسائر بشرية مهولة. إننا ندعم جهود مبعوث الأمم المتحدة دي مستورا من أجل التوصل إلى عملية انتقالية سياسية تفاوضية. ونعتقد أنه ينبغي النظر في جميع خيارات المرحلة الانتقالية.

وتعمل أستراليا أيضا على تلبية الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن التزاعات، وإعادة التوطين بشكل دائم لـ ١٢ ٠٠٠ لاجئ إضافي من العراق وسورية الأكثر عرضة للخطر. ونعمل مع الأمم المتحدة على تقديم الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم وإمدادات الطوارئ والحماية لأكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ عراقي وسوري. وسيرفع ذلك مساهمة أستراليا في المساعدة على معالجة الأزمات الإنسانية في سورية والعراق إلى ما يناهز ٢٣٠ مليون دولار منذ عام ٢٠١١.

ونحن نثني على العراق والدول المجاورة لسورية، ولا سيما الأردن ولبنان وتركيا، على العبء الذي تحملته.

وهناك الكثير مما يتعين القيام به. إننا نشجع الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لدعوات التبرع من أجل تقديم مساعدات إنسانية للعراق وسورية. ويجب علينا جميعا دعم الشعبين العراقي والسوري في هذه الفترة التي هما في حاجة ماسة إلى المساعدة خلالها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غونار براغي سفينسون، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أيسلندا.

السيد سفينسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): إتفق زعماؤنا للتو على أهداف التنمية المستدامة، التي ينبغي الوفاء بها بحلول عام ٢٠٣٠. وتوضح هذه الرؤية الاستشرافية للأمل أن التنمية المستدامة والسلام والأمن عناصر مترابطة بإحكام.

ومع ذلك، فإن الربيع العربي، الذي أعطى الكثير من الآمال قبل بضع سنوات، قد أفسح المجال لحالة، ترقى في نظر كثيرين إلى جحيم. إن جزءا كبيرا من سكان سورية إما تشردوا في بلدهم أو غادروه تماما، بسبب الهجمات الشرسة التي تنفذها القوات الحكومية أو الجماعات المتمردة. لقد تم تقسيم ليبيا، وتحقيق الوحدة بين الفصائل المتناحرة أمر صعب للغاية. والعراق مقسم. والحرب تستعر في اليمن. ويستمر تفاقم الحالة فيما يخص مشكلة فلسطين/إسرائيل، وفيما يتعلق بالتوصل إلى حل لتزاع الصحراء الغربية/المغرب. وتأثر الأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون بشكل كبير في عدد من دول المنطقة.

ونجحت القوى الإرهابية المتطرفة عبر المنطقة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في استغلال الوضع، متسببة بذلك في المزيد من الفوضى والبؤس. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشكل تهديدا كبيرا للبلدان الأخرى داخل المنطقة وخارجها، من خلال انتشار المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتشكل الجاذبية المدمرة لأعمال العنف والتطرف بالنسبة لبعض الشباب في مجتمعاتنا، تحديا آخر.

وفي الوقت نفسه، تكافح الدول المجاورة من أجل معالجة التحديات الإنسانية الواسعة النطاق. وتستحق تركيا ولبنان والأردن الثناء على تقديمها الدعم والملاذ الآمن لملايين اللاجئين. لقد حدثت زيادة ملحوظة في عدد أبناء المنطقة الذين يسعون للعثور على ملجأ في أوروبا. لكن هذه الأرقام متواضعة بالمقارنة مع ملايين اللاجئين في بلدان المنشأ والبلدان المجاورة لها.

إن أيسلندا مصممة على الاضطلاع بدورها في المساعدة على معالجة الجوانب الإنسانية لهذه الكارثة التي تسبب فيها الإنسان. ونعتقد أنه من الملح توجيه المساعدات إلى المنطقة. ومن خلال تحسين حياة الملايين من النازحين في المنطقة، فإننا سنقلل من اليأس الذي يدفعهم إلى أن يقعوا بين أيدي المهربين. وقد خصصت الحكومة الأيسلندية ١٦ مليون دولار، لدعم العمل الحيوي الذي تقوم به مؤسسات الأمم المتحدة التي توجد على خط المواجهة. ونحن أيضا نستقبل أعدادا متزايدة من اللاجئين في أيسلندا.

وأود أن أشيد بالأمين العام على عقده النشاط الموازي المتعلق بالهجرة اليوم.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أنضم إلى الآخرين لأحث أعضاء مجلس الأمن على تجديد الجهود الرامية إلى إيجاد سبل للعمل معا ووضع الخلافات جانبا. وأحيط علما بملاحظة الأمين العام في تقريره الأخير حول مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2015/682). حيث أنه يشير إلى أن مبعوثيه يجدون أنفسهم في حالات يبحثون فيها عن سبل بدء عملية سياسية، حتى مع تعزيز الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الإقليمية الدعمين العسكري والمالي الذي تقدمه للطرفين المتصارعين. ويتمثل السبيل الوحيد لحل الصراعات المعقدة للغاية من النوع الذي نراه في هذه المنطقة، في اتخاذ مجلس الأمن لإجراء موحد ومنسق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد العزيز عمار، المراقب الدائم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد عمار: أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، استجابة للتطورات الخطيرة التي تمر منها منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا بداية بالنزاع العربي الإسرائيلي ومرورا بالصراعات الدامية التي تعصف بسورية والعراق واليمن وليبيا، وما نتج عن ذلك من خسائر بشرية ومادية هائلة، ومعاناة إنسانية غير مسبوقة في المنطقة، مما يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للمجتمع الدولي.

إستمر النزاع العربي الإسرائيلي كأحد أهم مصادر التهديد للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره، وذلك نظرا لتأثير هذا النزاع على الأزمات الأخرى في المنطقة. إن الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى والاعتداءات المتكررة على حرمة المسجد المبارك، تمثل انتهاكا خطيرا لكل الأعراف الدولية. ومن هذا المنطلق، فإننا نناشد مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ كل ما من شأنه حماية الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية، والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة تسمح بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمبدأ حل الدولتين، للقضاء على أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في المنطقة وأخطر الذرائع التي يتم الاستناد إليها لتبرير أعمال التطرف والإرهاب.

إن الأزمة في سورية بأبعادها وتداعياتها الراهنة، وربما المستقبلية، قد تقودنا إلى نتائج لا تحمد عقباها في منطقة الشرق

الأوسط والعالم بأسره. لقد تسببت الأزمة السورية في ظل ما يرتكبه النظام السوري بحق شعبه، في خسائر بشرية ومادية هائلة. وقد بلغ عدد القتلى حتى الآن أكثر من ٢٥٠٠٠٠ قتيل ويعد النازحون واللاجئون بالملايين. لقد استقبلت دول مجلس التعاون منذ اندلاع الأزمة في سورية، حوالي ٢,٨ مليون من أشقائنا السوريين وحرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين بل منحتهم الوضع القانوني الذي يتيح لهم حرية الحركة والتنقل ويسرت لهم الرعاية الصحية المجانية وفرص الانخراط في سوق العمل وسهلت لأبنائهم الالتحاق بالمدارس العامة المجانية ومقاعد التعليم الجامعي. كما قدمت دول مجلس التعاون منذ عام ٢٠١١ وبدء الأزمة مساعدات من القطاع الحكومي والمؤسسات الخيرية تجاوزت ٤,٣ مليارات دولار. كل هذه الجهود قدمت للوقوف مع الشعب السوري الشقيق في محنته.

إننا نؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية كما نؤكد على أهمية الالتزام بالحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لبيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق) بما يحقق أمن واستقرار سورية وتلبية تطلعات الشعب السوري الشقيق في العيش بكرامة. ولا سبيل إلى ذلك إلا باضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه الشعب السوري لوقف هذه المأساة الإنسانية.

أما في اليمن، فإن السبيل الأمثل لاستقرار البلاد ومنعها من الانزلاق إلى مخاطر الإرهاب، يتمثل في دعم الشرعية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي والتوصل إلى حل سياسي استناداً إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

إن التطورات الخطيرة في المنطقة تجعل مناطق الصراع فيها بيئة خصبة للإرهاب. فأصبح تنظيم داعش يمثل التحدي الأكبر لنا جميعاً. إننا نؤكد على أهمية التوصل إلى حل سياسي للصراعات التي تعصف بالمنطقة كأحد أهم السبل لمكافحة الإرهاب ومنح الشعوب أملا في الحياة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن إلى غبطة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاغر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة غالاغر (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت بشأن موضوع ”تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتصدي للتهديد الإرهابي في المنطقة“

قال البابا فرانسيس في خطابه أمام الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي:

> ”لا يسعني إلا أن أجدد نداءاتي المتكررة فيما يتعلق بالحالة المؤلمة في الشرق الأوسط بأسره، وشمال أفريقيا وبلدان أفريقية أخرى، التي أجبر فيها المسيحيون مع جماعات ثقافية وعرقية أخرى، بمن في ذلك أتباع ديانة الأكثرية الذين لا يريدون بتاتاً أن يجدوا أنفسهم عالقين في خضم الكراهية والجنون، على مشاهدة تدمير أماكن العبادة لديهم، وإرثهم الثقافي والديني، وبيوتهم وممتلكاتهم، وعلى الاختيار بين الهروب أو التضحية بحياتهم أو حريتهم ثمنا لتفانيهم في سبيل الخير والسلام.“ (A/70/PV.3، الصفحة ٧)

إن أزمة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وفي أجزاء كثيرة من أوروبا ناجمة على نحو كبير عن العنف والاضطهاد الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمثل جثمان أيلان الكردي ذو الثلاثة أعوام، الذي جرفته المياه إلى الشاطئ في تركيا، الآلاف الذين قضوا في الرحلة المحفوفة بالمخاطر فراراً من العنف والاضطهاد. إن جسد

أيلان الرخو والهامد يصرخ إلى المجتمع الدولي، وبوجه خاص إلى المجلس، لفعل كل ما يمكنه لإيقاف هذا الجنون، حتى تنجو الأرواح البريئة الأخرى المثيلة من ذات المصير المأساوي. ومهما فعلنا من هذه اللحظة فصاعداً سيكون قليلاً جدا ومتأخراً جداً بالنسبة لأيلان والآلاف الذين فقدوا أرواحهم بسبب عدم اكتراثنا الجماعي وتنافسنا الجيوسياسي والقومي. ولكن من الآن فصاعدا، فإن كل عمل يبذل لإنقاذ حياة ولو أيلان واحد وإنقاذه من كل أشكال الأعمال الوحشية، لن يكون عملاً يأتي في حينه فحسب، بل وضروريا كذلك. إن الكرسي الرسولي يدعو المجتمع الدولي ألا يظل صامتا وخاملاً تجاه كل المآسي التي تحدث حتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها وأمام مرأى المجلس.

إن تكرار ذكر الطوارئ المعقدة المتعددة التي يواجهها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستمرار وعلى نطاق غير مسبوق أمام المجلس أمر لا لزوم له. غير أن الكرسي الرسولي مضطر إلى أن يردد نداءات ١٢ مليون سوري بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، من بينهم ٧ ملايين من المشردين داخليا و ٥ ملايين شخص لجأوا إلى بلدان أخرى. إن وفد الكرسي الرسولي يعتبر أن من أوجب واجباته التنديد بالدمار الذي لا معنى له على الإطلاق الذي يتعرض له بعض التراث الثقافي العالمي الذي لا يقدر بثمن في سورية. إن الحالة بالغة الخطورة، وتزداد سوءا يوما بعد يوم. ولذلك فإن التوصل إلى تسوية للنزاع في سورية يجب أن يكون على رأس أولويات المجلس وكل السلطات في سورية، وفي الشرق الأوسط.

ويود وفد الكرسي الرسولي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يكرر الإعراب عن عميق امتنانه لبلدان المنطقة التي رحبت بملايين اللاجئين وقامت برعايتهم، على الرغم من ظروفها الصعبة ومحدودية مواردها. وتظل الكنيسة الكاثوليكية، من جانبها، نشطة في الطليعة تقدم المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين بكل الوسائل المتاحة لها.

إن إغراق المنطقة أكثر وأكثر بالأسلحة المدمرة لن ينهي العنف والمعاناة. ما تحتاجه المنطقة هو حلول سياسية متفاوض عليها للصراعات التي لا تزال تعمها. والمنطقة بحاجة إلى هذه الحلول الآن، إن كان لها أن تكسب الحرب ضد الإرهاب؛ وإن كان لسكانها ألا يجبروا على الفرار؛ وإن كان للحرية والديمقراطية المستقرة أي فرصة ليزدهرا في المنطقة؛ وإن كان لزعماء المنطقة أن يتعلموا تسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية؛ وإن كان للقوات والقوى الخارجية الامتناع عن فرض إرادتها على المنطقة.

إن أي حل دائم للصراعات في الشرق الأوسط، وبالتأكيد لكل الصراعات في العالم، يجب أن يضع في الاعتبار مركزية حرمة كرامة الإنسان وحقوقه ودورهما الحاسم، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الآراء السياسية أو العقيدة أو الاختلافات. عانى العديد من المواطنين أفراداً وجماعات في المنطقة وما زالوا يعانون من القتل وجميع أشكال العنف بسبب الدين، أو الأصل الإثني، أو المعتقدات السياسية. ولا ينبغي أبداً أن يسمح للإرهابيين بتدمير قرون من التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة. يجب أن نندد بكذبة الجماعات الإرهابية التي تقتل وتضطهد باسم الدين، بأشد العبارات الممكنة. كيف يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي وإخواننا من بني البشر يتعرضون للاضطهاد أو ينفون أو يقتلون أو يحرقون أو تقطع رؤوسهم لمجرد أنهم يؤمنون بعقيدة أو ديانة مختلفة أو ينتمون إلى أقلية؟

وفي الختام، أود أن أعود إلى خطاب البابا فرانسيس أمام الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي، حين قال:

”إن الحرب هي إنكار لجميع الحقوق واعتداء مأساوي على البيئة. وإذا أردنا تحقيق تنمية بشرية

متكاملة حقيقية للجميع، لا بد أن نعمل دون كلل من أجل تفادي نشوب الحروب بين الأمم والشعوب.“
(المرجع نفسه)

وقد حان الوقت الآن للعمل على إنقاذ الأرواح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي كيسليتسيا، نائب وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشدد على أن هذه المناقشة المفتوحة تمثل مساهمة مشتركة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التصدي للإرهاب والتطرف العنيف، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل أيضا في سياق عالمي. تؤيد أوكرانيا تأييداً تاما موقف مجلس الأمن، القاضي بأن جميع أشكال الإرهاب تشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن دوافعها.

وأوكرانيا تدعم الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود العالمية لقمع الإرهاب الدولي وتعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال. ونكرر دعمنا القوي لمجموعة التدابير الواردة في القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) والرامية إلى حل المشاكل الحادة المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونحن نتشاطر القلق لأن أولئك المقاتلين الإرهابيين الأجانب يمكن أن يزيدوا من حدة النزاع ومدته. والتعامل مع التهديد الذي يشكلونه يقتضي معالجة شاملة للعوامل الكامنة وراء تلك الظاهرة. وبوضع وجود مقاتلين أجانب وإرهابيين في منطقة دونباس في أوكرانيا في الاعتبار، فإن بعض أحكام تلك القرارات تنطبق على الحالة في أوكرانيا أيضاً.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها والأثر السلبي لأيديولوجيتها المتطرفة العنيفة وأفعالها المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الآثار الإنسانية المدمرة على السكان المدنيين، ما أدى إلى نزوح الملايين منهم. وندين بشدة الجرائم وأعمال العنف الجماعي التي ارتكبتها داعش ضد المدنيين، وخاصة في سورية والعراق، بما في ذلك الأقليات الأكثر ضعفاً. وتتشاطر أوكرانيا الرأي القائل بأن النشاط والأيديولوجية العنيفة للجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة يشكلان تهديداً للمجتمع الدولي برمته. ونؤيد كل الخطوات الممكنة للتحالف الدولي، بما في ذلك العمليات العسكرية المناسبة ضد قوات داعش، الرامية إلى إبعاد التهديد الإرهابي عن المنطقة. ونعتقد أيضاً أن القتال ضد داعش والجماعات الإرهابية الأخرى يجب أن يقترن بتحول سياسي إيجابي في سورية وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الدولة.

في الوقت نفسه، فإن مكافحة أنشطة الإرهابيين أفراداً وجماعات لن تكون كافية ما لم تعالَج مشكلة الدول الراعية بشكل سليم. وهذا صحيح في حالتي الشرق الأوسط ومنطقة دونباس في أوكرانيا. وبالنظر إلى تطورات راهنة معينة في سورية، وبالأخص الحشد العسكري الروسي واستخدام القوة هناك، فإننا مع الرأي القائل إنه يبدو حتى الآن أن سياسات روسيا تسعى إلى تحقيق مصالحها المحددة بدقة، والتي لا تتوافق مع مصالح الشعب السوري. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير الواردة من سورية اليوم وتشير إلى أن الضربات الجوية التي شنتها القوات الجوية الروسية أسفرت عن مقتل عشرات من المدنيين.

ومما يبعث على القلق الشديد أيضاً أن ثمة محاولات لتوجيه مناقشة الأزمة السورية في اتجاه أفضل السبل لاستيعاب مصالح الاتحاد الروسي في سورية، بدلاً من كيفية معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الحالية في الشرق الأوسط، مع تجاهل

محنة الشعب السوري ومصالحه الحقيقية. فإذا سمحنا بذلك النهج، فإننا نخاطر بتفاقم الوضع في سورية، وبذلك يستمر دفع السوريين إلى الخروج من ديارهم، وبالتالي تفاقم أزمة الهجرة. وفي ضوء ذلك، نرحب بالتأكيدات التي أدلى بها قادة التحالف المناوئ لداعش، ومفادها أن المزيد من التفاعل مع الاتحاد الروسي في المعركة ضد داعش لن يأتي على حساب سلامة موقفهم إزاء الاتحاد الروسي بشأن المسائل المبدئية في أجزاء أخرى من العالم حيث تورطت روسيا بشكل مباشر في حالات النزاع.

وأنشطة مكافحة الإرهاب ينبغي أن يكون لها دور محوري في جهود الأمم المتحدة لمواجهة تهديدات الأمن العابرة للحدود الوطنية، والتي نمت بشكل كبير ولا تنحصر داخل الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، فقد رحبنا بعقد قمة الزعماء أمس بشأن مكافحة داعش والتطرف العنيف، بمبادرة من الولايات المتحدة. ونحن نعتبرها خطوة هامة نحو تحقيق الوحدة في مواجهة التهديدات العالمية التي تشكلها المنظمات الإرهابية وأنشطتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عزيز أحمد شودري، وزير الخارجية في جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وزير الخارجية لافروف على مبادرته لعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة المهمة جداً، والتي تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين.

إن ما بدا في بدايته ربيعاً في الشرق الأوسط قد تحول إلى خريف من اليأس والمعاناة لشعوب المنطقة. وإذ نناقش النزاعات في الشرق الأوسط اليوم، يموت الناس في المنطقة، ويؤدي خروجهم من ديارهم إلى كارثة إنسانية على مسافة آلاف الأميال من مصدرها. يجب أن ننظر في الأسباب الكامنة وراء ذلك الوضع البائس. أولاً، لم يتم الوفاء بالتطلعات المشروعة للشعب. ثانياً، إن التدخلات الخارجية، العلنية والسرية على السواء، أدت إلى تفاقم النزاعات. وسوء الإدارة، بطبيعة الحال، هو القاسم المشترك في كثير من هذه الحالات. وهذا العام، اجتمع زعماء العالم هنا في نيويورك للنظر في تحويل خطة التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وكل هدف خطة التنمية المستدامة تلك أن يظل البشر محوراً. والسؤال هو، هل وضعنا البشر في المحور بالفعل؟ لو كنا فعلنا ذلك، ما كان الصغير ايلان الكردي واجه مصيره المأساوي المحتوم بحثاً عن حياة أفضل.

وإذا تعمقنا في دراسة الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمة، تبقى القضية الفلسطينية باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة. فبدون حل عادل ومستدام ودائم للنزاع العربي – الإسرائيلي، سيظل السلام في الشرق الأوسط مجرد أضغاث أحلام، وتبين لنا الخبرة أنه بدون إقرار السلام في الشرق الأوسط، سيبقى سلامنا وأمننا جميعا تحت التهديد. وإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة في فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، يبقى هو الحل الوحيد.

يجب أن نسأل أنفسنا: لماذا أصبحت داعش الوحش المتعدد الرؤوس كما هي اليوم في سورية والعراق. هل كانت هناك فرص ضائعة؟ هل كان بوسع مجلس الأمن، خصوصاً، والمجتمع الدولي، بشكل عام، أن يفعل المزيد لمنع تفاقم الوضع؟ والأهم من ذلك، هل يمكن أن نفعل شيئاً الآن؟ في رأينا، فإن الجواب على كل هذه الأسئلة هو نعم مؤكدة. والتنازع بشأن الماضي لا طائل من ورائه. ولا بد أن نتحد الآن خلف جهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. اليوم، يجب أن تقر جميع القوى الإقليمية وأنصار كل أطراف النزاع والأعضاء البارزين في المجلس والمجتمع الدولي بأن

كل هذا يكفي. هذه الحرب يجب أن تنتهي، وعلينا أن نسهم جميعاً في تحقيق ذلك الهدف.

في اليمن، لا بد من استعادة الحكومة الشرعية للبلاد، على أن يتم ذلك من خلال المفاوضات. ويجب إطلاق عملية سلام على أساس قرارات المجلس ومعالجتها في مؤتمر للحوار الوطني من أجل رسم طريق إلى تسوية سلمية.

إن التطرف العنيف والإرهاب، أياً كانت العوامل المسببة، إنما يزدهر في بيئة من اليأس والإحباط. فماذا يمكن أن يكون أكثر إحباطا من نزاع بشأن جدول أعمال مجلس الأمن لا يزال قائماً منذ عقود دون حل؟ والعلاقة بين النزاع الذي طال أمده بدون حل وبين عدم الاستقرار تبدو جلية. ولا ينشأ عن النزاعات التي طال أمدها ويحرم الشعب خلالها من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير سوى حالة من العجز. وينبغي للمجتمع الدولي ككل، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يضطلع بدور منصف وفعال في حل النزاعات على وجه السرعة. وإذا كانت الأمم المتحدة لا تستطيع أن تكفل الحق المشروع للشعوب في تقرير المصير، فمن يستطيع؟

الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أمر مستهجن. ولا شيء يبرر أفعاله الدنيئة المتمثلة في الهمجية والوحشية، ولكن إذا كنا نريد مواجهته، يجب أن نكون مستعدين لاجتثاث جذوره تماماً. ومكافحة أعراض الإرهاب فحسب لن تجدي. ولا بد لنا من معالجة أسبابه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يجب أن تكون المعركة شاملة، تضم ما هو أكثر من القوة العسكرية. يجب التصدي للذرائع المتشائمة واستمالة القلوب والعقول. وقبل كل شيء، لا بد من تهيئة بيئة إيجابية ينظر الأشخاص من خلالها نظرة متفائلة فيما يتعلق بحياتهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة.

في إطار معالجة موضوع جلسة اليوم، أود أن أبدأ بملاحظة أكثر عمومية فيما يتعلق بنقطة أعتقد أنه لا يمكن التشديد عليها بما فيه الكفاية. إن مجلس الأمن في أدائه لواجبه المهم في صون السلم والأمن الدوليين قد ينظر في الاستفادة من الخيارات المتاحة لديه بشكل أفضل من أجل منع نشوب النزاعات. وإحراز تقدم في التحول من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية لا يزال أمراً أساسياً. وينبغي معالجة الأزمات المحتملة قبل وقوعها بشكل كامل، كما ينبغي اتخاذ خطوات استباقية على وجه السرعة من أجل تخفيف حدة أي تصعيد للعنف. وبمجرد تفجر أزمة ما، ينبغي إيلاء الأولوية للتدابير القائمة على أساس الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، أود أن أخص بالذكر الوساطة لأنها تمثِّل أداة فعَّالة من حيث التكلفة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. لكنها لم تُستخدم بشكل كبير. وكدليل على تفاني بلدي الثابت في المضي قدُماً بمسألة الوساطة، وبخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط المضطربة جداً والمعرَّضة للنزاعات تاريخيا، والتي تغطي معظم المنطقة هي موضوع مناقشتنا اليوم، فإن الجبل الأسود يعتزم استضافة الحلقة الدراسية السنوية المقبلة عام ٢٠١٦ في إطار المبادرة المتعلقة بتعزيز الوساطة في هذه المنطقة. وإنني ما زلت مقتنعاً بأنَّ السبيل المستدام الحقيقي الأفضل والوحيد لحلِّ الخلافات وتسوية التوترات وحالات النزاع هو عبْر الوسائل السلمية، بروح الحوار، وبالالتزام بالجهود والأدوات الدبلوماسية والسياسية.

إنَّ أيَّ حلٍّ سياسي يجب أن يقترن باستجابة إنسانية كافية، بغية تخفيف المعاناة والتداعيات الواسعة النطاق للانتهاكات

الخطيرة لحقوق الإنسان بالنسبة للسكان المتضررين. وانعدام تلك العناصر الأساسية في أعقاب العنف المستمر يكبِّد خسائر فادحة، ليس للمدنيين فحسب، بل للمجتمع الدولي عموماً أيضاً، الأمر الذي تشهد عليه الأزمة السورية وأزمة اللاجئين الحالية.

إنَّ لبيئة النزاع المستمر بلا هوادة في ظل إفلات كلِّي من العقاب، كما هو الحال في سورية، جانباً سلبياً إضافياً بارزاً. فهي توفِّر تربة خصبة لاتساع رقعة الإرهاب. لذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك مصلحته الحقيقية في التكاتف وتعزيز العمل الحاسم بهدف إنهاء الأزمة التي طال أمدها – عاجلاً وليس آجلاً – لأنّ ثمن التقاعس باهظ. والأزمة السورية سبب أيضاً يجعل الجبل الأسود يعتقد أن حالات الفظائع الجماعية يجب يجب أن يعالجها مجلس الأمن بمزيد من الحزم.

وحين يتكلم المرء عن الأزمات الطويلة الأمد، فإنَّ أول ما يخطر بالبال هو الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية. فليس من مصلحة أي أحد استمرار حالة الجمود والوضع الراهن. ومع الأزمة المتواصلة في سورية والعراق، وحالة الطوارئ التي أوجدها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أصبح النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هامشياً، وهذا يجب أن يتغير. فينبغي للأطراف الدولية الرئيسية، ولا سيما المجموعة الرباعية، أن تؤدي دوراً منشَّطاً وتُعيد الجانبين إلى طاولة المفاوضات. ومعايير اتفاق سلام شامل مستند إلى الحل القائم على وجود دولتين موجودة فعلاً. وعلى جميع أصحاب المصلحة أن يدركوا الإمكانات التي ينطوي عليها إبرام اتفاق بشأن الوضع النهائي، إذ يمكنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو بناء الثقة وتَهدئة التوترات بين العرب وإسرائيل، فضلاً عن الحد من التطرف في المنطقة. وقد تفاقم تعقيد الحالة في العديد من البلدان الهشَّة عبْر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجود وانتشار الإرهابيين، تنظيم داعش بشكل أساسي – وكأنَّها لم تكن معقَّدة بما يكفي أصلاً – ممَّا يجعل من الضروري الآن السعي إلى حلول سياسية متوازية لمكافحة الإرهاب.

وفي ليبيا واليمن، يتطلب تحقيق الاستقرار ومكافحة خطر الإرهابيين إيجاد مصالحة شاملة في الحكومة، فضلاً عن توطيد وتعزيز القطاع الأمني بدعم دولي. وبناء المؤسسات والإصلاح المؤسسي أساسيان للبلدان الخارجة من النزاع، حيث السلام هشٌّ. ومع أنَّ إيجاد هيئات وطنية تعزِّز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو مشروع طويل الأمد، فإنه شرط مسبَق للسلام المستدام. وتحتاج تلك البلدان إلى مساعدة دولية محددة الأهداف وفعّالة برعاية الأمم المتحدة، حتى تصبح في وضع يؤهلها لحماية شعوبها وتقديم الخدمات الأساسية.

إننا اليوم نجد أنفسنا في حاجة ماسّة إلى اتخاذ إجراء شامل مشترك ضد مخاطر تنظيم داعش البالغة التعقيد، التي تشكل تحديا للمشهد الأوسع نطاقا وتعرِّض للخطر جوهر وجود دول معيَّنة. وفي التعامل مع تنظيم داعش والإرهاب الدولي، من الحيوي مكافحة التحريض على الإرهاب ووقف انتشار الأيديولوجيا المتطرفة. وهناك توصية واحدة في هذا الصدد بأن يؤدي القادة الدينيون دوراً أكثر بروزاً وأعلى صوتاً في شجب الأهداف التي يسعى إليها الإرهابيون بقوة مستغلِّين قيم الإسلام. والجدير بالذكر أنه في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بأزمة المهاجرين، التي تستلزم نهجاً واسعاً يصل إلى الأسباب الجذرية للمشكلة، بدلاً من معالجة الأعراض.

إنَّ ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تفرض تحدياً آخر يستدعي رداً حاسماً. وقد أجرى بلدي تغييرات تشريعية وهو يقف متأهباً للمزيد من التعاون بهدف تقديم مساهمته في التنفيذ الكامل للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وفي الختام، أود أن أرحب بتوقيع الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، الذي يشكِّل خطوة هامة نحو تعزيز السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وإننا نعرب عن أملنا بأن يُعقَد قريباً المؤتمر المعني بإقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، لأنَّ بإمكانه أن يُسهم إسهاماً كبيراً في تحديد الثقة والاستقرار الدائم للمنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلِّمي (المملكة العربية السعودية): أود أولاً أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على عقْد هذه الجلسة الهامة حول صون السلم والأمن الدوليين، وتسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكافحة خطر الإرهاب في المنطقة. وذلك في وقت غاب فيه الأمن والسلم، وازدادت وتيرة التطرف العنيف، واشتد ساعد الإرهابيين في كثير من أرجاء العالم.

وأود أن أؤكد في هذا الشأن أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست بدعة دون غيرها من بقاع الأرض، بل هي جزء من النسيج العالمي. فمتى تحقَّقت العدالة وانتفت محاولات الهيمنة عبْر استخدام القوة، والتزم الجميع بمبادئ حُسْن الجوار، فإنَّ السلام يصبح النتيجة الطبيعية والمنطقية. من هنا، تتضح أهمية ما طرحتموه، من أنَّ معالجة النزاعات القائمة لا بُدَّ أن تنطلق من فهم دقيق لجذورها وأسبابها، حتّى تتيسَّر معالجتها ويسهل التصدي لها. إنَّ معظم النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعود في الأصل إلى أسباب معدودة، يأتي في مقدّمتها الاحتلال والاضطهاد والتهميش وعدم احترام الشرعية الدولية. وهي ذاتها الأسباب التي أدّت إلى ظهور الإرهاب وامتداد رقعته.

إنَّ استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وعدوانه المتكرر على الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك، والعنف الذي يمارسه الإرهابيون المستوطنون، هو من أهمِّ الأسباب للعديد من النزاعات المسلَّحة في المنطقة. وإنَّ حالة الإحباط والحرمان التي يفرضها الاحتلال، هي من أهمّ الدوافع التي يستند إليها الإرهاب في الترويج لرسالته. لذلك، كان لزاماً على المجتمع الدولي أن يعمل دون كلل وبلا إبطاء على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وبقية الأراضي العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي طرحتها بلادي قبل أكثر من ١٣ عاماً.

إنَّ من أهم عوامل انتشار الإرهاب والتطرف العنيف، وتهديد الأمن والسلم الدوليين، هو ما تمارسه السلطات السورية بحق الشعب السوري الصامد، وارتكابها لأبشع الجرائم ضده، بما في ذلك إلقاء القنابل البرميلية الحارقة، وإطلاق الغازات الكيميائية السامَّة، وإفساح المجال أمام الجماعات الإرهابية لتمارس نشاطها وترتكب جرائمها. وإنَّ تحقيق الأمن والسلم في سورية، يتطلب قيام تحالف عريض يتصدى لجذور المشكلة المتمثلة في استمرار النظام السوري، وامتناعه عن الامتثال لبيان جنيف ١ (S/2012/522، المُرفق)، الذي نصَّ على إنشاء حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية واسعة النطاق. وإنَّ بشَّار الأسد ونظامه لا يمكن أن يكونا طرفاً في أي حرب ضد الإرهاب لأنهما الإرهاب بعينه. وإنَّ أيَّ حلٍّ للأزمة السورية لا بُدَّ أن ينطلق من الاقتناع بأنَّ من تلطَّخت أيديهم بدماء الشعب السوري، لا مكان لهم في أية تسوية سياسية مقبلة.

لقد تصدت المملكة العربية السعودية لخطر الإرهاب في كل مكان، وبادرت إلى المشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي. وإن الدول التي تدعي أنها قد جاءت مؤخرا للمشاركة في محاربة إرهاب داعش، لا يمكن لها أن تفعل ذلك في الوقت نفسه الذي تساند فيه إرهاب النظام السوري وحلفائه من المقاتلين الإرهابيين الأجانب مثل حزب الله وفيلق القدس وغيرهما من التنظيمات الإرهابية الطائفية.

وفي هذا السياق، فإن وفد بلدي يعبر عن قلقه البالغ تجاه العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الروسية في حماة وحمص اليوم، وهي أماكن لا توجد فيها قوات لداعش. وخلفت هذه الهجمات العديد من الضحايا الأبرياء. ونحن نطالب بوقفها الفوري وضمان عدم تكرارها.

إن محاولات الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإزكاء النزعات الطائفية مثل ما تفعله إيران في العديد من دول المنطقة، هي ممارسات أثبت التاريخ مأساويتها، وأظهر الحاضر إخفاقها. كما أن ممارسات التهميش والحرمان من الحقوق السياسية، وغياب المساواة بين المواطنين هي الأرض الخصبة التي ينمو فيها الإرهاب وتترسخ جذوره. لذلك، فلقد أيد بلدي الإجراءات التي اتخذتها حكومة العراق لإعادة التوازن إلى الحياة السياسية في البلد، ودمج كل مكونات الشعب العراقي في التصدي للإرهاب ودحره.

وفي اليمن الشقيق، شهدنا كيف أن الخروج على الشرعية الدستورية الوطنية، والانصياع للتدخلات الإيرانية قد حدا بجماعة الحوثيين وحلفائهم إلى الانقلاب على السلطة ونقض كل العهود التي توصل إليها اليمنيون، مما دفع بلدي وأشقاءه من أعضاء التحالف العربي إلى الاستجابة لنداء الشعب اليمني ممثلا في رئيسه الشرعي، عبد ربه منصور هادي. وإننا نؤكد أن التوصل إلى حل للأزمة اليمنية لا بد وأن يمر عبر حوار سياسي مفتوح بين الأطراف اليمنية إنطلاقا من الأسس الشرعية للحل، وهي مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وإنه لمن المستهجن أن تسعى إيران إلى تسييس الحادثة الأليمة التي تعرض لها الحجاج في مكة المكرمة. وهي بذلك لا تراعي حرمة هذه الشعائر الدينية ولا حرمة أرواح الضحايا. ولقد تعهدت المملكة العربية السعودية دوما برعاية الحجاج والسهر على راحتهم وضمان أمنهم. كما قامت بإحباط العديد من المحاولا الإيرانية التخريبية على مر السنين. وإننا إذ نواسي أسر الضحايا من الحجاج، لنؤكد أن حكومة المملكة العربية السعودية تجري التحقيقات المناسبة وستقوم بمحاسبة المقصرين، إن وجدوا. إلا أننا لا نسمح، ولن نسمح، لأي كان بأن يسعى للاصطياد في الماء العكر، وأن يستغل هذه المأساة الإنسانية في غير موضعها ولا مكانها.

وختاما، إن حل النزاعات في الشرق الأوسط يتطلب فهما عميقا لجذورها ومسبباتها. ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ووقف ممارسات النظام السوري، والعمل على إرساء مبادئ العدالة الوطنية، والالتزام بقواعد الشرعية الدولية، والتمسك بحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. وإذا ما تحقق ذلك، فإن محاربة الإرهاب والقضاء عليه تصبح أقرب منالا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. ونتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة بشأن هذا الموضوع الهام. ونقدر كثيرا تعميمكم للمذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2015/678) في هذا السياق.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال هشة ولا يمكن التنبؤ بها، مع وجود تغيرات لم يسبق لها مثيل في العديد من البلدان في المنطقة. ويضرب مثالا على ذلك النزاع الدائر في سورية، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشامومناطق اضطراب جديدة، كما هو الحال في اليمن. وبالإضافة إلى تداعياتها على السلام والاستقرار، فإن تلك النزاعات أيضا تكبد المنطقة والعالم أجمع تكاليف اقتصادية هائلة، الأمر الذي سيؤثر تأثيرا كبيرا على آفاق تنفيذ الأهداف الإنمائية لخطة عام

٢٠٣٠، التي اعتمدها قادتنا بالإجماع الأسبوع الماضي (انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/١).

وتركز المذكرة المفاهيمية على نحو صحيح على الحاجة للتوصل إلى حلول تفاوضية للنزاعات. وتحدد بوضوح ثلاثة من التدابير الهامة التي ينبغي لنا جميعا في المجتمع الدولي أن نتخذها من أجل مكافحة الإرهاب، والتغلب على الخلافات الطائفية وفيما بين الأديان، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية. فكل النزاعات تقتلع الناس العاديين من أرضهم وتدمر تطلعاتهم، وبالتالي فإننا نتوقع من المجلس أن يبذل المزيد من الجهود السياسية لحلها.

ويساورنا بالغ القلق إزاء العنف المستمر في سورية وما يسفر عنه من خسائر في الأرواح البشرية. ولطالما نادت الهند باتباع نهج شامل وإيجاد حل سلمي للأزمة عن طريق الجمع بين جميع الأطراف في النزاع على طاولة المفاوضات. ويجب أن تكون عملية يقودها السوريون، مع أخذ التطلعات المشروعة للشعب السوري في الاعتبار. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. ونرحب بكل المبادرات في هذا الاتجاه، بما في ذلك الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة في سورية، ستافان دي ميستورا، بغرض استئناف المحادثات السياسية.

كما أن موقفنا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضح تماما. وتدعم الهند التوصل إلى حل تفاوضي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وموحدة وذات سيادة تملك مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش ضمن حدود آمنة ومعترَف بها، جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، على نحو ما أقرته خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما برحت الهند تضطلع بدور استباقي في حشد الدعم للقضية الفلسطينية في المنتديات المتعددة الأطراف. وقد أيدنا التصويت الذي جرى مؤخرا في الجمعية العامة على رفع العلم الفلسطيني اليوم (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢٠).

ونشعر بقلق شديد إزاء العنف المتواصل وحرب الميليشيات المحتدمة في ليبيا. وندعو إلى استمرار المفاوضات السياسية. كما أن الحالة في العراق تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الآثار غير المباشرة المترتبة على عدم الاستقرار في العراق مما يسفر عن زيادة الأنشطة الإرهابية في المنطقة. وندعم بقوة العراق حكومة وشعبا في جهوده الرامية إلى التغلب على الأزمة، وإعلاء السيادة الوطنية، والحفاظ على سلامته الإقليمية.

ولا يزال القلق يساور الهند جراء تدهور الحالة السياسية والأمنية في اليمن. وما فتئنا نحث جميع الأطراف المعنية في اليمن على تسوية الخلافات وديا، ونأمل أن تعمل جهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على مساعدة شعب اليمن في التوصل إلى حل قائم على توافق الآراء.

ونرى أنه ينبغي احترام اختصاص السلطات الوطنية بحل الأزمات الداخلية باعتباره مبدأ أساسيا. ونحن مقتنعون بأن الاتجاه التدخلي، باستغلال الشواغل الإنسانية كذريعة، ينطوي على خطر تفاقم النزاع داخل البلدان وفيما بينها.

وتلتزم الهند بمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وتؤمن الهند بنهج شامل في التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية والأفراد الإرهابيين. وينبغي أن يكون المجلس أكثر شفافية وتشددا عند النظر في قراراته بشأن مكافحة الإرهاب واعتمادها. والهند على استعداد للتعاون مع المجلس بشكل كامل في مكافحة الإرهاب.

وتتساءل الورقة المفاهيمية عما يلزم القيام به لنشهد تنفيذ قرارات المجلس. إن عدم فعالية المجلس متأصلة في طبيعة عمل هذه الهيئة وإجراءاتها. يجب أن ننفذ الولاية التي كلف بها قادتنا قبل عشر سنوات لإجراء إصلاحات مبكرة لجعل المجلس أكثر فعالية وتمثيلا. لن يؤثر ذلك على الأزمات التقليدية التي يُدعى

المجلس لحلها فحسب، بل سيؤثر بقدر أكبر على التحديات الجديدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما تلك التي يفرضها الإرهاب. ولذلك نأمل أن تؤيد هذه المناقشة عمل الأمم المتحدة خلال دورتها السنوية السبعين الجارية لاختتام المفاوضات المتعلقة بإصلاح المجلس، حتى يتسنى للمجلس أن يضطلع بدور هام في ضمان وجود بيئة دولية داعمة بقوة لجهودنا الجماعية الرامية إلى القضاء على الفقر خلال فترة مدتها جيل واحد فيما نقوم بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ .

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم اعتذار ممثلنا الدائم، الذي يقوم في الوقت الراهن باستقبال صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، الذي سيخاطب الجمعية العامة خلال بضع دقائق.

(تكلم بالعربية)

السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئ معاليكم على ترأسكم لهذا الاجتماع، وعلى برمجة هذا الموضوع الهام المتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين، الذي يوليه بلدي أهمية قصوى من منطلق التزامه المبدئي بالعمل بكل الوسائل على إحلال السلم والأمن، وفض النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية، ومكافحة كل أشكال التطرف.

كما أشكر السيد الأمين العام على مداخلته القيّمة والتنويرية في هذا الصدد، وكلنا نعلم جهوده في التحسيس بضرورة حفظ السلام والأمن ومكافحة التطرف، ومستعدون للعمل معه لبلوغ هذا الهدف.

ينعقد هذا المجلس في وقت تخلّد الأسرة الدولية الذكرى السنوية السبعين لإعلان ميثاق الأمم المتحدة الذي ركّز على أهمية احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وفض النزاعات بالطرق السلمية، وفقا للفصل السادس من الميثاق واحترام حقوق الانسان.

إن ما يشهده العالم اليوم من انتشار وتنام للصراعات، وغياب بل وتغييب تبني الحلول السلمية والحوار والتوافق وفقا لمبادئ الميثاق الأممي، ساهمت في إذكاء صراعات تأججت حتى بين أخوة وأقارب كانوا بالأمس لا يفرّق بينهم انتماؤهم الديني أو العرقي أو المذهبي، بل كان يحضنهم الوطن الواحد يعيشون فيه بسلام ووئام، تهمهم مصلحة الوطن وتقدّمه ورغد عيش أبنائه.

لا يمكن الحديث عن احلال السلم والأمن الدوليين دون التطرق إلى قضية فلسطين. وفي هذا الاطار، تتابع المملكة المغربية بانشغال بالغ وبقلق كبير النهج التصعيدي الذي اختارته اسرائيل للتعاطي مع القدس، خاصة منذ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من انتهاكات جسيمة في المسجد الأقصى، واقتحامات وتعنيف للمصلّين في خرق سافر لمشاعر الملايين من المسلمين، وتحد كبير للاتفاقيات وللشرعية الدولية وللقرارات الأممية، محاولة بذلك نسف الوضع القانوني للقدس الشريف، كما حددته قرارات الشرعية الدولية، كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

إن المملكة المغربية، انطلاقا من الدور الذي يضطلع به جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، في دعم المقدسيين ونصرة قضية فلسطين، تجدد موقفها الثابت والمساند للشعب الفلسطيني الشقيق في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، طبقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

لذلك، وفور حصول هذه الاعتداءات، سارع جلالة الملك إلى الاتصال بأشقائه ملوك وأمراء ورؤساء الدول، بمن فيهم فخامة الرئيس محمود عباس، لتدارس هذا الوضع الخطير.

وبناء على ذلك، التأم فريق الاتصال الوزاري المنبثق من منظمة التعاون الاسلامي المعني بالدفاع عن قضية فلسطين والقدس الشريف، برئاسة المغرب، في ٢٦ أيلول/سبتمبر الجاري، على هامش أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتمد بيانا يندد فيه بالانتهاكات الاسرائيلية، ويشدد على أن هذه الانتهاكات الخطيرة وغير الشرعية تشكل اهانة بالغة للأمة الاسلامية، واستفزازا غير مسبوق لمشاعر مئات ملايين المسلمين حول العالم، وأن من شأنها الزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية، وتقوض أي جهود للتوصل إلى تسوية قائمة على حل الدولتين، بل وتخدم التطرف وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وتدفع بها نحو مزيد من التوتر والاحتقان والعنف، في تعارض واضح مع ارادة السلام التي هي محط اجماع دولي، ومع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وستظل المملكة المغربية وفية لدعمها جميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، في إطار حل الدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم ووئام وتعايش، وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام، وقرارات الشرعية الدولية.

إن انسداد الأفق وتوالي الأزمات، خاصة في سورية وكذلك في اليمن وليبيا، لن يعملا إلاّ على تغذية آفة الارهاب التي لا تزال تضرب بقوة بل وتستفحل في منطقة الشرق الأوسط. ذلك أن التنظيم الارهابي داعش منذ استيلائه على مناطق في العراق خلال حزيران/يونيه ٢٠١٤، لا يزال يتمدد، وكذلك الحال في سورية وليبيا. كما أن تنظيم بوكو حرام في غرب أفريقيا وفرع القاعدة في المغرب الاسلامي لا يألوان جهدا للسيطرة على أكبر مساحات من أراضي الدول ليفككوا تماسكها ووحدتها وسلامة أراضيها. بل وأقدمت هذه المجموعات الارهابية على تفكيك وتمزيق النسيج الاجتماعي للدول التي سيطرت على أجزاء منها. كذلك أقدمت على اغتصاب واختطاف النساء وسبيهن وقتل الأطفال والشيوخ والعجزة وارتكاب المجازر، مما يرقى إلى جرائم حرب، في خرق سافر للقانون الدولي وحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي، دون مراعاة لأبسط القيم الانسانية. كما عمدت إلى تدمير دور العبادة من مساجد وكنائس، واضطهدت الأقليات ودمّرت وتاجرت في التراث والآثار لتمويل أعمالها الارهابية الشيطانية.

وتعمل هذه الجماعات الارهابية على التربص بمناطق الصراع لتحشر أنفها فيها وتصبح جزءا من الصراع تساهم في تعميقه وتعقيده، معتمدة على جلب العديد من الشباب إلى بؤر الصراع في ما أصبح يعرف بظاهرة المقاتلين الأجانب. وحسب تقارير الأمم المتحدة، يوجد ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ مقاتل من ١٠٠ دولة في بؤر الصراع، خاصة في سورية والعراق. إذ يتم استدراج الشباب بشتى الوسائل سواء باستغلال فقرهم وحاجتهم إلى المال أو التغرير بهم عبر الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك الخطاب التحريضي.

وهنا، لا بد من الاشارة إلى أن إغلاق الأبواب في وجه الشباب، والنكسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الحوكمة، واليأس والتذمر والحرمان، أمور تفضي بالكثيرين إلى ركوب هول الأمواج للهجرة السرية بحثا عن مكان آمن وغد أفضل. وهم من تتلقفهم مافيا الاتجار بالبشر لينتهوا في صفوف داعش والقاعدة والنصرة وبوكو حرام وغيرها. والفاجعة التي استيقظ عليها العالم وهي غرق عدد كبير من هؤلاء، لجديرة بالتأمل في سبيل إيجاد حل سريع للأزمات المذكورة، وتهيئة ظروف العيش الكريم للشباب من خلال توفير وظائف وغيرها، وإلاّ ستكرر المأساة وسنجد أنفسنا أمام جيش عرمرم من الارهابيين والمقاتلين الأجانب.

ويجدد وفد بلدي شجب المملكة المغربية للإرهاب بشتى أنواعه وأشكاله، ويؤكد على أن الارهاب يجب ألاّ يلصق بدين أو عرق أو وطن أو حضارة، لأنه عمل إجرامي مقيت مهما كانت دوافعه.

لقد انخرطت المملكة المغربية منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الجهود الدولية لمحاربة آفة الارهاب التي اكتوت بنارها في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١١،كما وطدت تعاونها مع أجهزة الأمم المتحدة في إطار تتريل مضامين استراتيجيتها لمكافحة الارهاب. وكانت من الدول المتبنية للقرارات ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الخاص بالمقاتلين الارهابيين الأجانب، والقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) المتعلق بتمويل الارهاب. وانخرطت المملكة المغربية بشكل فعال في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر الماضي مذكرة لاهاي/مراكش بشأن المقاتلين الأجانب. كما يرأس المغرب وهولندا مجموعة العمل حول المقاتلين الارهابيين الأجانب. واحتضن بلدي عدة لقاءات منها المؤتمر الجهوي الوزاري الثاني لأمن الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الذي اعتمد إعلان الرباط، ولقاء مراكش حول المقاتلين الارهابيين الأجانب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. كما احتضنت مدينة الجديدة في تموز/يوليه الماضي، وفي شراكة مع الأمم المتحدة، مؤتمرا حول المقاتلين الارهابيين الأجانب.

وجدير بالذكر أن المغرب اعتمد استراتيجية ذات مقاربة أمنية مع تحديث ترسانته القانونية، موازاة مع اعتماد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك في عام ٢٠٠٥، وكذلك إصلاح الحقل الديني.

ولقد دأب المغرب منذ استقلاله على الانخراط في الجهود الداعية إلى إحلال السلام والأمن الدوليين عبر عدة قنوات، من بينها انخراطه الفعال في القوات الأممية لحفظ السلام في عدة مناطق عبر العالم، خاصة قارتنا الأفريقية، ودعم المسلسلات البناءة للخروج من الأزمات والصراعات حيث عمل جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على رعاية التسوية السلمية في عدة مناطق، من بينها دول حوض مانو.

ويحتضن المغرب منذ بداية السنة جولات الحوار بين الأطراف الليبية تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام السيد برناردينو ليون، وأفضت في تموز/يوليه الماضي إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الصخيرات الذي نتمنى أن يتم اعتماده قريبا لدخول ليبيا مرحلة الاستقرار والبناء، كي تعطي دفعا لمسار اتحاد المغرب العربي الذي لا محيد عنه لتلبية الرغبة الأكيدة التي عبّرت عنها شعوبه منذ الاستقلال.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للرئيس على عقد هذه الجلسة، وللأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لا نزال نشهد سلسلة من التراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتداعيات تتجاوز المنطقة. إن تنامي الإرهاب والهجرة الجماعية للاجئين علامة واضحة على خطورة الحالة. وقد لا يكون من السهل تحديد سبل التصدي الفعالة لهذه الحالة. لكن الأمر الوحيد المؤكد هو أنه ينبغي لنا ألا نتصدى للتحديات القائمة فحسب، بل لا بد من تناول العوامل الكامنة التي تؤججها.

وقد اتسمت اليابان بالسرعة والثبات في استجابتها لأزمة اللاجئين الحالية. فبالأمس أعلن رئيس الوزراء السيد شينزو آبي أن اليابان ستقدم حوالي ٨١٠ مليون دولار هذا العام لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا من سورية والعراق، أي بزيادة بمقدار ثلاثة أضعاف ما قدمته عام ٢٠١٤. إضافة إلى ذلك،

ستقدم نحو ٢,٥ مليون دولار كمساعدة إلى البلدان الأوروبية التي تستقبل اللاجئين، مثل جمهورية صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

إن الأخبار عن اللاجئين والإرهاب تتدفق من مجتمعات دمرت فيها الآفاق الاقتصادية ويتعرض فيها المدنيون للهجمات العشوائية وتجبر الأسر على النزوح من ديارها. واستجابة لذلك، تسعى اليابان إلى تمكين الأفراد وبناء مجتمعات مستدامة اقتصاديا. وهذا يتماشى مع مفهوم الأمن البشري الذي ما فتئنا ندعو إليه طيلة عقود. ولذلك، فإن مبلغ الـ ٢,٥ بليون دولار من المساعدة الذي تقدمه اليابان إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يستهدف الحكومات فحسب بل أكثر الفئات ضعفا في المجتمع، كالنساء والأطفال. ويمكن للنساء والأطفال العمل أيضا لمكافحة انتشار الأيديولوجيات المتطرفة وتشكيل قوى فعالة لإحلال السلام. وتجسد قصة مالالا يوسفزاي ذلك. فمالالا الحائزة على جائزة نوبل لم تخشى يوما الرصاص دفاعا عن حقها في التعليم. وهي الآن مصدر إلهام للملايين. ونذكر جميعا يوم افتتاح مؤتمر قمة التنمية المستدامة، حينما أكدت على أن التعليم هو الأمل والسلام. فَلْنُصغ لدعوتها الشجاعة.

في سورية، حيث تم عرقلة إمكانية الحصول على التعليم، ساعد اليابان في الوصول إلى أكثر من ٢,٦ مليون من الأطفال بالكتب المدرسية والبرامج التعليمية في إطار برنامج ”العودة إلى المدرسة“، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. أما في فلسطين والبلدان المجاورة، ما فتئت اليابان منذ فترة طويلة أحد المساهمين الرئيسيين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي توفر التعليم لـ ٤٨٠ ٠٠٠ من أطفال اللاجئين الفلسطينيين.

فالأمهات والزوجات والبنات، صاحبات الآراء المؤثرة داخل الأسرة، يمكن أن يصبحن دروعا واقية ضد انتشار الإيديولوجيات المتطرفة. لكن الأعمال الفظيعة التي ترتكبها جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام تشهد على تواتر انتهاك المرأة في حالات النزاع. ستواصل اليابان دعم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام زينب حواء بانغورا، بصفتها أكبر المساهمين فيه. وعلاوة على ذلك، قمنا بزيادة مساهمتنا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعشرة أضعاف على مدى العامين الماضيين، وأيدنا التمكين الاقتصادي للاجئين والمشردين داخليا من خلال التدريب المهني وبرامج أخرى.

وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا بأن تمكين الأفراد وتعزيز المجتمعات، بما يتماشى مع مفهوم الأمن البشري، سيعمل على تيسير الحلول السياسية الضرورية في المنطقة. ولذلك تؤيد اليابان المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك في سورية واليمن وليبيا. ونتطلع أيضا إلى مجلس الأمن للاضطلاع بدور بناء على نحو متزايد في تحقيق الحلول السياسية. وستواصل اليابان التصدي للتحديات الماثلة وتوطيد أسس السلام المستدام والازدهار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم في سياق تزايد القلق الدولي إزاء ظهور الإرهاب والتطرف العنيف بأيديولوجيته المشوهة والأعمال الوحشية التي ترتكبها. لذلك تشيد جنوب أفريقيا بالاتحاد الروسي لعقد هذه المناقشة المفتوحة المواضيعية بشأن هذه المسألة.

ويتفق وفد بلدي مع تقييم الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها تتسم بحلقة مفرغة من العنف وعدم الاستقرار، يؤججها جزئيا تدهور حاد في الأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية للمنطقة وشعوبها. لقد فتح غياب التقدم في الحوار السياسي وعدم وجود حل مستدام طويل الأجل المجال أمام الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش والقاعدة والجهات الأخرى المرتبطة بهما لاستغلال الانقسامات من أجل تعزيز معتقداتها المشوهة. ولا يعد أي نظام عقائدي يتطلب بسطا عنيفا من المستويات المقبولة للحضارة، وتدين جنوب أفريقيا هذه الأعمال بأشد العبارات الممكنة. لذلك من الأهمية بمكان أن تنظر المناقشات بشأن التطرف العنيف والإرهاب في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط في الأسباب الجذرية للمشكلة لا مجرد أعراضها.

إن السبب الأكثر شيوعاً للاتجاه الحالي في الإرهاب والتربة الخصبة للتطرف العنيف هو أساسا نتيجة للحرب الضروس والنزاع الدائر بلا هوادة في منطقة كان فيها أفضلية دامت لفترة طويلة للغاية للعمل العسكري بدلاً من الحوار السياسي. أما العوامل الأخرى، بما في ذلك العناصر الاجتماعية والاقتصادية والتدخل من جانب أطراف خارجية والسعي إلى مبدأ تغيير النظام من البعض، قد اضطلعت أيضا بدور هام في إطالة أمد النزاعات وعدم الاستقرار.

ونظرا لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، يجب أن يفكر المجتمع الدولي مليا في استجابة مناسبة، لأنه من الواضح أن الإجراءات التي اتخذناها حتى الآن لم ترق إلى ما هو مطلوب. فلا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يقتل ويشوه الأبرياء ويقوم بإتلاف الممتلكات والهياكل الأساسية ويعزز الخوف في المجتمعات المحلية ويقوض الثقة الاجتماعية والاقتصادية وفي أحيان كثيرة يرسخ قوى الفقر.

لقد كلف الميثاق المجلس بدور لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب أن يكون في طليعة الجهود المبذولة للحد من آفة الإرهاب والتطرف العنيف. وما برحت جنوب أفريقيا منذ عهد بعيد تنتقد النهج الواحد المناسب للجميع في التعامل مع النزاعات. إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتطلب مشاركة أكبر من جانب المجلس مع جميع الجهات الفاعلة المعنية بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وستتيح مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمجلس توسيع نطاق النهج الذي يتبعه لإدراج عناصر هامة يمكن أن تسهم في منع نشوب النزاعات، مثل التوجيه الثقافي والأفضليات المحلية والخبرة المحلية في وضع استراتيجيات.

إن إخفاق مجلس الأمن وعدم اتساقه في معالجة استمرار الاضطرابات وعدم الاستقرار في المنطقة أدى إلى عواقب غير مقصودة متعددة وواسعة النطاق، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة والاختطاف طلبا للفدية والهجمات الإرهابية عبر الحدود والاضطهاد الدامي للأقليات الدينية بمستويات لم يسبق لها مثيل.

إنها أيضا تُذكي نيران أزمة اللاجئين في أوروبا، وهي أسوأ أزمة لاجئين منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

ولئن كانت جميع هذه العوامل في حد ذاتها تشكل أزمات، فإنها بصورة مجتمعة تشكل تهديدا جسيما للأمن والسلم الدوليين. لذلك، تحض جنوب أفريقيا مرة أخرى مجلس الأمن على مضاعفة جهوده لتعزيز الظروف المفضية إلى حوار شامل يهدف إلى تحقيق حلول سياسية مستدامة للصراعات في المنطقة.

ما من مجال كان المجلس فيه غير فعال كما هو في الطريقة التي يتناول بها قضية إحلال السلام في الشرق الأوسط. تعتقد حكومة جنوب أفريقيا أن الطريقة الوحيدة لإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط تتمثل في إيجاد تسوية شاملة وغير مشروطة وتفاوضية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعمل فورا على إنهاء الحصار الإسرائيلي المستمر على غزة. ذلك سيساهم في السلم والأمن في جميع أرجاء الشرق الأوسط. ونتفق مع تقييم الأمين العام ومؤداه أنه يجب علينا ”أن نحمي

أنفسنا من الانحراف الخطير في عملية السلام في الشرق الأوسط" وأنه "من الجوهري للإسرائيليين والفلسطينيين استئناف الاتصالات، ومن الجوهري أيضا للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على الأطراف للقيام بذلك." (انظر A/70/PV.13). ببساطة، عمل مجلس الأمن في سورية، وليبيا واليمن يجب أن يكون موجها نحو النهوض بحلول سياسية شاملة.

إن إجراء مناقشات مواضيعية من هذا الطابع ضرورية لنكفل، بوصفنا دولا أعضاء، التوصل إلى اتفاق على استراتيجية موحدة لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، وبذلك نحافظ على السلم والأمن الدوليين. ووفدي مستعد لمواصلة المشاركة البناءة لتأييد أهمية مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد هان تشونغهي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت.

إن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبعث على القلق، بل حتى مروعة. إذ أن التطرف العنيف ينتشر، ويغذي الإحباط والمظالم التي طال أمدها. وفي كثير من الأحيان، فإن النداءات المتكررة من أجل إيجاد حل سياسي تبدو نداءات جوفاء لأنه لا يقابلها عمل موحد من جانب المجتمع الدولي. وفي مواجهة أزمة ثلاثية ناشئة عن التطرف العنيف، فإن الانتقالات السياسية التي تمر في مأزق، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ينبغي لجميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الأمم المتحدة، تحمل قدر أكبر من المسؤولية للتغلب على هذه المشاكل المعقدة والمتشابكة. إزاء تلك الخلفية، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، نحتاج إلى توضيح استراتيجيتنا وأولوياتنا المشتركة. وقلة التي تتحدى الفكرة القائلة بأن خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ينبغي أن يحتل مكان الصدارة في جدول أعمالنا. إن النزوح غير المسبوق للاجئين السوريين يبيّن بوضوح أن الأزمة الإنسانية تجاوزت بالفعل النقطة الحرجة. فقد حان الوقت لتجاوز خلافاتنا وإنهاء المناقشة بوضع أفضل استراتيجية لمواجهة خطر داعش.

ثانيا، الانتقالات السياسية في اليمن وليبيا ينبغي أن تكون شاملة ومستدامة. ونؤيد العملية السياسية التي تدعمها الأمم المتحدة. وطمأنة أطراف النزاع بأنه ستكون لهم في المستقبل مكانتهم المناسبة يمكن أن تساعد في الإسراع في العملية. ونرحب بالاتفاق النووي الإيراني الذي أبرم في تموز/يوليه، ونأمل أن تؤدي إيران دورا بناء في المنطقة. إن التعايش السلمي الذي تدعمه الإرادة السياسية وشمولية جميع الأطراف ينبغي أن يكون العنصر الرئيسي في أي عملية مبكرة لتثبيت للاستقرار.

ثالثا، ينبغي عدم إهمال القضية الإسرائيلية الفلسطينية. فحل الدولتين هو الخيار الوحيد المجدي. وما برحنا نعارض أي عمل انفرادي يمكن أن يقوض ذلك الحل. ونحيط علما أيضا بأن المجتمع الدولي يقدم المزيد من الدعم للشعب الفلسطيني بغية تشجعيه على تولي قدر أكبر من المسؤولية.

ثمة ملاحظة أخيرة، في تصدينا لخطر التطرف العنيف، من المهم أن نفهم بالضبط طبيعة التحديات التي أمامنا. فالتطرف العنيف هو بصورة رئيسية أيديولوجية. إنها طريقة مشوهة وخطيرة لتصور العالم. فلا يمكن هزيمة الأفكار على أرض المعركة، ولا يمكن لأي حكومات أن توقف تدفق الأفكار. ولكي نهزم التطرف العنيف هزيمة نهائية لا رجعة فيها، يجب أن نكون قادرين على أن نبرهن على أن أفكارنا وقيمنا، من قبيل السلم، والحرية والديمقراطية، أفضل من أفكار معارضينا. ويجب علينا أن نقنع أجيالنا الشابة بأن مجتمعاتنا الحرة والمتنوعة

سوف تشير إلى الطريق الصحيح المفضي إلى الكرامة الإنسانية، والأمل والسعادة، وليست مجتمعات الكراهية والفُرقة والعنف التي يدعو إليها المتطرفون.

أود أن أشدد على أهمية التثقيف العالمي للمواطنة وتعليم أجيالنا المقبلة قِيَم التسامح، والاحترام المتبادل، والتفاهم بوصف ذلك السبيل المفضي إلى حل أساسي وطويل الأجل. وأفضل سلاح في مكافحة الإرهاب ينبغي أن يتمثل في التزامنا بحقوق الإنسان، والحرية وسيادة القانون، كما أعلن عن ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) الذي اتُخذ قبل بضعة أيام، ولا سيما في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتعتقد جمهورية كوريا اعتقادا راسخا بأنه لا يمكننا أن ننتصر في نهاية المطاف على التطرف العنيف إلا من خلال سمو هذه المبادئ والقيم الجوهرية.

أخيرا، في ما يتصل بالحالة الصعبة للنساء والفتيات المراهقات بشكل خاص، أعلنت رئيسية جمهورية كوريا، السيدة غيين – هي عن مبادرة تسمى ''حياة أفضل للفتيات'' وكان ذلك في اجتماع قمة الأمم المتحدة المعقودة قبل بضعة أيام من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.7) وستواصل جمهورية كوريا تقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في السنوات الخمس المقبلة لمساعدة الفتيات المراهقات في البلدان النامية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم.

ستواصل جمهورية كوريا الانخراط البناء في الحالة السياسية والاقتصادية والإنسانية في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل إيران الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آسف لطلب الكلمة في هذه الساعة المتأخرة.

لقد طلب وفدي الكلمة فقط للرد على مزاعم ممثلة النظام الإسرائيلي خلال هذه الجلسة. في ذلك الصدد، أود أن أدلي بما يلي.

إن ما قالته ممثلة ذلك النظام في جلسة اليوم لا يمت أبدا بصلة لموضوع المناقشة المفتوحة لهذا اليوم. وفي الحقيقة، يشكل الاحتلال الأجنبي أجسم أشكال الإرهاب. ولا نعتقد أن هناك أدنى شك بأن ذلك النظام مسؤول عن العدوان؛ والاحتلال؛ وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وجرائم الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وغير ذلك من الأعمال الإجرامية. كذلك فهو مسؤول عن تحويل ملايين السكان الفلسطينيين إلى لاجئين بعيدين عن ديارهم. إن شبكة إرهاب الدولة لدى ذلك النظام تمثل قائمة طويلة من العمليات المميتة في جميع أرجاء العالم وتواصل تهديدها بشن المزيد من الحروب.

وأيضا، وفي سياق الرد على زميلي من المملكة العربية السعودية، وكما ذكر الوزير الممثل لبلدي في هذا الصباح، فإن العدوان على اليمن قد أوجد جُرحا نازفا جديدا في المنطقة وهو يجلب الموت والدمار للمدنيين، وفي الوقت نفسه يقوي شوكة الجماعات المتطرفة ويوفر لها حيزا جديدا. ولا بد أن أولئك الذين أطلقوا العنان لجيوشهم ضد شعب اليمن البريء قد أدركوا الآن أنه لا يوجد من طريق للمضي قدما إلا من خلال عملية سياسية تقوم على حوار واسع النطاق بين الأطراف اليمنية.

أكرر مرة أخرى أن العالم لم ينس تواطؤ المملكة العربية السعودية في إنشاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وكذلك في ارتكاب صدام حسين لجرائمه ضد شعبنا وشعب العراق. وكانت هذه هي العوامل الرئيسية التي أسهمت في ظهور العناصر التكفيرية وانتشار الإرهاب في المنطقة.

وأود أيضا أن أشير إلى المأساة التي وقعت في أثناء الحج. وكما سبق أن ذكر رئيس بلدي في الجمعية العامة خلال هذا الأسبوع (انظر A/70/PV.13)، فإننا لا نحاول أن نُسيِّس المسألة. فنحن نتكلم عن حياة مئات الأشخاص الذين راحوا، للأسف، ضحية لعدم كفاءة المسؤولين وسوء إدارهم. ونظراً لعدم وجود مساءلة لهم، فإنه لا يمكن حتى الآن، وبينما نتكلم، تحديد هوية المفقودين، وقد تم تأخير إعادة المتوفين سريعا إلى أسرهم المكلومة. ويطالب الرأي العام المسؤولين في المملكة العربية السعودية بالوفاء بالتزاماهم الدولية على وجه السرعة. والأهم من ذلك، يجب تهيئة الظروف لإجراء تحقيق مهني ومستقل في أسباب هذه الكارثة وتحديد السبل الكفيلة بالحيلولة دون تكرارها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): لم أود أن أطلب الكلمة في هذا الوقت المتأخر، أعرف أن الوقت متأخر ولكن ممثل النظام السعودي يصر دائما على أن يدفعنا بأن نرد على ادعاءاته وعلى كذبه في كل مناسبة وفي كل اجتماع. حيث يصر ممثل النظام السعودي على إقحام حكومة بلدي في كل مناسبة. سمعنا كل الوفود في الجلسة الصباحية وفي الجلسة المسائية حيث أعرب الجميع عن أن الخطر الأساسي الذي يهدد العالم ومنطقة الشرق الأوسط وبلدي، سورية، هو إرهاب داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية كجبهة النصرة وغيرها.

ويصر ممثل النظام السعودي على حرف المسار الإيجابي والتوجه الإيجابي العام الذي دعا إليه الاتحاد الروسي لعقد هذه الجلسة وتوجيه الرأي العام والمجتمع الدولي لمحاربة الخطر الأساسي، وهو داعش. فالنظام السعودي ودوره في تمويل وتسليح المجموعات الإرهابية – من داعش وجبهة النصرة وجيش الإسلام – بات واضحا لكل الناس. ولولا الدعم الذي يُقدم لهذه المجموعات الأرهابية من القوى الخارجية، وعلى رأسها النظام السعودي، لما انتشر الإرهاب وكنا قد كافحناه وقضينا عليه منذ زمن طويل.

لا أريد أن أطيل عليكم. فقط أريد أن أرد على هذه المزاعم الكاذبة التي ليست في محلها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمة المتكلمين. وأود أن أشكر جميع المشاركين على إسهاماهم في هذه الجلسة برئاسة الاتحاد الروسي.

بما أن هذه هي آخر جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الاتحاد الروسي لأعضاء المجلس، ولا سيما الممثلين الدائمين وموظفيهم وأمانة مجلس الأمن، فضلا عن خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين وموظفي الأمن الذين كفلوا أمننا على نحو موثوق خلال هذا الشهر الشاق. وما كنا لنقوم بذلك لوحدنا بالطبع من دون العمل الدؤوب والدعم والإسهام الإيجابي من جانب جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة. وإذ نختتم رئاستنا، فإنني أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن مجلس الأمن بأسره في الإعراب عن تمنياتنا لوفد إسبانيا حظا سعيدا في عمله خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.